"أبو الأديب" ..حارس الشرعية العتيق!

كتب حسن عصفور/ بعيدا عن التناول الخاص لشخص القائد الوطني الفلسطيني الكبير سليم الزعنون "أبو الأديب"، ودون التوقف عند محطاته النضالية المديدة، فتلك مسألة سجلها التاريخ الوطني، ولكن ما وجب المخاطبة له ما يبرز راهنا، من مشهد مصاب بشكل من أشكال "الزهايمر السياسي العام" من مختلف القوى، وفي القلب منها "قطبي الانقسام - النكبة الثالثة" في تاريخ شعب فلسطين..

فمع الحديث عن عقد دورة جديدة لـ"بعض مجلس وطني فلسطيني"، تتجه الأنظار" أول ما تتجه الى مقر المجلس الوطني الفلسطيني، ورئيسه الأخ "ابو الأديب"، بحكم الموقع التنظيمي أولا، وبحكم ما يملك من "مفتاح" لتعطيل "القادم المجهول"، إذا ما اصرت بعض الأطراف الفلسطينية، وخاصة داخل حركة فتح على المضي قدما لعقد مجلس وطني بمقاس خاص وترتيب خاص، وبلا إتفاق وطني عام..

ومخاطبة "أبو الأديب" كونه يستطيع ان يعرقل بحكم المنصب، أي خطوات قد تكون "بداية النهاية" للشرعية الفلسطينية المعاصرة، التي حملت حركة فتح ومعها قوى الثورة الفلسطينية، راية استمرارها من القائد الكبير احمد الشقيري أول رئيس لمنظمة التحرير، لتكون الرد التاريخي على الإغتصاب الأكبر لأرض فلسطين من قوى الاستعمار والصهيونية، وبدعم مباشر من قوى رجعية ظلامية الفكر والسياسة، وردا على الاحتلال الثاني لفلسطين وهزيمة العرب المذلة عام 1967..

انطلاقة الثورة المعاصرة ، وصناعة "الشرعية الوطنية الفلسطينية"، تعرضت خلالها لكم من المؤامرات كان لها أن تقبرها مبكرا، ولكن إرادة الثورة ورؤية زعيمها الخالد ياسر عرفات هي من قبر كل مؤامرة للمساس بالشرعية، والتي تكالبت بشدة، وبشكل غير مسبوق بعد العدوان الاسرائيلي على لبنان عام 1982، وإجبار قيادة الثورة والشرعية والزعيم على

"الهجرة" الى خارج لبنان، فحط الركاب في تونس، وحينها قال قولته الشهيرة للزعيم السوفياتي أندروبوف خلال زيارته لموسكو، ردا على سؤال : وبعد الى أين يا أبو عمار، فقال الخالد، قولته الأشهر، وسط دهشة الزعيم الشيوعي السوفيتي والوفد المرافق للخالد: الى فلسطين..

نعم تآمرت قوى متعددة الأسماء لقبر الشرعية أو تدجينها، ولكن الخالد تمكن بقوة الثائر وعظمة الزعيم أن يحيل المؤامرات على الشرعية الى سلاح لتطويرها نحو العودة الى فلسطين، فكان المجلس الوطني الفلسطيني المفاجئ في العاصمة الإردنية عام 1984، ردا فوريا على من حاول "اقتصاص الشرعية" او "احتوائها"..مجلس عقد ليعلن أن "الشرعية الوطنية الفلسطينية لن يتم قبرها أو السيطرة عليها والتحكم بقرارها"فكان الشعار الأبرز" فلسطين فوق الجمعية لا جماعة ولا جمعية ولا دولة أو نظام"..

لم يأبه الخالد وحركة فتح وقيادتها التاريخية، آنذاك لكل الرافضين المقاطعين لعقد المجلس الوطني في عمان، وقوى دولية حليفة للثورة، وقيل في المجلس ما لم يبق كلمة الا وألصق به وبـ"القيادة العرفاتية"، كما وصفوها آن ذاك، ولكن "قوة الشرعية وحمايتها" كانت ابقى وأقوى..

ومن المفارقة أنه، ووسط الدفاع عن "الشرعية"، والتي كان رأس المجلس الوطني في حينه "أبو الأديب" جزءا من تلك السنديانة الوطنية ، لم يتنازل شعرة عن "القانون الأساسي" لمنظمة التحرير في حينه، فعندما رغب الزعيم الخالد ابو عمار أن يشطب عضوية بعض مما قال عنهم "متآمرين على الثورة والمنظمة، تصدى له ابو الأديب وقال له، أن ذلك لن يحدث ولن يكون..وقف صخرة مدافعا عن "الشرعية وايضا عن القانون الأساسي للمنظمة الذي هو سياج الشرعية أيضا"..مشهد لن يزول من "الذاكرة الجمعية" لشعب فلسطين، لقائد لم ينجرف باعطفته ليزيل قواعد الحق والقانون..

وفي عام 1996، وبعد توقيع اتفاق أوسلو والبدء بتنفيذ بعض من مراحله، وتأسيس السلطة الوطنية، عقد المجلس الوطني دورته في قطاع غزة، وكان من أخطر المسائل على جدول أعمال المجلس الوطني، قضية تم الاتفاق عليها في "إعلان المبادئ – اتفاق اوسلو العام 1993"، تتعلق بتعديل الميثاق الوطني الفلسطيني وفقا للمتفق عليه، والغاء كل مادة تتعارض معه..وهو النص الأقسى والأصعب على "الروح الفلسطينية"..

وبحنكة "الخبير القانوني والربان السياسي" تعامل ابو الأديب مع المقترح بما يمكن اعتباره "حلا تاريخيا"، يوم أن وافق على بند عام دون أي تحديد يذكر، نص يقول "تلغى المواد في الميثاق الوطني الفلسطيني التي لا تتوافق مع اتفاق اوسلو على أن يتم صياغتها لاحقا"..حل رآه الخالد ياسر عرفات "حل سياسي سحري"، به أشار الى التزامه بالاتفاق "شكليا"، وبه حافظ على "نص الميثاق روحا"..

واليوم تتكشف قيمة "الحل السحري" الذي صاغه ابو الأديب بالتوافق مع أعضاء اللجنة القانونية..حل يمكن أن يعلن اليوم بقوة سياسية، أن دولة الكيان لم تلتزم بتنفيذ الاتفاقات الموقعة، وعليه لم يعد هناك أي ضرورة لتعديل الميثاق..وتلك معركة قانونية - سياسية يبدوا ان "المهرولين" لعقد دورة جديدة لمجلس بأي مظهر كان" تجاهلوها، رغم انها قضية مفصلية..

ولعل شيخ المناضلين في فلسطين" أبو الأديب" يمكنه أن يعرقل أي تكالب لهدم الشرعية بأي مسمى كان، ويدعو بصفته الى عقد اجتماع وطني طارئ لبحث المستجد، ويقف "عقبة كأداء" لمنع أي محاولة لـ"قبر الشرعية الوطنية".

الآن كل فلسطين تتجه الى حيث رئيس المجلس الوطني، فهو قبل الآخرين من يملك مفتاح وقف محاولة "انشقاقية سياسية جديدة"، فعقد مجلس بمن حضر أو تفصيله وفق رغبة ومزاج البعض، هو الشكل الآخر للإنقسام

التدميري..وبداية النهاية للمشروع الوطني العام لصالح مشاريع "التقاسم الوظيفي في الضفة وفصل قطاع غزة"..

مفتاح الشرعية بيد الرئيس ابو الأديب وهو دون غيره من يستطيع عرقلة أي مناورة بالتعاون مع كل قوى الشعب الرافضة لمسار "أنقلاب سياسي جديد"!

فلسطين القضية والشعب تنتظر!

ملاحظة: حركة فتح تتحمل مسؤولية تاريخية تفوق كثيرا اصدارها بيانا يستنكر "صفقة حماس - بلير"..ألا تستدعي تلك "الصفقة المشبوهة" لقاءا وطنيا جادا..لروح الخالد الرحمة والذكرى دوما حاضرة له وبه ومعه.. ياسر عرفات!

تنويه خاص: من حق المرأة الفلسطينية أن تفخر بتسمية أول مأذون من نساء الوطن الفلسطيني..دوما نكرر قول رمزنا وشاعرنا العام محمود درويش هي "نارنا المقدسة"!

"اسرائيل - حماس"..."الانفصال مقابل التنمية"!

كتب حسن عصفور/ أخيرا أصبح الكلام واقعا ملموسا عن "المشروع الاسرائيلي لفصل قطاع غزة مقابل التنمية"، مع حركة "حماس"، بعد أن قامت قيادات منها بشن حرب اعلامية ساذجة ضد كل من يتحدث ، همسا أو صراحة، عن ذلك "المشروع"، وإن تواضع البعض منهم ومارس هواية "التضليل السياسي" يقول لك انها ليست "أفكارا محددة" أو "مشروع متكامل الأركان"- بل هي " كلام مقابل تبادل كلام"..

ولنتجاهل كل المظاهر "الغبية" السابقة، ونذهب فورا الى الاعتراف الرسمي الحمساوي، بوجود "مشروع متبلور" المعالم بات متداولا بين الناس، أشرف على صياغته النهائية السيد طوني بلير رئيس وزراء بريطانيا الأسبق، وممثل

"الرباعية الدولية"، وأحد العناوين التي كانت محل "عداء سياسي" من حماس لـ"دوره التآمري" ضد "المقاومة والشعب" كما كانت تصفه ما قبل القيام بدور "الوسيط النشط"، بل ويمكن اعتباره من الآن "المشارك النشط" في صياغة "اتفاق اسرائيل - حماس" القادم..

ما تم تداوله من نصوص للمشروع الجديد، يكشف انه مشروع سياسي دون أي تمويه، فهو يتحدث عن "تعزيز دور السلطة القائمة في قطاع غزة فقط، دون اي إشارة الى الضفة والقدس"، وبالتأكيد يشير الى أنها "سلطة حماس"، وهو اعتراف عملي وسياسي بأنه أصبح لدى الطرف الاسرائيلي "سلطتان تمثلان الشعب الفلسطيني".. واحدة يفاوضها على مشروع غاية الوضوح، محدد المضمون، يرمي الى البحث عن "سبل" تعزيزها وتطوير "حكمها" وفتح آفاق التواصل مع العالم عبر اشكال اتصال مختلفة ـ ابرزها "الميناء البحري" للقسم التركي من قبرص، وهذه بذاتها "غرابة" تشير ان تركيا "شريك في المشروع"..

فيما تعمل اسرائيل، بكل السبل لتقويض الثانية في الضفة الغربية، وتوزيع تركتها على من يمكنه العمل معها، التي تصفها قيادات السلطة بأنها محدودة وجودا وحضورا ودورا، والى أنها لم تعد سلطة، بل أن أحد قيادات حركة فتح وصفها بأنها لم تعد سوى "بلدية موسعة"..

التعامل السياسي الاسرائيلي، يأتي في سياق تنفيذ مشروع يهودي لتصفية "القضية الفلسطينية ووحدتها"، وإعادة إحياء "مشروع دولة غزة"، بأوصاف ومسميات مختلفة، فلم يعد المسمى بذي قيمة لدولة الكيان، بقدر ما يهمها "الوظيفة والهدف" مما سيكون..حتى لو أصبح إسمها "دولة فلسطين الكبرى"، ولكن في حدود الـ365 كم مربع، مخصوما منها ما تم سرقته من "تعديلات حدودية" نفذتها اسرائيل خلال احتلالها الكلي لقطاع غزة، وما ستفرضه من "شروط أمنية" للمنطقة العازلة على طول الخط الفاصل..

عناصر الاتفاق، كما أبلغتها حماس، للقوى في غزة، وليس كما نشرتها مواقع "صديقة لحماس"، ومنها مواقع قطرية وإخوانية، أي صادقة النوايا، ورغم ذلك لن يتم اعتبارها كمصدر للمشروع المكتمل..وأن "المفاوضات" حوله وصلت الى مرحلة متقدمة جدا، تسارع حماس الزمن كي تصل بها الى النهاية، مقابل بطئ اسرائيلي أثار أحد الصحافيين الاسرائيليين، ألون بن دافيد، والذي طالب حكومته أن تتوقف عن ترددها التجاوب مع "المشروع التفاوضي" قيد البحث، كما نشر في صحيفة "معاريف" العبرية يوم الجمعة الموافق 14 - 8 – 2015، وترجمه أحد مواقع حماس من العبرية الى العربية..

موقف الصحفي الاسرائيلي يمكن اعتباره مؤشرا لقيمة "المشروع التفاوضي بين حماس واسرائيل"، فهي المرة الإولى في التاريخ الفلسطيني، أن يوافق طرف ما بالتفاوض العلني – الصريح على مشروع لـ"فصل قطاع غزة وإقامة كيان خاص" دون أي تواصل مع الضفة الغربية والقدس، بعيدا عن مجمل الأفكار التي طرحت في سابق الزمن، لكنها كانت تنقل عبر وسطاء محليين وغير محليين، لكنها لم تجد لها قبولا ولا مكانا..

اليوم نحن أمام "مفاوضات سياسية واضحة" بين حكومة الكيان وقيادة حماس، التي كرست بتلك المفاوضات موقف اليهود الأكثر كراهية وعداء للشعب الفلسطيني وممثله منظمة التحرير، واغتالوا رئيس وزرائهم لأنه أعترف بممثل شرعي للشعب الفلسطيني..

مفاوضات حماس مع اسرائيل بات لها إسم وعنوان، فهي ليست مفاوضات "تهدئة طويلة الأمد"، كما تحاول حماس تسويقها، بل مفاوضات سياسية جوهرها "الانفصال مقابل التنمية"، وبالتأكيد "الأمن جزء منها"، فمجمل عناصر الاتفاق المعلن بين "سلطة وسلطة" لبناء ميناء وفتح معابر وتعزيز اقتصاد، وترسيخ الأمن..الى جانب خطوات سيكشف عنها لاحقا، لكن مضمون المشروع سياسي بامتياز مطلق.."سلطة تفاوض سلطة"!..

كما أن المفاوضات الراهنة تجري بين دولة وممثل عن "جزء من الشعب"..ولذا الانفصال لم يعد "كيانيا فحسب، بل انفصال تمثيلي أيضا"..حماس واسرائيل تتفقان على أن منظمة التحرير لم تعد "الممثل الشرعي - الوحيد للشعب الفلسطيني"، بل هي جزء تمثيلي، وعمليا بمفاوضاتهما يقولان انها الجزء الأضعف في المعادلة السياسية..

تلك جوهر ما يحدث الآن، بعيدا عن تسميات حماس وقيادتها، وبدون فذلكات كالقول مثلا أنها "أفكار غير ناضجة بعد"، فتلك نقيصة تستخف بالعقل وتستغبي الفلسطيني أيما إستغباء..

حماس تفاوض نيابة عن "بعض الشعب" من أجل "كيان فوق بعض الأرض"..تلك هي الوصفة السياسية لما يحدث..وغيره ينتظر مصيرا مجهولا لفريق يقوم بترتيب "مستقبله السياسي في "البلدية الموسعة"..

ولنا رحلة كشف المستور إن كان للعمر بقية وللقدر كلمة..

ملاحظة: لماذا تصر قيادات فتحاوية أن تتحدث وكأنها خارج السياق القائم..فتح تحكم بالضفة أمنا وقرارا، ولكن البعض يرسل كلاما اعلاميا لتبرئة الذات..ليس المطلوب نجاة فردية بل المطلوب التصدي لافشال المشروع..ومن يتحدث ليفعل!

تنويه خاص: بالتأكيد تحول قول ابوالعبد هنية بأنه سيقطع اليد الآثمة التي تمتد الى الأقصى الى أكثر الأقوال "سخرية"..طيب ليش هيك با ابو العبد والله إنك كنت رجلا عاقلا وحكيما..هل "نعمة السلطة" كان لها ما كان من "سحر وشعوذة عقلية".. ربما!

الأردن أنقذ الشرعية الفلسطينية مرة..كمل جميلك!

كتب حسن عصفور/ بعد "المؤامرة الاقليمية" عام 1982 ضد منظمة التحرير، لإخراجها من لبنان باستخدام جيش دولة الكيان الاحتلالي، كان اعتقاد حكام عرب وفرنجة وقادة الفاشية المعاصرة في اسرائيل، ان تلك هي المحطة الأخيرة للخلاص من "الفكرة" التي أطلق شرارة الثورة الفلسطينية عام 1965، بعد قيام منظمة التحرير عام 1964، وأن "التيه الجديد" سيضع نهاية لـ"مغامرة ياسر عرفات" واخوانه في تحدي القائم العام، وكسر جدران الاحتواء للقضية الفلسطينية..

ولأن "شرارة الثورة المعاصرة" وجدت في "الزيتون الفلسطيني" وقودها وزيتها، ووجدت لتبقى، كما قال الخالد جمال، وأكملها الخالد ابو عمار، ولتنتصر..تلك هي روح الثورة التي حاولت مؤامرات من كل حدب وصوب ردمها، ففشلت تحت "صلابة وقامة قرار شعب" انطلق ولن يعود حتى يتحقق ذلك الحلم الذي لخصة ابو عمار بمقولة ترسخت في الجذور، "حتى يرفع شبل وزهرة علم فلسطين فوق القدس ومسجدها وكنيستها"..رغم نسيان من ورث اللقب بعده تلك المهمة التي لا فلسطين بدونها وفقا لوصية الحاضر الغائب..

وبعد نجاح مؤامرة 82 وخروج قيادة الثورة والمنظمة من بيروت الى تونس وغيرها، بدأت ملامح مشروع لـ"سرقة الحلم الفلسطيني" من خلال استكمال المؤامرة، بعد البوابة العسكرية جاء "المكر السياسي" لـ"خطف الشرعية" تحت يافطات حملت كل ما هو "جميل في اللغة"، اصلاحا وتغييرا وتطويرا وتفعيلا ومحاسبة ومساءلة، شعارات استبق تبينها ما كان لاحقا في الأحداث الكبرى منذ عام 2011 وحتى تاريخه..لكن حساسية الشعب الفلسطيني و"مكر الزعيم"، ويمكرون ويمكر الله والله خير الماكرين" أجهض المؤامرة..

من قلب "التيه السياسي" وضع ابو عمار "خريطة طريق الثورة والمنظمة" في المرحلة الجديدة، انطلق لمصر بعد حصار رغم كل ما بتلك الخطوة من

"مقامرة سياسية" لا تحتملها الساحة الفلسطينية الهشة اصلا بعد الخروج من لبنان، والتي بدأت تشهد بروز ما يمكن أن ينقض على أصل الرواية الفلسطينية، لكن احساس القائد باللحظة التاريخية دفعه لكسر "قوالب العمل السياسي التقليدية"، فعاد الى مصر كمب ديفيد، كما كان وصفها في حينه، قبل أن تعود اليه..ذهاب فتح عليه "باب جهنم السياسية" لازال بعض نتاجها قائم بمظهر مختلف..

وبدأت مؤامرة "صيد الشرعية" بعد الذهاب الى مصر، فإمتنعت فصائل بعينها عن حضور اجتماعات اللجنة التنفيذية، وعلقت عملها الى حين طرد ياسر عرفات ومحاسبته، حتى أن أحد أبرز فصائل الثورة اصدر حكما "خارج النص الوطني" على قائد الثورة ورئيس منظمة التحرير..مؤامرة لم تكن تريد لا اصلاحا ولا تغييرا ولا رأس عرفات بشخصه، بل كانت تريد قطف ثمار شجر الزيتون الفلسطيني لتبيعه في "سوق النخاسة السياسية" الذي أطلقه الرئيس الأميركي ريغان..

وبحث الزعيم وبعض من قيادة فتح لعقد مجلس وطني ينقذ "الشرعية الوطنية الفلسطينية"، فضاقت السبل وأغلقت الأبواب، فجاءت المفاجأة الكبرى من حيث لا يتوقعن أحد ان تأتي..رحبت المملكة الهاشمية الإردنية باستضافة المجلس الوطني الفلسطيني، مفاجأة سياسية مدوية بعد الذي كان في سبتمبر - أيلول 1970 وما تلاها من تبعيات ألحقت "ضررا جسيما" في جدار العلاقة بين فلسطين الثورة - المنظمة والأردن..ودون البحث في أسبابها ومسبباتها كان قرار الأردن تاريخيا بالمعنى السياسي..

وإنعقد المجلس الوطني، والذي يسجله التاريخ بأنه أحد أهم وأخطر المحطات في كسر المؤامرات على الشرعية الفلسطينية، استضافت عمان مجلسا دون أي "شروط سياسية"، وتناسي الأمن الأردني كل "قوائم قيد الاعتقال" من أعضاء المجلس الوطني..انعقد المجلس وانتصرت "الشرعية" وربحت الأردن كما لم تربح يوما من فلسطين..أنهت ما كان يمكن أن يعيش دهورا

من "خصام سياسي - اجتماعي"، وفتحت بابا لعلاقة يجب أن تكون "متميزة واضحة" بإسس من "الشراكة" التي لا غنى عنها لفلسطين وايضا للإردن..

نعم، كانت الأردن هي من ساهم في "إنقاذ الشرعية"، دون أن تطلب ثمنا وبلا مقابل كون قيادتها ممثلة في الراحل الكبير الملك حسين، أدركت ان الخيار المشترك هو ضرورة للمستقبل القادم..وبعيدا عما انتاب العلاقة لاحقا من "تشوهات متبادلة" لكنها لم تغلق الباب يوما امام "إنتصار المشترك"، حتى في لحظة "ثورة الغضب الأردنية" من القيادة الفلسطينية بعد توقيع اتفاق أوسلو دون علم أو تنسيق مع الأردن، رغم وجود "وفد مشترك" يفاوض في واشنطن.."نوبة غضب حادة" لكنها لم تصل الى "كسر الجدار المشترك"..

الآن، ملامح المؤامرة على الشرعية الوطنية الفلسطيينية تفوق كثيرا ما كان عام 1984، مؤامرة ترمي لطي صفحة "المستقبل الفلسطيني"، ليفتح الباب أمام بروز "أقطاعيات سياسية" في مناطق الضفة وإقامة "إمارة في غزة"، ما سينعكس "خطرا استراتيجيا على الأردن لما بينه وفلسطين من روابط بلا حصر، كما انه ايضا سيصيب مصر منها شررا..

الاردن وبتنسيق مع الشقيقة الكبرى مصر، وتشاور مع بعض ممن يستحقون المشورة، يمكنها أن تعلب دورا محوريا لإنقاذ "الشرعية الفلسطينية" من"مؤامرة تصفية" لا مستفيد منها الا دولة الكيان..وخسائرها تطال الكل غيره..لذا يبقى الأمل أن تبادر القيادة الهاشمية في شحص الملك عبدالله، بدعوة الرئيس محمود عباس، بأن يؤجل مجلسه الخاص، وأن تستضيف ارض المملكة اجتماعا قياديا فلسطينيا، يضم كل قواه من هم داخل المنظمة ومن هم خارجها وبالتحديد حركتي حماس والجهاد، يتلقوا في مقر المجلس الوطني الفلسطيني في "حي دير غبار - الديار" بالعاصمة عمان..أون لا يغادورها حتى اعلان الاتفاق الوطني الشامل على كل محاوره ، بما فيه انهاء الانقسام..

مبادرة "كمل جميلك يا أردن"، هي مساهم كبير جدا لانقاذ الشرعية الوطنية الفلسطينية من المؤامرة، بدعم مصر، خاصة في ظل علاقة هي الأفضل منذ سنوات بين الاردن ومصر دولا وقادة..هل يأمل شعب فلسطين وطنا وشتاتا في رؤية "كمل جيملك يا اردن حقيقة سياسية"..ذلك هو الأمل المنتظر منك يا أبوحسين"!

ملاحظة: يقال من أهم ميزات "الأغبياء" انهم يكذبون ولا يعلمون أنهم يكذبون، وان الغبي هو الكائن الانساني الوحيد لا يعرف معنى مراجعة الخطأ ..فهو خطيئة بحد ذاته.."فرقة صيبا" مثالا!

تنويه خاص: وفد تركي في دولة الكيان لبحث سبل اعادة العلاقات الى "حميميتها"..وفي قطاع غزة وفد تركي لبحث "الشأن الاقتصادي"..هل نعتبر ذلك بداية "تبادل تجاري" بين تركيا و"الكينونة القائمة"..ممكن ليش لأ..خاصة وان هناك من بدأ "فك الارتباط بغزة"!

"الاستهبال السياسي"..بيان تنفيذية المنظمة "نموذجا"!

كتب حسن عصفور/ قد لا يجد الفلسطيني المشتت وطنا، وفكرا وموقفا، دليلا جديدا على "حالة التيه السياسي" التي تمر بها "قيادته الرسمية الشرعية" - حتى الساعة - ، والتي أمل أو ظن، وبات الظن كثيره إثم وطني، انها ستكون هي من يقوده الى معركة "الحسم الكفاحي"، ضد المشروع الاحتلالي بكل مكونات جرائمه التي لم يعد أحد لم يسمها بإسمها الطبيعي جداً، جرائم حرب..

ما حدث ليلة الثاني والعشرين من "اغسطس (آب") 2015، يشكل فصلا مضافا من فصول المهزلة السياسية التي باتت تسيطر على المشهد السياسي الراهن، بل وعمليا منذ الانقلاب الكبير وكيفية إدارة الأزمة، عدا نفحات ضوء، جاءت بقوة الضغط العام، وهي حصول فلسطين على عضوية الإمم

المتحدة عام 2012، في قرار تاريخي، تصر القيادة الفلسطينية، أن تتوافق مع أعداء القرار على عدم تنفيذه فوق الأرض التي حددها منطوق القرار..

"البيان الهزلي"، يمثل أعلى "درجات الاستهبال السياسي"، الذي بات نمطا للقيادة الرسمية، حتى تاريخه، ونهجا لا يقيم وزنا ولا اعتبارا للشعب الفلسطيني، الذي تمنى يوما الألماني، أن يكون له مثل هذا الشعب، وقال عنه الخالد، واب الحركة الوطنية الفلسطينية المعاصرة ياسر عرفات بأنه شعب الجبارين..درجة استخفاف واستهبال بل واستغفال لا سابق لها، وكأن كل الطريق تقود الى أن لا فعل ولا رد فعل على ما يحدث، مهما كانت درجات سخافته السياسية..

وقبل أن نقرأ ما بـ"البيان الاستهبالي"، نمر قليلا على تصريح عضو لجنة تنفيذية من أنصار الرئيس محمود عباس والأكثر حماسا من الآخرين لعقد جلسة استثناية، لأحد الوكالات المحلية، بأنه "سيتم البدء بالتحضير لاجتماع المجلس الاستثنائي والذي سيعقد برام الله في مدة 30 يوما من اجتماع السبت"، موضحا ان "الترتيبات ستتم مع رئيس المجلس الوطني سليم الزعنون لتحديد موعد محدد للاجتماع".

العضو المتحمس جدا، تجاهل أنه لا يمكن الحديث عن ترتيبات من يوم السبت حيث اجتماع اللجنة التنفيذية، لأن تلك مهمة رئيس المجلس الوطني، لو أن العضو قرأ نص القانون المقر، وليس "قانون صيبا"، الذي بدأ يسري في "بقايا الوطن"..ومن هنا تبدأ مسرحية الزعيم"..

والى ما جاء في البيان، الذي تحدث عن جلسة استثنائية للمجلس الوطني وفق المادة 14 من القانون الأساسي، دون أن يذكر نص المادة، التي تقر بضرورة "فقدان النصاب في اللجنة التنفيذية"، أكملته المادة 15 المعدلة، بأنه اذا كانت الحالات الشاغرة تساوي ثلث الأعضاء أو أكثر يتم ملؤها من قبل المجلس في جلسة خاصة يدعى لها خلال مدة لا تتجاوز الثلاثين يوما..وفي حالة القوة

القاهرة بتعذر عقد جلسة عادية يتم ملئ الشواغر من قبل اللجنة التنفيذية ومكتب المجلس الوطني ومن يستطيع الحضور، وذلك في اجتماع مشترك..

تلك هي المسند القانوني لأي جلسة استثنائية أو عادية للمجلس، ولأن "الأمين الجديد" على "اسرار التنفيذية" صائب عريقات نفى وجود استقالات، رغم أن كل المواقع المحسوبة على الرئاسة وأجهزتها قالت بغير ما قال صائب، لكن الرسمي قول صائب، ولذا يمكن اعتبار ما ورد في بيان التنفيذية عن "جلسة استثنائية" للمجلس الوطني ساقط شرعا وقانونا..وتلك إولى نماذج الاستهبال..

أما اذا كانت هناك "رغبة جامحة" لتقديم الرئيس عباس ومعه "ثلة أعضاء" استقالتهم الى رئيس المجلس الوطني فلا يعتد بالدعوة التي جاءت في البيان اعلاه، لأن الاستعدادات تبدأ من يوم قبول الاستقالات وليس تقديمها، فماذا لو رفضها مثلا أبو الأديب ومكتب المجلس الوطني، هل سيم اكراهه على قبولها بقوة الأجهزة العفية التي يعرفها أهلنا..سؤال لمن يتسعبط أكثر مما يجب!

وتستمر "المهزلة" عندما يتحدث البيان بلا أي رجفة ذهن عن " أكدت اللجنة التنفيذية على استمرار وبذل كل جهد ممكن لتحقيق المصالحة الوطنية الفلسطينية وإنهاء الانقسام، وذلك لتوحيد الصفوف لمواجهة المخططات الإسرائيلية الهادفة إلى تدمير المشروع الوطني الفلسطيني، داعية إلى وجوب تشكيل حكومة وحدة وطنية لاستكمال اعمار قطاع غزة بأسرع وقت ممكن وإجراء انتخابات عامة..."

فقط نبحث احتكام العقل ولو لخمس دقائق في هذه الفقرة، حيث لم تحتمل هذه اللجنة أن تبذل أي جهد حقيقي لعقد "الإطار القيادي المؤقت" المتفق عليه وطنيا ورسميا لجلسة واحدة لبحث كل ما ورد في الفقرة "الوحدوية جدا"، ولأنها "وحدوية جدا" فهي تدعو الى اجراء انتحابات عامة بأسرع ما يمكن، دون أن تقول للعامة قبل الخاصة، كيف ومتى وأين ولما، وهل بعد جلسة بلا اي اتفاق يمكن بحث انتخابات عامة أو تشكيل"حكومة وحدة وطنية تشمل قطاع غزة"..يا رب سترك!

وتواصل اللجنة " وأكدت اللجنة التنفيذية على الجهود التي تبذلها اللجنة الوطنية العليا لمتابعة المحكمة الجنائية الدولية، وخاصة تقديم ملف إضافي حول الجريمة الإرهابية بحرق عائلة دوابشة في بلدة دوما في محافظة نابلس، داعية إلى وجوب الإسراع في خطوات محاسبة ومساءلة سلطة الاحتلال (إسرائيل) في كافة المحافل الدولية بما فيها المحكمة الجنائية الدولية".

ومنذ تشكيل "لجنة الأربعين" اياها لم نر قضية واحدة احتلت مكانها في تلك المسيرة، بل أن تقارير نشرت أنها ستبحث التخلي عن شكاويها، وفقا لما تم نشره ولم ترد عليه لا اللجنة الموقرة ولا متفرعاتها مثل "لجنة الأربعين"..

ونصل الى قمة المأساة السياسية في بيان التنفيذية الاستهبالي جدا، " وشددت اللجنة التنفيذية على وجوب الإسراع في تنفيذ قرارات المجلس المركزي الفلسطيني في دورته الأخيرة في آذار الماضي، وخاصة فيما يتعلق بوجوب تحديد العلاقات السياسية والاقتصادية والأمنية مع سلطة الاحتلال (إسرائيل) وذلك على ضوء تنكر الحكومة الإسرائيلية لكل ما ترتب عليها من التزامات ومن الاتفاقيات الموقعة، مؤكدة من الاتصالات الرسمية قد بدأت فعليا لتنفيذ هذه القرارات مع كافة الجهات المعنية"..

اللجنة التنفذية تدعو الى تطبيق قرارات المجلس المركزي، دون أن تعلم، أنها هي وحسب القانون الأساسي والنظام الداخلي للمنظمة، ومجددا ليس "قانون صيبا"، من عليه أن ينفذ، فمن تكون تلك الجهة التي تطالبها تنفيذية المنظمة بتطبيق قرارات المجلس المركزي، هل هناك جهة سرية أخرى لا يعلم عنها الشعب وكلفت بخوض معركة "تحديد العلاقات مع الكيان الاسرائيلي"..

ما هذا وما الذي يحدث..هل يعلم الرئيس عباس ومن ورطه في هذا البيان، أن هذه الفقرة وحدها تكفي لأن يخرج الشعب الفلسطيني، حيثما وجد فوق هذه الأرض، حاملا الطناجر والدفوف ليرقص ويغني على "عبقرية كاتب البيان"، داعيا الى أن "إرحلوا بهدوء" كفاكم استغباءا واستهبالا واستخفافا..

وقبل الختام، الا ترون أن البيان الاستهبالي تحدث عن جرائم الاحتلال ولم يتطرق مطلقا الى جريمة حرق المسجد الأقصى التي مرت ذكراها قبل يوم من الجلسة، تجاهل مدفوع الثمن، أن أي حديث عن الجريمة تساوي عدم عقد "جلسة الشهوة الإنتقامية" الخاصة..ثمن ما ابخسه..

وللتذكير فقط، أي جلسة قادمة لن تناقش أي قضية سياسية مطلقا وفق القانون الأصلي..الا أذا تم تطبيق "قانون صيبا"!

ملاحظة: الصدمة أن يوافق أحد مكونات اليسار الفلسطيني، بتاريخه الوطني الكبير على مثل هذا البيان الاستهبالي، افتراضا أن ممثليه الحاضرين، عضو التنفيذية الحالي ومن يستعد ليكون البديل عنه..

تنويه خاص: تصريحات قيادات حماس يوم السبت حول "اتفاق تهدئة" "اتفاق هدنة طويلة الأجل" "عدم وجود أي اتفاق تهدئة أو هدنة بل وقف اطلاق النار"، تماثل بذات المكانة السياسية، بيان الاستهبال اعلاه..يالله كل بيستهبل على كله ..لكن للشعب حساب قادم حتما!

"المجلس" "والكينونة" وجهان "عملية انفصالية"!

كتب حسن عصفور/ وكأن البعض الفلسطيني مصر أن يفتح معارك "وهمية" في غير زمنها، دون حساب لما سيكون بعدها نتيجة وآثارا، ولو توقفنا أمام بعض المشاهد القائمة سنجد أننا أمام مسارين كلاهما يمثلان "خطار جديا وحقيقيا" على مستقبل القضية الوطنية، ووجدوها خدمة لـ"مشاريع خاصة - ضيقة الأفق"، بل وتتعاكس في جوهرها مع المشروع الوطني..

ففي قطاع غزة، تخوض حركة "حماس"، رغم كل "النفي والتوضيح والتهويش السياسي" معركة فاصلة لحضورها السياسي تحت شعار "خادع" اسمته " مفاوضات تهدئة طويلة الأمد"، قد تمتد من 5 سنوات الى ما شاءالله، أو الى حين أن يكمل "القائد العسكري العام محمود الزهار بناء جيشه

واسطوله من طائرات وزوراق..وتلك مهمة قد تستغرق عشرات السنين أو الى أن يحين "وعد الله"..

ولكن الأصل أن هناك "مفاوضات - مباحثات - طق حنك" لم يعد مهما التسمية، ولكن باختصار، ولكي لا يتكرر الكلام الذي قيل سابقا هي "مفاوضات سياسية تؤدي الى نتائج سياسية وترمي الى خلق وقائع سياسية"..والحديث عن تقزيمها باختراع تسمية "تهدئة " لا يلغي مضمونها ابدا..

حتى لو إفترضنا "صدق نوايا قادة حماس"، انهم يبحثون "فك الحصار الكامل عن قطاع غزة"، فهل لعاقل أن يصدق بأن دولة الكيان العنصري الاحتلالي باتت "دولة فاعل خير" تبحث توزيع "حسناتها الإنسانية"..أليس تلك سذاجة لا أكثر، واحتراما لتاريخ حماس العملي لا يجب تكرار أو ترديد تلك المقولة الغبية سياسيا..

في الحوار مع بعض حماس يحاولون "تبرير" القائم مع دولة الكيان، لن نتوقف أمام المسمى كثيرا، بأن الرئيس عباس لم يترك لهم "خيارا"، وان فتح تصر على عدم القيام بأي خطوة للمصالحة وكسر الحصار، وهو فعل يجبر الحركة البحث عن ما يؤدي لـ"رفع الحصار" عن القطاع..

ذريعة" قد تبدوا سهلة القبول عند عامة الناس، ولكن أي ذريعة تلك التي يمكنها أن تصل بفصل جناحي "بقايا الوطن"، ليس سياسيا فحسب، بل خلق "جسمين تمثيليين" لشعب واحد، وكأن مسار الثورة المعاصرة سيدفن في غفلة من الزمن..كل "ذرائع حماس" لن تعفيها..وكان لها أن تزيل كل "مطبات وعقبات" يدعي الرئيس عباس وفتح ومجلسها الوزاري وجودها..كان على حماس أن تقدم السبت كاملا، وليس على طريقة الحركة والتحرك يوم "الشابات - السبت الاسرائيلي"..

ولأن حماس ليست صاحبة "المشروع الوطني"، بل هي حتى تاريخه ليست جزءا أصيلا من مكونه الشرعي الوحيد، رغم كل ما يبدو خلافا لذلك، فإن

مسؤولية حركة فتح والرئيس محمود عباس تبقى هي أصل الرواية السياسية الفلسطينية، بالشراكة مع فصائل الثورة المعاصرة، وحليف ظهر في معارك المواجهة الكفاحية، الجهاد الاسلامي، وهي الأقرب للمنظمة وفصائلها موضوعيا..

ولذا فما تقوم به حركة فتح، والرئيس عباس، بتوافق مع بعض الفصائل وبخلاف مع "فصائل رئيسية" في المنظمة، نحو فتح "معركة المجلس الوطني" دون حساب سياسي دقيق، يمثل بحثا عن "معركة وهمية" تمثل خطرا قد يفوق خطر فعل حماس الانفصالي، لأن ما ينتج عن أفعال وممارسات فتح والرئيس عباس يرتبط بموقعهما من القرار والممثل الشرعي والوحيد، أي أن اي قرار لهما يمس مباشرا بجوهر المشروع الوطني، وليس كما هي حماس التي تلحق "ضررا جانبيا" يمكن حصاره، كونها لا تمثل "الشرعية الفلسطينية رسميا"..

إن "معركة المجلس الوطني" دون اتفاق وتوافق تبدو الآن، اشد خطرا على المشروع الوطني بكامل أركانه، كونه سيضع حجر النهاية للممثل الشرعي الوحيد منظمة التحرير، وبالتالي المشروع الوطني برمته، ويمنح حركة حماس "مشروعية موضوعية" للمضي بخطتها الانفصالية، ليس فقط تحت "ذريعة رفع الحصار"، بل لانفصال فتح والرئيس عباس عن الكل الوطني..

وإن قرر الرئيس عباس الذهاب بالمعركة الخاصة الى نهايتها وعقد مجلس بأي كان، فالنتيجة السياسية ستكون "نهاية الشرعية الوطنية" وخلق قيادات بمسمى "أي كان"..

مجددا، يجب ان يعيد الرئيس عباس وحركة فتح قراءة كل الوقائع بعيدا عن "عقلية الثأر والانتقام الشخصي أو السياسي"، رغم ان كل مؤشرات الاصرار على عقد دورة مجلس وطني ليست سوى "إعتبارات تصفية حسابات شخصية جدا"، خاصة وأن فريق "المجلس" لم يقدم مبررا سياسيا واحدا يمكن أن يشكل إقناعا للشعب، بل العكس كله صحيح..

لو أريد خوض معارك هناك معارك كبرى لها أولوية عن معارك صغيرة خاصة وشخصية أو فئوية..ولنا مع بعض منها وقفات مضافة لو كتب للعمر بقية!

ملاحظة: حسنا فعلت إذاعة فتح في الضفة بتجنيد الكل ضد "صفقة حماس - بلير" المشبوهة جدا..ولكن هل لذات الاذاعة ان تقوم مع ذات القوى - الشخصيات للرد على عقد مجلس وطني جديد..هل تفعل لنرى صدق المعركة ضد صفقة حماس..وغيره الشبهات تحضر!

تنويه خاص: للمرة الألف هل للقادة والمكونات أخذ "إجازة كلام" عند كل جريمة احتلالية..يكفي أن تستنكروا لنعرف أنكم هنا..وما بعد ذلك يصبح مهزلة بل وبات مسخرة!

آلو يا قيادة..أأنت هنا..أجب..حول!

كتب حسن عصفور/ لم يعد مهما مشاركة "الرئاسة" الفلسطينية وحكومتها الخاصة، في أي من مظاهر الغضب الشعبية التي أنتابت "غلابة الناس" في معركة "آل دوابشة"، ولم يعد ذي مغزى كبير ما هي فاعلة للعائلة في مصابها، والذي هو بالصدفة الوطنية مصاب لشعب فلسطين، ولنترك لهم القول كلما أصيبوا بصدمة من "الطغمة الفاشية الحاكمة" في تل أبيب، بأنهم "بدأوا في لملمة الأوراق لتقديمها الى المحكمة الجنائية"، هي النغمة التي تترد منذ أشهر، وخاصة بعد تشكيل "لجنة الأربعين"..

وقبل أن يسرقنا الكلام، نسأل هل لا زالت "لجنة الاربعين" قائمة فعلا، ام أن دورها بات جزءا من "القرارات" المتخذة في كل "لقاء عام"، او لحقت بقرارات المجلس المركزي، والتي منحت أهل فلسطين أملا ما بأن هناك قادم

يتيح لفلسطين، الشعب والقضية لـ"تدفيع دولة الكيان الثمن" على جرائمها، دون أن تتحرر من "خزائن الأرشيف المعتق"..

سؤال ليس بالضرورة أن يجد له جوابا لأن رئيس لجنة الأربعين لم يعد يملك ساعة من وقته للراحة من المهام والوظائف والمسؤوليات، ولسان حاله يقول ، أليس منكم "رجل آخر" يحمل بعضا ولو يسيرا مما أحمل..والى حين أن يجد له "أهل الحكم والتحكم" آخرا، يستمر الحال بانتظار بيان جديد ليقول أي كلام..!

ولأن "المصائب، لا تأتي فرادي، كما يقال في بلادنا المنكوبة بلا توقف، فالأحداث تشهد تصاعدا غير عادي وكأنها تأتي لتمتحن أهل الحكم والحكومة والقوى والمؤسسات، ليس فقط في إطار "المواجهة مع العدو المفترض المتجسد في دولة الكيان من رأسها الى أخمص قدميها"، ولكن أضيف لها "مصيبة لا تقل كثيرا عما هو قائم"، ما تتعرض له وكالة الإونروا، ودون البحث في أسباب وحقيقة الحدث، وهل هو جزء من "مؤامرة سياسية" أم "لعبة بين الإمم" لفرض "مؤامرة سياسية ماء تحت مسميات الحلول المفوضة رغم انف شعب فلسطين"..

المسألة ببساطة جدا، أن هناك "كارثة إنسانية - سياسية" تتعلق بالعام الدراسي لمئات آلاف طلبة وتلاميذ، لم يعد معروفا مصيرهم، بعد بيانات قيادة الوكالة الأممية، رسالتها واضحة جدا، و"غير مشفرة"، تقول أنها قد تؤجل العام الدراسي الجديد..أقوال تمثل "سلسلة من قنابل التفجر العام تطلقها الوكالة وكأن الموضوع في منتهى البساطة..

وباعتبار أن المسالة قيد البحث تتعلق بأهل فلسطين، ممن لا زالوا ينتظرون تطبيق قرار 194 لعودتهم وتعويضهم ومعاقبة طاردهم من أرضهم، فهي بالضرورة من صلب جدول أعمال "القيادة الرسمية الفلسطينية" بكل تكويناتها ومسمياتها، ما يفرض عليها بحكم المسمى والمسؤولية المفترضة، أن تولي تلك المسألة ما يجب وما يستحق..

منذ "برقيات" قيادة الوكالة الأممية، بأنها تواجه أزمة مالية والقيادة الرسمية تتعامل معها وكأنها "جزء من العجز المالي"، وان تلك المسؤولية من إختصاص الإمم المتحدة، وهي بالتالي من يجب البحث عن مصادر لسد العجز..

والحق فيما يعتقد البعض في تلك المؤسسة" القيادة الرسمية"، لكن لا يجب الاكتفاء بذلك الاستنتاج الساذج ، لأن النتيجة ستكون تعطيل حياة ملايين من أبناء فلسطين، وخاصة "البعد التعليمي" في الخدمات العامة للوكالة، وبكل تأكيد نفترض أن "القيادة الرسمية" تعلم مدى قيمة وأهمية وضرورة التعليم - العلم لأبناء شعب فلسطين..ولذا فتلك ليس مسألة فنية مالية مصيرها بيد بان كي مون ومؤسسات الأمم المتحدة ونقطة..!

ليكن ما يكون، ولكن الا تستحق هذه الكارثة السياسية، ان يدعو الرئيس محود عباس الى عقد إجتماع طارئ الى اللجنة التنفيذية كونها صاحب الصلة في هذا الملف، دعوة تستدعي "ذكرى الغضب الوطني" تجاه ما يمس شعب فلسطين، وأن يعلن ان الاجتماعات ستبقى قائمة الى حين إنهاء الكارثة والسيطرة عليها..

لا ضرورة لوضع نقاط بحث وجدول أعمال لـ"خلية القيادة الرسمية الإولى"، فلا أهم من مواجهة الكارثة وحصارها والعمل على إنتاج حلول لها..

كيف يمكن للقيادة الرسمية ان تبقى في مقاعد المتفرجين او المراقبين على قضية تمثل خطرا حقيقيا على الملايين ممن تدعي تمثيلها لهم..الا تستحق بضع ساعات لدراسة الأمر، وتشكيل "خلية عمل حقيقية" للمتابعة وليس اضافة ألقابا..

مطلوب أن تتفاعل "القيادة الرسمية" حقا مع هذه الكارثة، وأن تعوض ما أصابها من "عورات بالجملة" في مساراتها السياسية - القانونية التي إكتشفها وزير خارجية حكومة السلطة..

هل يمثل هذا الطلب "إعجازا" أو يمكن اعتباره "إختراعا" صعب المنال..

يا "قيادة" هل أنت هنا في "فلسطين"، ام هناك بعيدا في تلة تستمتع بما تحب الاستمتاع به..والله والله والله ثلاثا أن "كارثة الإونروا" تستحق "لفتة كريمة" يا قيادة شعب، لم نعد نعرف أهي بالاكراه والصدفة، ام بالاختيار والرضى..ولكن النداء يقول هناك "كارثة تستوجب التحرك"، قبل أن يضاف "نكبة جديدة" الى نكبات شعب يستحق خيرا مما له وبه..

آلو يا "قيادة" هل تسمعيننا..أجب..حول!

ملاحظة: بداية تحرك اللجان الشعبية في الضفة المحتلة لمواجهة "المؤامرة" خطوة هامة..مفيد دراسة تشكيل "غرفة عمليات موحدة" بين الضفة والقطاع والخارج..لتكون "غرفة قيادة شعبية" للفعل في

زحمة الصمت الرسمي"..ولترتفع "الرايات السوداء على كل بيت ضد الوكالة ومن يستحق معها تسويد اسمه ووجهه!

تنويه خاص: جيد أن نفت الجبهة الديمقراطية خبرا عن مقاطعتها والشعبية اجتماعات "التنفيذية"..فهي أولا شبه غائبة عن الأحداث وثانيا "المقاطعة ليست هل الحل" بل "المواجهة الجادة جدا هي الحل"!

انقلاب عربي برعاية روسية!

كتب حسن عصفور/ في يوم 29 يونيو (حزيران) 2015 طالب الرئيس الروسي فلاديمير بوتين خلال لقائه وزير الخارجية السوري وليد المعلم، بالعمل على "تجاوز الخلافات بين سوريا وتركيا والسعودية والأردن لمحاربة الشر المطلق للإرهاب"..وحينها شكك المعلم بإمكانية حصول هذا الأمر، قائلا أنه " يحتاج إلى معجزة كبيرة جدا".

والحقيقة أن "المقترح البوتيني" كان مثيرا جدا ومفاجئا جدا، بل وكل من قرأه وصفه بـ"الحالم جدا"، فكيف يمكن جمع "المتضادات المذكورة اعلاه في حلف واحد ضد الارهاب"، وتعامل البعض العربي، ساسة وإعلام، وكأن روسيا تريد الزج بحضورها في المشهد الراهن دون تدقيق سياسي، ولكن المفاجأة الأكبر لم تنتظر كثيرا عندما أعلن الرئيس الأميركي، أنه حان الوقت لتعاون ضد الارهاب يضم ايران وتركيا والسعودية وروسيا، ومن أجل حل سياسي للأزمة السورية..

كلام كان يمكن اعتباره "حرام سياسي" بل وربما "حرام شرعي"، خاصة من رأس الحكم التركي الذي نصب نفسه ناطقا رسميا لتحالف الارهاب ضد سوريا، ورأس حربة لاسقاط النظام - الدولة السورية، فاتحا أبواب بلده، معابر وخدمات لكل قوى "الشر والارهاب" للعبور نحو الأراضي السورية..

ولكن، حدث ما لم يكن بحساب اردوغان، بحدوث "إنقلاب سياسي أمريكي" بعد توقيع "الاتفاق النووي"، وتطور ميداني عسكري كردي في شمال سوريا أنذر بقلب المعادلة رأسا على عقب، وقبلها موقف روسي قاطع لدعم سوريا الدولة والنظام، كي ينتصر، وليس فقط كي لا يهزم..

التطور الأبرز – الأهم ما نشرته صحيفة "الأخبار" اللبنانية، وهي مقربة من حزب الله الحليف الأشد لسوريا وجيشها، عن لقاء سعودي - سوري بين ولي ولي عهد المملكة الأمير محمد بن سلمان، ورئيس جهاز الأمن القومي السوري علي المملوك، لقاء بحثت فيه كل القضايا الممكنة، عتابا وغضبا وتوقعات، وبعيدا عن نص ما قيل في ذلك اللقاء، الذي أكدت مصادر عدة، لكاتب المقال أن اللقاء حدث فعلا، بفضل دور روسي متميز جدا، بعد زيارة بن سلمان والمعلم لموسكو..ودور هادئ جدا ولكنه فاعل جدا لدولة الامارات وخاصة الشيخ محمد بن زايد وبتنسيق مع مصر الشقيقة..

تفاصيل المشهد، وما تلاها من تطورات يمكن اعتبارها " جذرية"، انقلاب سياسي علني لتركيا اردوغان ضد "داعش"، ودخولها حربا عسكرية ضدها

وضد الأكراد أيضا، وتطور الموقف السعودي نحو سوريا، وكذا التحولات الميدانية السياسية - العسكرية في اليمن، ما قد يفتح الباب واسعا لـ"حل ساسي" بعيدا عن "الشعارات الطائفية المقيتة" التي حكمت مسار الأحداث في الماضي، وإدراك إيراني ان لعبة "إستعداء الكتلة العربية المركزية" لن تصل الى هدفها، ووعي رسمي عربي في دول "المركز" وكذا شمال أفريقيا، تشير الى، أن "الضرورة السياسية" تستوجب إعادة التفكير في مجمل عناصر المشهد الراهن..

التحول السعودي، بالرعاية الروسية والتشجيع الاماراتي - المصري، نحو سوريا يمثل "المفتاح الأهم" لإعادة صياغة الواقع العربي وفق رؤى جديدة، بعيدا عن "الحسابات الإنتقامية"، تكون ركيزة لخضور عربي إقليمي في ظل التطورات السريعة والهائلة، والدرس الأهم، أن أمريكا لا تقيم وزنا لصديق أو حليف إلا ضمن "مصالحها القومية"، و"أن المسميات الكيانية بالنسبة لها" مجرد أدوات تستخدمها لتحقيق استراتيجيتها الكونية العامة، فيما عودة روسيا وبروز مكانتها بقوة غير متوقعة فرضت منطق ضرورة "إعادة التقييم العام"، وفق "حسابات المصلحة القومية العامة"..

لعل "اعلان القاهرة" بين مصر والعربية السعودية بعد زيارة الأمير الشاب محمد بن سلمان، يمثل "خطوة إستراتيجية ومركزية" في "الانقلاب السياسي العربي الجديد"، "اعلان سياسي" هو الأول بين قوتين مركزيتين في المنطقة، يشير أن ما هو قادم يشكل ملامح تطور غير مسبوق عربيا، ليس بما ورد به من "نصوص" تتحدث عن ركائز العمل المنتظر، ولكن ما يشكل من تمحور أساسه الوضوح السياسي، ضمن متغيرات إقليمية - دولية تفرض "إنطلاقة عربية جديدة" مركزها القاهرة والرياض في انتظار سوريا لترتيب تاريخي للواقع العربي، يعيد رسم "المعادلة المصابة بأمراض مزمنة" منذ تشكيل الجامعة العربية..

"إعلان القاهرة" المصري - السعودي، يمكن اعتباره مسودة ميثاق عربي جديد لترتيب "البيت" أو إنقاذه قبل الانهيار، ويشكل "قوة دفع" باتت ضرورة

من أجل بلورة الحاضر العربي وفق رؤى ومفاهيم تنبت من المنطقة، ولا تأتي اليها في "علب مصدرة" مكتوب عليها "صنع في واشنطن" أو غيرها..

"إعلان القاهرة" هو البيان الرسمي الأول لـ"الانقلاب العربي الجديد"، الذي تأخر سنوات وطال إنتظاره..

الانقلاب الايجابي، رغم ان حركته تتطلب الاسراع أكثر ليجاري سرعة من يعدون للمنطقة ما ليس خيرا..

شكرا روسيا نعم..شكرا مصر السيسي نعم..شكرا لوعي سعودي قبل فوات الأوان نعم..شكرا لكل من عمل بلا ضجيج نعم..ولا عزاء للمتآمرين على المنطقة، كيانات وجماعات، ومن لا ير القادم الانقلابي الايجابي عليه أن يبدأ بحفر قبره سريعا!

ملاحظة: لم يلمس أهل فلسطين ان هناك "خلية عمل جادة" لترتيب الخطوات المفترض أن تكون من القيادة الرسمية في مواجهة الارهاب الاسرائيلي العام دولة وجيشا ومستوطنين..هل انتهى "الغضب والبكاء واللطم" بزيارة وهاتف!

تنويه خاص: الاعتداء على ضريح القائد الشهيد "جيفارا غزة" - رمز المقاومة المسلحة في القطاع وفلسطين - يوم اسود ليس لمن قام بفعلته القذرة ولكنه لأجهزة أمن حماس إن لم تعتقل الفاعلين!

بصراحة جدا..بيانكم المعيب رد اليكم!

كتب حسن عصفور/ جريمة لا بعدها جريمة، أجبرت دولة الاحتلال ساسة وجنرلات الاعتراف بأنها "جريمة إرهابية"، وصل برأس دولة الكيان العنصري أن يعترف بأنه لا يوجد جهد لمنع "الارهاب اليهودي"، حدث كان له أن يعيد رسم المشهد الفلسطيني، ليس لأنه أضاف الى قطار الشرف الوطني العام شهيدا يرحل لتبقى فلسطين، شعبا وقضية، بل لأن الاستخفاف

والاستهزاء الارهابي اليهودي بالفلسطينيين وصل الى نقطة حرجة جدا، ترافق معها نشاط تهويدي واستيطاني بموافقة رأس الطغمة الفاشية الحاكمة في تل أبيب..

رد الفعل العام كان حاسما على الجريمة الارهابية التي لم تكن الإولى، ولكنها كانت الأبشع فيما كانت من جرائم لدولة لن تكف عن القيام بها وحماية مرتكبيها، ما دامت "روح الهزيمة تعشش في داخل إولي الأمر منا"، جريمة لا تقف عند حرق رضيع سيبقى "ايقونة" تشير الى دولة الارهاب المعاصر، لكنها تطال حركة "الإرتعاش السياسي" التي باتت تستوطن جسد قيادة تحتار في البحث عن كلمات الإدانة بكل معانيها، وتحولت الى "حصالة أرقام لإحصاء عدد الجرائم والانتهاكات"..

بالتأكيد لم يكن متوقعا بعد الجريمة أن يكون هناك رد فعل غاضب حقا وساطع فعلا، فقيادة تلتقي لساعة ونيف وتصدر بيانها وينتهي الأمر، لا يمكنها أن تقنع الآخر بأنها تريد "قلب المعادلة رأسا على عقب" وتعلن أن "طفح الكيل وزاد كثيرا عن طاقة الاحتمال"..

وبعد المداولة، أصدرت "الجمعية العمومية لحركة الفصائل والشخصيات" المسماة قيادة، بيانا أعاد الذاكرة بما كان من قرارات سابقة لم تر النور ساعة، والحديث عنها وتنفيذها ليس سوى "نكتة سياسية سمجة"، بيان لم يترك أثرا عند عدو ، لكنه أحبط بالتأكيد صديق، "تكرار ممل" مع إضافة بعض من "جمل الخداع السياسية السينمائية"، خاصة تلك التي تطالب بتصعيد "المقاومة الشعبية السلمية"، وربما سقطت منهم سهوا "والهادئة والمؤدبة والرقيقة" ايضا..

بيان النقاط السبعة ردا على جريمة ارهابية ليس سوى انعكاس لحال "الانتكاسة السائدة" في العهد ما بعد "الزمن العرفاتي"، ربما اعتقد البعض أن "لغة التعبير الانشائية" يمكنها أن تطمس روح الهزيمة السائدة، بيان تجاهل الأساس وتمسك بما ليس به فعل..

كان الأجدر ان يبدأ البيان بالاعتذار للشعب الفلسطيني عما حدث من تلاعب بقرارات سابقة، وتعهد أن لا يتكرر مثل هذا التلاعب، وأن ما كان بعد استشهاد القيادي زياد ابو عين، وقرارات المجلس المركزي ستكون للتنفيذ الفوري، بوقف كل ما له إتصال بالآلة الاحتلالية، والتنفيذ الفوري لـ"فك الارتباط" به، وتعهد قاطع بعدم الاتصالات التفاوضية السياسية معه، مع الاعتراف بالخديعة التي نصبت لهم قبل أيام عندما جرروا ممثل الرئيس عباس لمفاوضات معيبة تمثل عارا وطنيا في اللحظة الراهنة..

الاعتراف بخطأ الاستخفاف بالإطر القيادية للشرعية الفلسطينية، والتعهد العباسي بالعمل ضمنها ووفق قانونها، والتراجع عن كل ما أساء له، والقسم الوطني بانهاء "زمن الخيبة والإستهبال السياسي"..

ومن أجل ذلك على الرئيس محمود عباس أن يصدر "إعلانا فلسطينيا" يحدد به أسس الفعل الوطني القادم:

*فك الارتباط بالاحتلال بما يتضمن "اعلان دولة فلسطين" بديلا للسلطة الوطنية وأجهزتها كافة، وأن يكون شهر أغسطس - آب شهر الدولة الوطنية..

*الاعلان الفوري لعقد "الإطار القيادي المؤقت" لبحث الاعلان الوطني الجديد، والعمل على دراسة الخطوات الضرورية لإنجاح الاعلان ومنها:

-- اقالة الحكومة القائمة قبل التعديل وبعده، واعتبارها مؤقتة الى حين الاتفاق على حكومة وطنية لدولة فلسطين..

-- تشكيل لجنة أو تعزيزها إن وجدت لبحث السبل والخطوات التي تستوجب الاعلان، كلجنة "دستور الدولة" وبرلمان الدولة المؤقت، وقانون الانتخابات الجديد المتوافق مع دولة فلسطين، واعتبار "المجلس المركزي والمجلس التشريعي "برلمانا مؤقتا الى حين النجاح بانتخاب برلمان دولة جديد..

-- الاتفاق على آلية انتخاب رئيس الدولة في حال اصرار الرئيس محمود عباس على "الاستراحة"، الى حين اقرار الدستور الجديد وقانون الانتخابات الجديد..

-- اعتبار قطاع غزة مقرا مؤقتا ثانيا لمؤسسات الدولة..

--الاتفاق على خطة العمل السياسية المقبلة من حيث التوجه لاعلان دولة فلسطين دولة تحت الاحتلال بكل ما يتصل بذلك الاعلان من موجبات لتطبيقه، تبدأ بالعمل على صياغة قرار عربي يتم تقديمه الى مجلس الأمن، يحمل آلية تنفيذية لقرار الأمم المتحدة الخاص بدولة فلسطين رقم 19/ 67 لعام 2012، قرار لتنفيذ القرار ووضع كل ما يجب من أجل "حماية دولة فلسطين" وفقا للقانون واتفاقات جنيف، وذلك في إطار الفصل السابع الخاص بالإمم المتحدة..وليس قرارا يسرق قرار الجمعية العامة!

-- الالتزام المطلق بعدم التفاوض على حقوق دولة فلسطين، بكل ما ورد في القرار الخاص بها، وأن يتم إسقاط اي فكرة تتعلق بتبادل الأراضي والبحث عن صيغة خاصة لترسيم الحدود والطريق الرابط بين جناحي الدولة أرضيا..

-- وضع موضوع اللاجئين في سياقه الاساسي وهو قرار 194 دون أن يتم وضع "ملينات سياسية جديدة" له..

-- سحب الاعتراف بدولة اسرائيل وفقا للرسائل المتبادلة عام 1993 وصياغة مشروع يرتبط بالاعتراف المتبادل بين دولتين، شرط أن توافق دولة الكيان على تنفيذ قرار 194، وهو ما كان جزءا من قرار الإمم المتحدة، والذي اشترط الاعتراف باسرائيل بمدى تنفيذها قرار 194..

-- في حال عدم التزام دولة الكيان يتم العمل على إعادة النظر بوضع اسرائيل في الإمم المتحدة، وبحث مسألة الاعتراف بها وفقا لتنفيذها قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة..

أما "البيان السباعي" لجمعية الفصائل العامة" فيجب اعتباره وكأنه لم يكن!

من هنا تبدأ الحكاية لكي يقول الفلسطيني، اليوم ندخل المواجهة الشاملة دون ارتعاش، وأن زمن "البلادة السياسية" قد إنتهى، وروح الخالد الزعيم باسرعرفات تشهد "قسما وطنيا جديا"..

ملاحظة: لو صدق ما نسب رسما الى شخصية حمساوية تسمى "بهاء ياسين" أهان به الفلسطيني فالعتب والملامة وحدها لا تكفي..نداء الى قيادة حماس للتحقيق الفوري ولو تأكدت فعلته يجب أن يجد العقاب الثوري الكامل..والى حينه يجب أن يصدر الرئيس عباس مرسوما بسحب الجنسية منه!

تنويه خاص: كان مخجلا وعارا أن يشغل البعض نفسه في قسم الولاء الحكومي والغضب عارم ضد الجريمة..الفعلة معيبة جدا وبصراحة "غير أخلاقية" عدا أنها انقسامية بامتياز!

بين مأساة 2006..ومهزلة 2015!

كتب حسن عصفور/ لنبدأ تأكيد الثابت بالقول الشعبي العام، بأن "جهنم مبلطة بأصحاب النوايا الطيبة"، وذلك استهلالا بأن ما تقوم به "خلايا رصد ومتابعة عقد جلسة لأعضاء من المجلس الوطني بمن حضر"، بأنها ليست جزءا من "مؤامرة سياسية"، ترمي فيما ترمي للدفع بتشكيل "امارة سياسية خاصة" في قطاع غزة، تلبية لرغبة اسرائيلية قديمة بدأت ملامح تكوينها عام 1955، بمشروع أمريكي حمل اسم واضعه "جونستون"..

مشروع كان يريد خلق "دولة غزة الموسعة" باتجاه سيناء، لتصفية القضية الوطنية الفلسطينية، وفي القلب منها قضية حق العودة، الذي أعاد قرار 194 للإمم المتحدة التأكيد عليه، واشترط الاعتراف بدولة اسرائيل بتنفيذها ذلك القرار، لذا حاولت أمريكا تمرير أول "مشروع سياسي" لتصفية القضية الفلسطينية وتقزيمها عبر مشروع "دولة غزة المتجهة نحو سيناء"..

وبذات القاعدة، بأن "جهنم مبلطة بأصحاب النوايا الطيبة"، وافق الخالد جمال عبد الناصر على المشروع دون تدقيق سياسي كافي، الى أن هب شعب فلسطين، من بين ركام اغتصاب الوطن الإم، فانتفض في قطاع غزة، والشتات عبر موجات شعبية لم يكن يتوقعها كل راسمي مخطط "إقامة دولة غزة الموسعة"، هبات شعبية قادها الشاب الشاعر معين بسيسو، الرمز الشيوعي لاحقا، باشتراك مع الاخوان الذي شاركوا، البعض يقول كانت عداءا لناصر أكثر منها عداءا لـ"جونستون"، وتلك مسألة تدخل في تفسير "النوايا أيضا"..لكن المشروع هزم تحت ضربات وحدة رفض جماهيرية تفهمها الخالد جمال سريعا..

ما يجري اليوم، في رام الله، وبالأخص داخل مقر المقاطعة - مقر الرئيس محمود عباس العام، وجوارها، يشير الى حركة استدعاءات غير مسبوقة في العمل الوطني الفلسطيني، إذ يتم احضار اعضاء من اللجنة التنفيذية، أمام الرئيس عباس لتقدم له ورقة تحوي "نص استقالة من عضوية اللجنة التنفيذية"، عملية استدعاء تعيد للذاكرة الجمعية للشعب الفلسطيني تلك التي تحدث في "أقبية الأمن"، بمختلف المسميات وأماكن التواجد..

حركة لا تنام، من أجل توفير كمية من "المستقيليين بتوقيعهم ولكن البعض رغما أنفه"، لدرجة أنها أنست القيادة والرئاسة والفصيل المركزي للثورة ذكرى حرق المسجد الأقصى من قبل الطغمة الفاشية الحاكمة في تل أبيب..

ليذهب البعض في في طريقهم لتوفير "كم عددي من بعض الضفة"، ومن "ترضى عنهم "قبيلة الأمن التابعة لرغبة عقد اي جلسة بأي مسمى وبأي ذريعة"..ولكن على الرئيس عباس قبل غيره، ان يقف قليلا أمام الحدث الأبرز الذي فتح باب "النكبة الثالثة الكبرى" في التاريخ الفلسطينية - نكبة الانقسام، ثم لاحقا خطف غزة..

بدأ مخطط تلك النكبة - الانقسام، مع الحرب العدوانية الاسرائيلية الشاملة ضد السلطة الوطنية قيادة ومؤسسات مدنية وأمنية، حرب تمكنت من تدمير البنية

التحتية للكيانية الفلسطينية الناشئة، مع حصار مالي غير مسبوق، لينتهي بالخلاص من الرمز الخالد، اب الحركة الوطنية المعاصرة ياسر عرفات، لتبدأ بعدها مرحلة تنفيذ "خطة شارون" بالخروج من قطاع غزة، وهي الخطة التي علم بها الرئيس عباس، خلال اول قدوم له الى قطاع غزة عام 1995، والتقى به "سرا" ليعود ويضع الخالد ابو عمار بما سمع، من خطة جهنمية تهدف لضرب دولة فلسطين لصالح "دولة شارون"، قسمها المتكامل في قطاع غزة، ومقسماتها في الضفة الغربية، عبر أنفاق وكباري، مشروع أثار "هلع الوافد الجديد الى أرض الوطن"، بأنه مشروع سياسي غاية في "السواد" ..

وكان خروج شارون من القطاع جرس التنفيذ السياسي للحرب العدوانية الشاملة، سارعت حماس وبعض تحالفها الى اعتباره "نصر عظيم لها والمقاومة"، وصمتت حكومة شارون على ذلك "الإختراع"، رغم أن مشاركتة حماس في المواجهة الكبرى كانت ابعد كثيرا عن دور ومشاركة قوات الأمن الفلسطيني وحركة فتح، لكن القادم كان يتطلب "تعظيما سياسيا لخطة شارون"..

وايام بعد الخروج، حتى أبلغت كونداليزا رايس مستشارة الرئيس الأميركي جورج بوش للأمن القومي، الرئيس عباس بأنه يجب الاعلان عن اجراء انتخابات عامة للمجلس التشريعي، سريعا، ومع نقاش الفكرة، في حلقات مصغرة جدا، كان الرفض هو سيد الموقف لأن الهدف واضح جدا، استغلال نتائج الحرب العدوانية واغتيال الخالد وتدمير بنى السلطة وحصارها المالي، في حين هناك قوة لم تصب بضربات وتوفر لها المال بكثرة غير محسوبة، لتتمكن به من منح من لا راتب له منذ أشهر ما يساعده على البقاء لتجني مقابله يوما ثمن تلك "العطاءات "..ولكن رفض الرئيس عباس للانتخابات لم يدم اكثر من إسبوعين حتى جاء الأمر الأمريكي تهديدا صاعقا ، لـ"يخضع الرئيس عباس لها كما قال هو لأمير قطر بحضور خالد مشعل"..

ومع "حداثة الرئيس عباس في الموقع الرئاسي، فهو لم يتمكن من السيطرة على حركة فتح، التي بدأت تمردا مبكرا على "رغبات الرئيس" تمرد على

رفض كل ما كان يمكن أن يكون جدارا لحماية مشروع بقايا الوطن السياسي"، من تعديلات على القانون الأساسي للمجلس التشريعي، بحيث يضمن انتخابا بمبدأ التمثيل النسبي وتعيين نائب للرئيس ومنح الرئيس حل المجلس في حال النزاع بين السلطات..تعديلات كان لها أن تقي ما كان من كارثة كبرى..

وكان ما كان متوقعا، بل فاق ما كان متوقعا من كل الأطراف، بفوز حماس فوزا ساحقا بحصولها على 74 نائبا من أصل اجمالي 130 نائبا..ومن هنا كانت البداية..انقسام فانقلاب فخطف..فمشروع "كينونة يتبلور" في قطاع غزة..

تلك كانت "المأساة الوطنية الكبرى المعاصرة"، ولأن "الأحداث التاريخية الكبرى" يمكن لها ان تتكرر، وكما قال ماركس في اضافته لمقولة "هيغل " تلك، أنها تأتي كـ"مأساة في المرة الإولى"، لكنها تصبح "مهزلة في المرة الثانية"..

ونحن الآن أمام "المهزلة الوطنية الكبرى المعاصرة"، حيث يتسارع البعض لارتكابها من اجل التخلص من "نفرمن عضوية اللجنة التنفيذية" بذرائع تشكل عارا وعيبا على شعب فلسطين، نبرات تقدم الادانة لمن يسوقها، ولكن الهدف الخلاص من عنصر أو أكثر لا يسيرون وفق الأمر الأمني الصادر من "مقر المقاطعة" كان أمرا رئاسيا او لموظفي ذلك المقر، فمنهم من يتصرف وكانه الآمر الناهي وكل أهل الضفة، يعلمون.."خلاص من نفر يقود عمليا للخلاص من قضية"..!

"جري الوحوش" لعقد جلسة لبعض أعضاء المجلس الوطني، لن تكون سوى اضافة لمسببات هدم "الشرعية الوطنية"، ووضع كل دعائم اقامة "دولة غزة"، وبعد جلسة بمن حضر والخلاص بمن يراد الخلاص منه، سيكون الحال "شرعية مطعون فيها قانونا" تؤدي الى خلق "شرعية وطنية غير موحدة"..تسمح لحماس أن تفتح الباب لبناء "شرعية سياسية جديدة"، ولن

يصعب عليها ايجاد الأعذار لتبرير فعلتها، كما يحدث اليوم، ونسمع من تبريرات تشير أن صبية لا يفكرون بتلك الطريقة..

"المهزلة الكبرى" تطل برأسها لتفتح باب "الفتنة الكبرى" لتمرير "دولة شارون في قطاع غزة وكسور دولة في الضفة الغربية"..وكل "النوايا الطيبة لن يكون لها مقام سياسي"، ويصبح القول بها كما بدأ القول "جهنم مبلطة بأصحاب النوايا الطيبة"، إفتراضا انها "نوايا طيبة" اصلا!

بالمناسبة الاستغفال عند فريق "جلسة بمن حضر"يصل الى أنهم استخداموا مادة في القانون الأساسي لتبرير فعلتهم، لا تسمح تلك المادة أصلا بمناقشة السياسي مهما كان..ما يكشف المهزلة الكامنة بأنها تصفية وليس بناء!

مجلس بمن حضر بداية النهاية لـ"المشروع الوطني الكبير"..وبداية البداية لـ"المشاريع الفصائلية الصغيرة"!

ملاحظة: ان يتم تجاهل ذكرى حرق المسجد الأقصى، كي لا يغضب نتنياهو وحكومته، خوفا من رد فعل يقوم على أثرها بمنع عقد جلسة مجلس بمن حضر، ومن يرغب رفع اليد..فتلك جريمة بذاتها تكشف ان القادم أكثر من كارثة..!

تنويه خاص: من مفارقات الرد على ما ينشر من وثائق تكشف "فضائح لا بعدها"، ليس نفيها ولا رفضها، ولكن تساؤل فرقة الرئيس من يسرب ولما الآن..سؤال لا تجده الا في "بقايا الوطن"..ولنا وقفة أمام مهزلة تبرزهنا.. لو كان في العمر بقية..!

تقرير خطير جدا..لم تهتم له "القيادة الرسمية"!

كتب حسن عصفور/ قبل عشرة أيام، نشرت صحيفة "العرب اليوم" الأردنية بتاريخ 9 أغسطس - آب 2015، تقريرا خطيرا جدا، تحت عنوان ، "توجه

فلسطيني لالغاء لجنة التحقيق بجرائم الحرب الاسرائيلية"، ومن يقرأ التقرير سيتوقف فورا أمام التأكيد أنه لا يمكن أن يكون حقيقة، ولكن أن تمر تلك الأيام ولا يوجد أي رد أو توضيح او نفي للخبر، وهو المنشور في صحيفة اردنية، بها سفارة ومجلس وطني ومكاتب بأسماء مختلفة تتبع منظمة التحرير والسلطة الوطنية، ومقر سكني خاص للرئيس محمود عباس..

ولا يمر اسيوعا دون أن يذهب الى الأردن، راحة أو سفرا، الى جانب أن أعضاء تنفيذية منظمة التحرير واللجنة المركزية لحركة فتح، لا تغيب عن أعينهم العاصمة الأردنية..

ولذا لا يمكن اعتبار، أن التقرير المنشور في واحدة من الصحف الرئيسية بالأردن الشقيق لم يثر اهتمام أي من تلك المراكز والأسماء، لو افترضنا أن "مقر الرئاسة الرئيسي في المقاطعة" برام الله، ليس له الوقت في زمن "حرب الاستقلال الوطني الكبرى" لتحرير المجلس الوطني المعتدين..

ولكي لا يبقى الكلام في باب الملامة والعتاب نعيد نشر التقرير نصا، دون تدخل صحفي" ونأمل أن يثير ذلك اهتمام من يجب أن يكون لهم إهتمام بالمسألة المعروضة:

نص التقرير كما ورد في صحيفة "العرب اليوم" الاردنية:

أكدت مصادر عليمة في السلطة الفلسطينية بأنه تقرر في الأيام الأخيرة الغاء اللجنة الوطنية العليا للتحقيق في جرائم الحرب التي شنتها اسرائيل على قطاع غزة برئاسة المستشار فريد الجلاد. دون ذكر الاسباب.

ورجحت المصادر ان قرار السلطة المنتظر ياتي بسبب تشكيل لجنة قضائية تتولي متابعة وتنفيذ القرارات الصادرة عن مجلس حقوق الانسان التابع للامم المتحدة .

وكان الرئيس الفلسطيني محمود عباس أصدر في 12 حزيران الماضي مرسوما رئاسيا يقضي بتشكيل اللجنة وتعيين الجلاد رئيسا لها. أما الجلاد فقد

أكد بدوره على أن اللجنة برئاسته ستحقق في كافة الممارسات الاسرائيلية المنتهكة لحقوق الانسان.

وألقى الرئيس الفلسطيني في 5 أب الجاري كلمة في اجتماع لجنة متابعة مبادرة السلام العربية في مصر ، أكد خلاله على انه تم تشكيل لجنة قضائية تتولى متابعة القرارات الصادرة عن مجلس حقوق الانسان التابع للأمم المتحدة.

واكدت المصادر ان الغاء اللجنة بعد الاعلان عن تشكيلها بوقت قصير وما تلاه من تصريح علني أدلى به الرئيس حول أعمال تلك اللجنة أثارا ارتباكا وتساؤلاو في رام الله حول الظروف وأسباب تغيير القرار..انتهى التقرير..

هذا ما ورد في نص التقرير المنشور قبل 10 ايام ويوم، هل لنا أن نعتبر عدم الرد تأكيدا لما ورد، وأن القيادة الفلسطينية الرسمية قررت الغاء تلك اللجنة، ولو حدث ذلك، هل لهذه القيادة أن تخبرالشعب الفلسطيني، مسببات ذلك القرار، وهل جاء بعد دراسة وطنية وتشاور مع القوى والأطراف ذات الصلة، وبعد عرضه على اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، بل وهل حدث أن تم مناقشته في اي من الإطر الوطنية، بأي مسمى كانت..

كيف يمكن تفسير مثل هذا القرار، لو صح أنه قد حدث فعلا، في هذا التوقيت السياسي حيث جرائم دولة الاحتلال تتزايد يوما بعد آخر، دون أن تجد أي مظهر من مظاهر "الردع الوطني الفلسطيني"، عدا تلك البيانات التي باتت مصدر "قرف سياسي" لأهل فلسطين، حيثما كانوا ووجدوا..

هل يمكن اعتبار القيام بهذه الخطوة - الجريمة السياسية، عمل تكميلي للجريمة الأبرز التي قامت بها ذات "القيادة" بسحبها "تقرير غولدستون" لعام 2009، وهو التقرير الأول والأهم الصادر عن الأمم المتحدة، يضع دولة الاحتلال تحت بند دولة ارتكبت جرائم حرب خلال العدوان على قطاع غزة..

والسؤال لهذه القيادة، هل يمكن اعتبار أن "لجنة الأربعين" لم يعد لها قيمة، وبغير ذي صلة، وأن "المساعي للذهاب الى المحكمة الجنائية الدولية" و"مجلس الأمن" باتت خلف ظهورنا، وجزءا من "ارشيف البيانات الانفعالية"، التي تنتهي بانتهاء "ايام العزاء" في الجرائم الاحتلالية..

وبعد، هل القوى الوطنية الفلسطينية، بكل مكوناتها في الوطن والمهجر تعلم ما يحدث أم ان "المياه تجري من تحت أقدامها" على وعد مكافأة البعض بمنها بحصة خاصة" في القادم التكويني..

وختاما، اذا كان هذا التقرير صحيحا، فما يمكن أن يكون من نتائج لمجلس يعتقد بعض الناس انه سيعيد "تفعيل منظمة التحرير"..اهو "تفعيل للمواجهة مع دولة الكيان أم تفعيل للمواجهة المضادة"..أي أخبار يمكن التنبأ بها من مجلس يجري العمل له بلا أي تحضير وطني شامل، وتلك هي بعض من مقدماته السياسية..تنازل عن مطاردة المجرم، والاستمرار في البحث عن "طرق تفاوضية" بكل السبل المتاحة أمريكيا، وفقا لتصريحات وزير خارجية السلطة القائمة، بعد أن يرضى نتنياهو وحكومته عنهم!

ملاحظة: ليت بعض من شخصيات سياسية تدعي الحرص الوطني وهي تنساق لتبرير عقد المجلس الوطني، باسم "المصلحة الوطنية العليا"، أن تقول الحق بعد هذا البيان، اهي "مصلحة عليا" ام "مصلحة صغرى جدا" بمقاس "عضوية لجنة مكان آخر"..ما أصغر البعض حتى وهم يكذبون!

تنويه خاص: توزيع خبر عن استقالة الرئيس عباس واعضاء من فتح في اللجنة التنفيذية، بالتوازي مع قرار محكمة اسرائيلية بالغاء اعتقال الأسير محمد علان، فتح باب "الهواجس الوطنية"، ان هناك من يبحث عن "سرقة فرحة النصر المشرق"..لكن لحساب.. من ذلك هو السؤال!

تنفيذية المنظمة وتغييب مقصود تحضيرا لـ"مشروع بديل"!

كتب حسن عصفور/ تصاعدت في الآونة الأخيرة تصريحات لبعض قادة حركة حماس، التي تنال وبشكل صريح من "شرعية منظمة التحرير" وتمثيلها للشعب الفلسطيني، بل أن الأمر وصل بأحدهم بالتحدث عنها وكأنها جهاز "تنفيذي للمشروع الاحتلالي" دون أن يفكر ولو لحظة، بأن ما يقول ليس سوى مشاركة فعلية في "مؤامرة الخلاص" من منظمة التحرير بما شكلت ممثلا شرعيا وحيدا ورافعة لكفاح شعب، كان لها أن تعيد الوجود الثوري - الكياني رغم كل المؤامرات متعددة الرؤوس..

تصريحات "البعض الحمساوي"، المتلاحقة، ما كان لها أن تمر، كما تمر، لولا أن هناك من سمح بمثل تلك "الترهات السياسية"، وتطاول البعض الحمساوي لم يقف عند الكلام الانشائي الكاره للمنظمة، بل بدأ الحديث عن تشكيل "إطار بديل"يفك الارتباط بمنظمة التحرير وسياستها..

تفاقم تصريحات البعض الحمساوي، والجرأة غير العادية فيها، تجاوزا للمنطق الوطني، وجد في سلوك رئاسة منظمة التحرير ،الجو المناسب لتلك "الحرب غير المشروعة"، خاصة بعد أن تم "تجميد" اطرها والحاق الأذى بمكانتها السياسية، وتجاهل أو بالأدق الاستخفاف غير المسبوق بقراراتها، وأصبح البحث عن إجتماع لأي من إطرها وكأنه "امنية وطنية"..

بلا شك، فما حدث بالأسابيع الأخيرة من تجاوز الحدود وثوابت العمل، بقيام الرئيس محمود عباس بـ"إنقلاب غير شرعي" في أمانة سر اللجنة التنفيذية، وشطب من لا يريد ولا يتفق "سياسيا " معه، ونثر الاشاعات غير المسؤولة عن مسببات ذلك، فيما قام بـ"إختيارمن يهوى أو يهوى غيره" لتسميته بديلا ويكتفي بنشره كخبر في وسيلة اعلام، وكأن "أمانة سر اللجنة التنفيذية" دائرة من دوائر الرئاسة، متجاهلا أن المنصب قيد البحث هو لاختيار "الرجل الثاني" في الاطار القيادي الفلسطيني..

غيب الرئيس عباس اللجنة التنفيذية دون سبب سياسي، سوى أن بعض منها لا يتفق ونهج الرئيس في بعض من المحطات المفصلية، بدأت مع سحب "تقرير غولدستون" ومرورا بحروب دولة الكيان على قطاع غزة، ولاحقا "عرض مشروع على مجلس الأمن دون اتفاق وطني، بل مخالفا للمتفق الوطني، وأخيرا مسألة تشكيل الحكومة الوطنية ومعالجة الانقسام، والمشروع الفرنسي، ومسألة تنفيذ قرارات المجلس المركزي الأخير، والتي طالبت بالبدء في " آلية تفكيك الارتباط بالاحتلال" على طريق تطبيق قرار الأمم المحتدة 19/ 67 حول دولة فلسطين..

اختلاف بدأ يتسرب للعامة وبدأ يعلم أهل فلسطين ما يجب أن يكون وما لا يجب، ويبدو أن ذلك بدأ يمثل حافزا لتحصين "الموقف الوطني العام" وتحريض لرفض بعض ما يتم تحضيره لتمرير واحد من أخطر مشاريع تصفية القضية الفلسطينية، مشروع "التقاسم الوظيفي" وتعزيز مكانة أدواته في مراكز "صنع القرار الخاص"، ما قابله تعزيز مكانة ممثلي مشروع فصل القطاع عن الجسد الفلسطيني..

لم يكن بامكان بعض قيادة حماس أن يتجرأ للمطالبة العلنية بتجاوز منظمة التحرير والبحث عن تشكيل "توافق جديد" يعمل على تشكيل "إدارة محررة لقطاع غزة"، فيما يتباهى أحدهم بتصريحات تنال من منظمة التحرير وتمثيلها، ووصل الأمر به الى التبجح بأنه "قواته من حررت قطاع غزة" وأنهم دفعوا ثمن الميناء البحري والمطار مسبقا لتمرير الوجه الآخر للمشروع الصهيوني، تصريحات لم تكن لتقال لولا حدوث ما حدث..

المؤامرة على كسر منظمة التحرير بات هدفا مركزيا لفريقي "التقاسم الوظيفي" في الضفة وأدواته الجديدة، وفريق "فصل قطاع غزة" وأدواته بعض قيادات حماس معلومة الاسم والهوية، ولم تعد تخجل أبدا من القول الصريح بذلك، رغم نفي أول رئيس لمكتب حماس السياسي د.ابو مرزوق لذلك، لكن عليه قراءة تصريحات غيره الكثير ..

المؤامرة لشطب دور منظمة التحرير وانهاك إطرها هو "المقدمة الموضوعية" لتمرير "المشروع الصهيوني للخلاص من المشروع الوطني الفلسطيني"..ولذا باتت مسؤولية فتح "أم الولد الوطني وفصائل الثورة المؤسسة لمنظمة التحرير" وقوى الشعب الحريصة العمل الفوري والسريع لقطع الطريق على مؤامرة بدأت تزحف سريعا للداخل الوطني بأسماء متعددة وروؤس متنوعة..

ملاحظة: تصريح القيادي الفتحاوي الرجوب عن انهم لن يدعموا أي فعل "انتقامي" لحرق الرضيع..هل هو موقف رسمي لحركة فتح، أم أنه جزء من "صفقة خاصة" تتعلق بملف الرياضة..الجواب برسم قيادة فتح!

تنويه خاص: كان لافتا جدا أن يتجاهل الاعلام الرسمي الفلسطيني أي اشارة لمولد الخالد ياسر عرفات..بالتأكيد الخالد لم يكن يحتاج كلام انشائي وفهو حاضر بقوة تفوق خيال البعض المريض بعقدة "الروح العرفاتية"..لكن السؤال لما حدث ما حدث..هل هي اشارة "انطلاق مشروع الخلاص" من الارث الكفاحي!

حكومة الحمدالله .."لقيطة"!

كتب حسن عصفور/ كان الاعتقاد أن نصحو على خبر قيام د.رامي الحمد الله، الوزير الأول في الحكومة الفلسطينية الأخيرة بتقديم استقالته، بعد التصريحات التي قالها عضو مركزية حركة فتح، عزام الأحمد، بأن اقواله التي ذكرها عشية اعلان "التعديل الأخير" للحكومة بأنها حكومة مرفوضة، ليست "تصريحات شخصية بل هي تعبر عن موقف اللجنة المركزية لحركة فتح"..

أقوال تؤكد أن آخر "أوراق التوت" لرامي الحمد الله ومجلسه الحكومي قد سقطت، باعتبار أن "أهل فلسطين" ظنوا، وكثيرا ما يكون بعض الظن إثم

ومصيبة، أن حركة فتح تقف بقوة خلفها، خاصة بعد أن "تشرف" رامي بحضور الاجتماع المخصص لبحث "التعديل"، والمفارقة أنه ضم غالبية فتحاوية، بينهم نائب أمين سر المجلس الثوري للحركة..

باعلان حركة فتح، براءتها من "دم الحكومة" يصبح القول عمليا بأنها اصبحت حكومة غير شرعية وطنيا وسياسيا ، وقبلهما "قانونيا، في غياب جهة منح الثقة التي تعوضها عن "ثقة الجمعية العمومية للفصائل"..

الآن، مجلس الوزراء المعدل، ليس سوى "جمعية خيرية غير مرخصة"، بل ويمكن اعتبارها "لقيطة"، بالمعنى العام جدا، حيث رفضتها ولم تعترف بها قبل حركة فتح، كل قوى اليسار الفلسطيني وحركة حماس والجهاد الاسلامي، والشخصيات المستقلة، وكل من لم يجد له مكانا في التعديل، وقبل كل هؤلاء جميعا اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، والتي كان المفترض أنها صاحبة القول الأخير في التعديل..

ويبدو أنها لم تكن صدفة أن يرد في بيان "الجمعية العامة للفصائل السياسية" الذي صدر بعد جريمة حرق الرضيع، الدعوة الى تشكيل حكومة وحدة وطنية فلسطينية تضع حدا للإنقسام..

ولذا فالمشهد الأول المفترض أن يكون اليوم، وبعد أن يصل د.رامي الحمدالله الى مقره، هو عقد مؤتمر صحفي ليعلن، أنه يتقدم باستقالته الى "مصدر السلطات"، وهو الشعب الفلسطيني، قبل ارسالها الى مقر الرئيس محمود عباس بالمقاطعة، وأنه باق كمسير للأعمال الى حين التشكيل الجديد، بعد أن اكتشف أنه شخص "غير مرغوب به – بيرسونا نن غراتا" من العامة قبل الخاصة..

المشهد الثاني، اعلانه ان التجربة قد علمته، بأن "ثقة الرئيس" مهما على شأنها، فأنها لا تستبدل ولا تحل محل "ثقة الشعب وقواه"، وهو درس على الكل الوطني أن يدركه قبل فوات الآوان، ويكون ثمن تجاهله باهضا في مرحلة حساسة جدا..

المشهد الثالث، انه أدرك جيدا، بأن هناك "خلية خاصة" تعمل بكل السبل لخلق "إزدواجية سلطة وتمثيل" تشكل خطرا مركبا على النظام الفلسطيني العام، والهدف الوطني العام، فالانقسام ليس بين فتح وحماس، بل هناك من يعمل ليل نهار لترسيخ مبدأ "التقاسم الوظيفي" مسابقين الزمن قبل أن تبدأ "الصحوة الكبرى" لكنسهم كنسا من الحضور رغم كل "جدران الحماية" المفروضة عليهم من قبل قوى وجهات غير محلية..

المشهد الرابع، انه يعتذر للشعب الفلسطيني على كل ما يمكنه قد نال من مكانته الوطنية، ولكل فلسطيني موظف أو خارج نطاق الخدمة اعتذارا خاصا، ولأهل قطاع غزة الطلب بالسماح عن اساءات صدرت عن "غير وعي"، وبتحريض من "الخلية الخاصة" التي تتحكم في مركز صناعة "القرار" لتخلق فراغا يساعدها على المضي بتنفيذ مخططها في "التقاسم الوظيفي" و"تقسيم بقايا الوطن" ضفة وقطاع، باعتبار ذلك هو الطريق الأنسب لتمرير مشروع هو الأخطر على فلسطين..

المشهد الخامس، الرحمة لكل شهداء الوطن الذين سقطوا دفاعا عن أرض ومشروع الخالد ياسرعرفات، ونحن نستذكر مولده..

المشهد السادس، سلاما للعمل الرسمي الحكومي ومرحبا بالعمل الأكاديمي وبجامعة النجاح التي لم أتخل عنها لأن الحاسة السادسة قالت لا تتركها فهي الأبقى..

تلك هي رسالة الوداع المنتظرة من د.رامي الحمدالله كي لا يضيع كل ما كان له يوما احتراما وتقديرا سجله رصيدا في عمل أكاديمي وداخل لجنة الانتخابات..وغير ذلك يكون ارتضى أن يستمر في عمل بقرار "سلطوي فوقي" متعارض مع "الكل الوطني" وأداة بأمرة "الخلية الخاصة لتقاسم وتقسم بقايا الوطن"..ولقبها بات معلوما..الخيار لرامي وليس غيره: أين يقف مع شعبه وقواه الحية أم "خلية تعاكس كل ذلك"!

ملاحظة: للخالد ابو عمار كم تعود لشعبك روحك الثائرة ومقولتك التي أصبحت أيقونة ورمزا للتحدي، عندما حاصرك العدو وبعض ممن تعرفهم..قلت لهم: لا أسيرا بل شهيدا شهيدا شهيدا..رغم الغياب الجسدي فأنت الحاضر وهو الغائبون..تخيل يا ريس نحتفل بمولدك في مقرك"العاطفي" مع ضحكتك الخالدة!

تنويه خاص: يبدو أن ملف "التهدئة" سيبيض "ذهبا سياسيا" على حركة حماس، من أجله تفتح لها كل الأبواب بما فيها باب الكرملين..صحتين والعب يا خالد!

حماس تعتقل "محمود عباس"!

كتب حسن عصفور/ للوهلة الإولى اعتبر نشر خبر عن إعتقال محمد دحلان" من قبل الاستخبارات العسكرية الفلسطينية، كنكتة سياسية، ردا على خبر "وصول محمد دحلان الى رام الله"، فمثل تلك الأخبار" تنتشر بين حين وآخر للتخفيف من ظاهرة "الاحتقان السائدة" في بقايا الوطن، وانتشار "النميمة" كـ"سلاح سري" في مواجهة "واقع بلا وضوح"..

لكن خبر اعتقال والد "محمد دحلان" إنتشر واسعا، بعد أن تأكد حدوثه فعلا، حيث قام جهاز الاستخبارات العسكرية باعتقال "والد مولود جديد مسمى بذات الاسم" للنائب الفتحاوي محمد دحلان، ومن هنا تبدأ حكاية لتعرية المشهد الفلسطيني في "بقايا الوطن"، و"إنحدار" الحالة التفكيرية قبل البحث عن "الأمن وحقوق الإنسان"..

من حيث المبدأ، اسم "محمد دحلان" ليس "علامة تجارية" او "سلعة احتكارية" للنائب دحلان، صاحب الخلاف الأبرز مع الرئيس محمود عباس، بعد "صداقة خاصة جدا، دامت لسنوات، تخللها الكثير مما لها وعليها، فالإسم المشار اليه، يمكن أن تجد عشرات ممن لهم ذات الإسم، ولذا لا يمكن اعتبار

أن "محمد دحلان" بات ملكية خاصة يمنع الاقتراب منها، والمواطن الفلسطيني الذي قرر اختيار الاسم لم يكن يعلم أنه "إسم محرم و"غير شرعي" لرجل ارهابي"..

كان الأولى أن يصدر الرئيس محمود عباس "قانونا بمرسوم" يحدد فيه "الأسماء غير المسموح استخدامها من غيرها" ويحدد قائمة بها، كي لا يقترب منها المواطنين بـ"إعتبارها أسماء حرام وغير شرعية ومخالفة للقانون الرئاسي الخاص"، قبل أن يتم اعتقال الرجل وطفله، فقط لأنه لم يجد في "القانون المعلوم" ما يمنع اختيار الإسم الذي يحب لولده، كما يقوم بذلك كثيرون..

لنتخيل مثلا، ان أحد أبناء قطاع غزة قرر أن يسمي مولوده باسم "محمود عباس"، وإنقضت أجهزة حماس الأمنية لتحاصر الرجل ومنزله وتقوم باعتقاله، ماذا سيكون رد فعل الناس قبل حركة فتح مثلا، بلا تفكير سيصبح ذلك الفعل "عارا وطنيا"، يضاف لما قامت به أجهزة الحركة في قطاع غزة، منذ إنقلابها وخطفها القطاع..

وهو بالتأكيد قياس سيكون ذاته على ما قامت به أجهزة الإستخبارات بالضفة المحتلة، باعتقال مواطن بشبهة "تسمية نجله بإسم لا يروق لسمع الرئيس"..هو "عار وطني" بلا أي مجاملة، واقول هنا لا علاقة له بالموقف من النائب والقيادي الفلسطيني محمد دحلان، أحببته أم لا، قريب منه أم بعيد، تتوافق مع موافقه أم تفترق، فتلك حق للشخص، ما لم يكن بالقانون ما يجرم تلك العلاقة..

اما العار الآخر، هو قيام جهاز أمني خاص بالاعتقال، خارج القانون والإختصاص أيضا، بل وفي أول مهمة لرئيسه الجديد، الذي لم يمض على تعيينه سوى أيام، وكأنه يعيد رد "الهدية" لمن قام بتعيينه..كيف يمكن تفسير قيام جهاز "الاستخبارات العسكرية" باعتقال والد الطفل "محمد دحلان"، وهو الجهاز المختص قانونا بعمل داخل المؤسسة الأمنية، ولا صلة له بالشأن

الداخلي، فتلك من مهام الأمن الداخلي والمخابرات العامة..فهل رفضت تلك الأجهزة القيام بفعل رأوا فيه أنه "عار" فتبرع الرئيس الجديد للجهاز به، ليرد الجميل..

بهذه السابقة، هل لو إختار مواطن فلسطيني اسم يهودي عبري كشكل من أشكال "النذر الاجتماعي"، سيصدر الرئيس محمود عباس أمرا باعتقال والده، أم انه سيرسل له "برقية تقدير" كونه أشتق شكلا من أشكال "المقاومة السلمية لاختراق المجتمع اليهودي"، و"رسالة تعكس عمق السلام في الثقافة الشعبية"..

وقبلا هل يحق لدولة الكيان أن تعتقل أي فلسطيني بتهمة تسمية نجله "هتلر" مثلا، وهو الرجل الذي قاد أوسع حملة تطهير ضد اليهود، بالمناسبة هناك نائب فلسطيني له لقب معلوم "هتلر" من نواب مدينة جنين..

الى الأخ الرئيس محمود عباس قبل أي إنسان آخر، أوقف هذه المهزلة واطلق سراح الرجل واعتذر له وليتك تستقبله في مكتبك، وتعتبر ما حدث ليس سوى مظهر من مظاهر "التردي غير المسموح" به في زمنك..ودون ذلك سيقال يوما ان مهزلة قانونية وأخلاقية قد حدثت ووصمت "عهدك"..

ولما تبقى من إطر و"شرعيات" هل تسمحون بأن تصبح "الكراهية قانونا" في "بقايا الوطن"..تلك رسالة الصمت عليها ليس عارا وطنيا فقط، بل هو خطر حقيقي يهدد أركان المشروع الوطني برمته..

المسألة ليست أسما لشحص، بل تكريس "قوانين كاركاتورية" لا نهاية لها..

ملاحظة: من يقرأ تصريحات قادة حماس المتلاحقة في الـ48 ساعة الأخيرة يستدل منها أن معادلة الوزير الألماني: "التنيمة مقابل الأمن" طريقها سالك جدا بين حماس واسرائيل..

تنويه خاص: د.رامي يقول أنه جاهز تماما للاستقالة عندما تتشكل "حكومة وحدة"..طيب شو رأيك تستقيل من الآن، وتعتبر حالك مسير الى أن تتشكل

"حكومة وحدة"..الا إذا كنت عارف ما لم يعرفه العامة أن "لا حكومة في الزمن المنظور" وقلت أسجل موقف للذكرى!

زيارة للرئيس كانت منتظرة..وخطاب لم ير النور!

كتب حسن عصفور/ لن يكون هو الشعب الفلسطيني، ما لم يقدم يوميا ثمنا لما يبحث عنه منذ زمن بعيد لتحرير وطنه وأرضه ولحريته، فالشهادة، كما الأسر والجرح والغربة والابعاد والحصار والتنكيل هي أدوات للغاصب والمحتل، لم تختف يوما، في صراع دام طويلا ولكنه بالتأكيد لن يخلد، ما دام في فلسطين نبض ..

لكن في ظل المسار الكفاحي تبرز بين حين وآخر، احداث تحتل مكانة خاصة ومميزة، تلقي بها الى أن تصبح دلالة ذات نسق خاص، والأمثلة بلا حصر ولا تعداد، ودوما نجدها في فلسطين، الأرض والشعب، وآخر نموذجا لها كان حرق عدو غاصب وفرقة إرهابية لعائلة فجر يوم، أدى الى استشهاد الطفل الرضيع علي "داوبشة" حرقا، وليلتحق به والده سعد بعد أيام، وكأنه يبحث لحظة احتضان الرضيع لم يتمكن منها خلال الفعل الارهابي العنصري، الذي سيبقى جزءا من "الذاكرة الجمعية" الفلسطينية، مهما حاول البعض أن يحيله الى "حدث يومي معتاد"..

ولأن "دوابشة" باتت حاضرة برمزيتها الخاصة في العقل الانساني، كان الاعتقاد أن يكون وداع "سعد الدوابشة"، "وداعا رمزيا" لأن الارهاب لن يكسر أهل فلسطين، وان التحدي هو الأصل، وأن "الانتكاسات" أو "الوكسات" آنية ومؤقتة والى زوال، المنتظر للرد الرمزي أن يركب الرئيس محمود عباس مروحيته، او يستقل سياراته ويذهب ليترأس "الوداع الأخير"، ثم يتقبل واجب "التهئنة الكفاحية"، كما هو مستخدم في فلسطين بديلا لتعبير العزاء، فلا عزاء للشهداء الا بتحرير الأرض والشعب وكنس المحتلين كنسا..

لم يكن بالذهن، أن ذلك مطلب غير قابل للتحقيق، بل لم يكن يخطر بالبال أن لا يكون، كفعل من رئيس ليرد به على "منظومة الارهاب العنصرية"، والتي تضاعفت اضاعفا في "الزمن العباسي"، كانت "المشاركة" أن تعيد روح التحدي العام من الرئيس الى الجميع..فقيمة بعض الأفعال الصغيرة جدا قد تفوق ما بها، وكان للرئيس عباس أن يرد على استخفاف رأس الفاشية الحاكمة في تل أبيب، ان "السلام لن يكون ابدا خنوعا ورعبا وهلعا"، او كما يحلو للرئيس عباس القول مؤخرا "السلام أو الارهاب"..

ليس الحديث عن طلب الرئيس عباس رئاسة فعل كفاحي مع عائلة وأهل بمعجزة، فلا يوجد أي "عائق لا أمني ولا سياسي" يحول دون ذلك، ولو تخيل البعض حول الرئيس عباس فريقا وفرقة، ان الذي كان إسمه "عامي" أو "شلومو" أو أسم عبري يهودي، لكان للجنازة واقعا رسميا مهيبا، قد لا يستغرب أن يحضر عددا من "زعماء وشخصيات عالمية" لتشارك في حزن وبكاء عائلة حاصرها الارهاب فقتل من قتل وأدمى من أدمى..ما كان لحدث اغتيال "الدوابشة حرقا وقهرا" أن يكون كما كان لو كان له إسم عبري..

وبالمناسبة مشاركة الرئيس عباس لأي فعل وطني ، إجتماعي أو سياسي هو واجب "شرعي لخدمة الوطن"، ما دام تقبل المهام، وليست منة أو هبة أو عطاء، والتقصير بها أو التخاذل في تأديتها يضاف لسجل الحساب السياسي العام..فالحكم ليس مراسيم رئاسية ورحلات ومقابلات ومشاركات ..
وسبق أن شارك الرئيس عباس في مظاهرة باريس" للرد على الارهاب"، وهي لم تكن بتلك الحقارة - الدناءة التي حدثت لآل "دوابشة"..فلما هذا السلوك الذي يبدو وكانه "تبخيس" بالمشهد الكفاحي الفلسطيني..كانت مشاركة الرئيس عباس ستمنحه فخرا وطنيا..

المشاركة المباشرة كانت حق وواجب، ولكنها لم تحضر، وظن البعض ان هناك "جائزة ترضية" بأن يستمع الآلاف من مودعي "سعد..سعد سعد يحيا سعد" الى رسالة وداع من الرئيس عباس هاتفيا ملتزما لروح الشهيد أن تلك الدماء الطاهرة لن تذهب هدرا، وان يكون قسما يختلف عما كان يوم استشهاد

المناضل الكبير زياد ابو عين، الذي انتهى بقراءة الفاتحة في مستهل لقاء ليعود بعدها كل في طريق..

كان الظن أن يأت الرئيس عبر كلمة الوداع العامة باسم شعب فلسطين لسعد حاضرة بقوة ارادة شعب قرر أن لا ينكسر..ولكن الظن أيضا كان "إثما" وذهب "سعد اليتيم" على أمل اللقاء بالخالدين ومنهم رمز الوطن العام ياسر عرفات وشاعر الوطن العام محمود درويش..وأمل بأن الفلسطيني لن ينسى وبالتأكيد لن يترهل مهما حوال "أصحاب الإبر المخدرة تسميمه بها"..

سلاما يا سعد ولا تنسى أن تشكو بعضا مما هو حق لك للخالد الذي سيكون أول مستقبليك فهو دوما حاضر في كل مناسبة ومكان!

ملاحظة: بعد تسمية الرئيس عباس لشخصية في منصب "الرجل الثاني" بطريقة "إنقلابية"..تسارع نشرتقارير عبرية تتحدث عن دور اللرئيس عباس في منع اندلاع "إنتفاضة جديدة"..لا نعلم سبب نشرها أهو فعلا وصف لواقع أم انها "مؤشرات" لتسريع "البديل"..والله والرئيس أعلم!

تنويه خاص: ارتباك حماس السياسي بات أكثر وضوحا..تبحث "مقاومة" في الضفة وتمارس كل أشكال الصبر بل والمطاردة لأي فعل يغضب "حكومة بيبي"..هل حماس هي حماس..صار بدها "عراف سياسي"!

غضب باريسي واعتقال لندني منتظر..وسط "جعجعة" فلسطينية!

كتب حسن عصفور/ من مسار متابعة بعض "الأحداث السياسية" المتعلقة بملف فلسطين وصراعها مع دولة الكيان العنصري، قد يصاب البعض منا بـ"دهشة سياسية" خاصة، فعند ملاحقة الاعلام في بلادنا العربية يعتقد أن القضية الفلسطينية، تحتاج لأعقد أجهزة الرؤية المجهرية للبحث عنها، حيث تختفي بفعل فاعل، ويحاول البعض أن يرمي بها في مناطق معتمة جدا..

لكن ما أن يقرر المرء كسر تلك "الظلامية السياسية - الاعلامية" المفروضة بفعل فاعل ، ويهاجر بعقله نحو "بلاد الغرب - الفرنجة"، سيجد المشهد مختلفا تماما، بل وقد يصاب بحالة من "الإضطراب" هل هو فعلا غادر بلاد العرب ووصل الى بلاد الفرنجة، ام هي حالة توهان عقلي.. إذ يقرأ ان هناك عشرات آلاف من أهل بريطانيا، صاحبة "الوعد المشؤوم" يوقعون على عريضة تطالب باعتقال رأس الطغمة الفاشية الحاكمة في تل أبيب، بيبي نتنياهو، حال وصوله الى العاصمة لندن، باعتباره مجرم حرب ومطلوب للعدالة الانسانية..

بعض من اهل بريطانيا، يتابعون ما سبق لهم القيام به ضد قيادات عسكرية وأمنية وسياسية اسرائيلية هربت من "الباب الخلفي" هلعا ورعبا من إعتقال ممكن..نشاطات تقوم بها بعض منظمات سياسية تؤمن بأن "العدالة الانسانية" لا تميز بين مجرم حرب وآخر، بل أن أكثر مجرمي الحرب وضوحا في العالم الراهن هم قادة دولة الكيان، لذا فهم مصرين على ما يرونه "حق إنساني" و"عدالة" يجب أن يتم تطبيقها على السفلة المجرمين أي كان إسمه ولونه ودينه..فالجريمة واحدة!

ولو عبر الإنسان المصاب بدهشة، مما سمع ورأى قرأ في بلاد "بلفور المشؤوم"، نحو باريس، عاصمة الضوء والفكر والفن، قد يحمل حقائبه عائدا مهرولا ليعود من حيث أتي، بعد أن يرى أن هناك جمع من أهل باريس خرجوا بغضب لا بعده غضب، رافعين لافتات هنا "شاطئ غزة - غزة بيتش - غزة بلاج"، لافتات تغطي جوانب من العاصمة الفرنسية مصحوبة بحضور بشري صارخ غاضب، في وجه رئيسة بلدية باريس "آن هيدالغو" الفرنسية ذات الجذور الأندلسية، التي تريد أن تحيي، اليوم الخميس الموافق 13 أغسطس - آب 2015 "يوم تل أبيب" على شواطئ السين بالعاصمة الفرنسية..

انتفضت قوى من "اليسار" الشيوعي وأنصار البيئة ومتعاطفين مع الحرية، ضد هذا "اليوم"، الذي يتصادف مع ذكرى مرور عام على الحرب العدوانية التي شنتها دولة الكيان على قطاع غزة، فتركت ما يزيد على 2200 قتيلا، ودمرت ألاف المنازل وشردت أسر وهجرت عائلات، وقبل ايام حرقت عائلة بكاملها فرحل طفل رضيع ووالده وبقية تنتظر، دون أن ينسوا أيضا جرائم الاستيطان المتسارعة..

احتج الباريسيون، بغضب وحدة، معتبرين قيام "يوم تل أبيب" في عاصمتهم "وقاحة" و"بذاءة" ومكافأة للمجرم ..وقرروا أن يقيموا "اعتصاما" في مكان قريب للتنكيد على "زمرة يوم تل أبيب"، وللتذكير بقضية شعب فلسطين وجرائم المحتلين..

مشهدان، يمكن أن يجدهما "الرحالة السياسي" في كثير من مدن العالم "غير العربي" ضد جرائم دولة الكيان، والتي باتت تثير "الاشمئزاز" و"القرف" حيثما حل ذكرها، ولعل الخوف الذي يسكن

بنوك اسرائيلية من "تسونامي المقاطعة الاوربية" لا زال حديثا..أمثلة بلا توقف لمطادرة مجرم الحرب المعلوم باسمه الاسرائيلي..

ولكن، وسط كل هذا، تجد أن "الجعجة السياسية" و"لغو الكلام" هي المسيطرة على المشهد داخل "بقايا الوطن" بجناحية..وأولي الأمر بهما متخاصمين منقسمين يبحث كل منهما عن طريق له بعيدا عن "طريق الوطن العام"..

مشهد تفاعلي كفاحي يعكس عمق تأثير فلسطين القضية والروح في بلاد الفرنجة، لا يجد له ذات تفاعل من قيادة وفصائل وقوى أهل القضية..

العالم كره اسرائيل جملة وتفصيلا، ووصل الى درجة الاشباع قرفا منها سياسة وجرائما وعدوانا، يحاول الفعل الممكن منتظرا أن يحضر "أهل الولد" لمطاردة قاتل ابنهم..

السؤال دائم العرض، هل هناك نية أو رغبة أو تفكير بالعمل لمطادرة المجرم وكيانهم الذي بات أكثر ضعفا مما كان يوما..دون تصدير الوهم والكذب بأن قضية فلسطين لم تعد حاضرة..ربما ليست حاضرة عند البعض العربي، وربما حاضرة بارتعاش عن البعض الفلسطيني، لكنها بالتأكيد حاضرة بأقوى مما يظنون في عالم مختلف..

الحراك الفلسطيني للحماية الوطنية بات ضرورة قصوى..وسبله لا تحتاج لوصفة من هذا أو ذاك، فالشعب خير طبيب ومعالج..!

ملاحظة: في حوار حول الراحل الكبير عاشق فلسطين نور الشريف، تحدث ناقد مصري اسمه علي ابو شادي مشيرا بأصابع الاتهام الى منظمة التحرير في اغتيال الفنان ناجي العلي..المسألة ليست سقطة اعلامية بل هي جريمة سياسية، أن يبرأ الناقد دولة الكيان ليتهم منظمة التحرير..الخارجية والرئاسة الفلسطينية ممكن تتحركوا..عشانكم مش عشان القضية!

تنويه خاص: "نابلس نموذجا"..هل يصبح ذلك شعار الحراك الشعبي الجديد في بلادنا، كي لا يعتقد البعض ان الأمور طابت لهم..فشرتوا والله!

"فوضى الكلام" في تصريحات "قادة حماس"!

كتب حسن عصفور/ بين حين وآخر تخرج علينا قيادات من حركة "حماس" بقول يزيد "المشهد السياسي" ارباكا فوق ما به من إرباك، بل أن بعضه يفتح الباب واسعا ليضع كل "شكوك الأرض" نحو ما يجري الحديث عنه، وبتلك الطريقة عما بينهم وبين حكومة دولة الكيان..

والمسألة هنا، ليس بحثا لفتح طاقة تشكيك وكفى مع حماس، بل أن ما يجري لا يتعلق بها وحدها، او مسألة يمكن وصفها بـ"علاقات عامة" تريد "تلميعا" لها أو تحسينا لتقديمها في إطار علاقات دولية، خاصة وأنها تسيطر على قطاع غزة بقوة قهرية، بعد أن أسقطت فعليا "قوة التصويت لصالح قوة

التسليح"، ولتلك مكان آخر للنقاش، الى جانب قوة سياسية - اعلامية تقودها قطر وتركيا، وأن بعض الغرب - الفرنجة، يريدونها حاضرة في المشهد كل بهدف وغاية..

ولذا لا يجوز ان تبقى هذه القيادة في إطلاق الكلام والعبارات، دون اعتبار لمعناها السياسي أو مغزاها، وأثر ذلك على القضية الفلسطينية برمتها..

ولنبدأ بالمصطلح الأشهر، الذي يسجل كـ"ملكية فكرية" للخلوق د.احمد يوسف، وهو للحق أكثر من أنجبت حماس بحثا على حضور ومكانة لها، بل وأكثرهم تقديما لـ"مخارج" لأزمات الحركة سياسيا ولغويا، فكان رده على ما يجري بين حماس وبني اسرائيل، منذ أشهر بأنه ليس سوى "دردشات"، لم ترتق الى درجة "الاتصالات" او "المفاوضات"، والحق أن د.يوسف كان يعني تماما قيمة المصطلحات، ولذا أراد توصيف القائم، ليس بما هو، ولكن بما رغب دكتور يوسف، وأيضا لإرسال أول رسائلة "رسمية" بأن هناك ما يستحق الانتباه له يجري بين حماس واسرائيل..

ومع أن "باب جهنم الفيسبوكية" فتحت على مخترع مصطلح سياسي وصفي جديد، الا أن ذلك لا يعتد به أم قوة البحث فيما سيكون، لنصل لاحقا ووفق بعض حماس آخر، انه هناك "اتصالات غير مباشرة" تجري بين الحركة واسرائيل، عبر وسطاء، ومع أن تلك معلومة من حيث الشكل، لا جديد بها، لأن بعض الاوربيين تحدثوا عنها قبل ذلك بكثير، وخاصة ممثلي سويسرا، ليتحول لاحقا ممثل الامم المتحدة روبرت سيري الى "وسيط كلامي" بين حماس واسرائيل..

وحضر وزير خارجية ألمانيا ليضع المسار على سكة أوضح، بأن ما يتم بحثه لمستقبل "قطاع غزة"، وفقا لمعادلة قاطعة "الأمن مقابل التنمية"..واختلف المفسرون فيما تذهب، ومعها دخلت حماس في ممر الارتباك في وصف حالتهم السياسية..خاصة وأن مواقع عبرية نشرت، وقبل ذلك بزمن، وجود "وثيقة تفاهم" تؤدي الى اتفاق "تهدئة طويلة الأمد" مقابل

منتجات "التنمية وبابها "الميناء البحري الى قبرص التركية"، وعمليا بوابة "الانفصال السياسي لغزة عن الجسد الوطني"..

دخلت حماس، باب "فوضى الكلام" ولم تعرف أن تخرج منه، ، وموخرا، وخلال اسبوع زمني لا غير، قدمت قيادة حركة "حماس" ما لم تقدمه من مظهر فوضوي طوال سنوات..فخالد مشعل خرج بصوته وصورته ليعلن عن وجود "مباحثات واتصالات ومفاوضات: من أجل التوصل الى "إتفاق تهدئة طويل الأمد"، لكنه لم يصل بعد الى النهاية..والوسيط معلوم اسمه بلير..

ثم نفاجئ بقيادي غزي آخر يقول أن ما يحدث ليس اتفاقا طويلا الأجل لـ"التهدئة"، بل هو اتفاق للهدنة، الى أن تقدم الشخصية التاريخية في حماس، واول رئيس لمكتبها السياسي، د.موسى أبو مرزوق ويقطع القول بقول حاسم بصفته الراهنة، كمسؤول للعلاقات الخارجية والاعلام، بأن القائم الآن، بين حماس واسرائيل، ليس "اتفاق تهدئة ولا هدنة بل تثبيت وقف اطلاق النار الذي حدث في القاهرة بعد الحرب العدوانية على قطاع غزة"، (وهو أول اتفاق رسمي فلسطيني بمشاركو منظمة التحرير وفصائلها وحركتي حماس والجهاد، وطبعا لم يتم الاستفادة منه عمليا)..

وأكد د.ابو مرزوق، انه لا ثمن لذلك لأن ثمنه مدفوع..واعتقدنا أن الصباح قد أدرك "شهرزاد حماس" لتكست عن "الكلام المباح"، بعد أن قطع أبو مرزوق القول كله، كما "قَطَعَتْ جَهِيْزَةُ قَوْلَ كُلِّ خَطِيْبٍ"، وأن المسالة كلها ليس الا توكيد الموكد، وكدنا أن نصدق رغم كل شكوك الكون بأن ما يحدث ليس ما قاله موسى..

ولأن الحقيقة أقوى دوما، أطل علينا، من يقول القول بلا أي تزيين، د.محمود الزهار ليتحدث عن كل ما تفكر به حماس، وان الحديث عن "اتفاق تهدئة - هدنة"، وبعيدا عن التوقف أمام ما قاله من "هرطقات سياسية" تصيب القارئ بصداع مزمن "شقيقة سياسية"، لكن كلامه حدد أن المسالة اتفاق تهدئة وهدنة وليس وقفا لاطلاق النار، كما حاول ابو مرزوق أن يفرض..!

ولأن كل مصطلح له دلالة وثمن سياسي، يجب أن تقف حماس لتوحيد ما تقوم به، وتشرح مضمونه للشعب الفلسطيني، رغم انه قد يعلم عنه أكثر بكثير من المتحدثين..وهو يعلم بفطرته الخاصة أن

تفاوض خاص" بين فصيل ودولة الكيان لن ينتج الا "اتفاقا خاصا" بقدر الفصيل..وكل اتفاق لفصيل من وراء ظهر الشرعية السياسية هو اتفاق يحمل خطرا سياسيا..

حماس عليها التحديد وليس الاستمرار بهذا "السيرك السياسي" الذي يحاول تقديم "كوميديا سياسية"، لكنه ينتج مسخرة سياسية..

بعضا من الاحترام لبني فلسطين..أهذا ممكن أم مستحيل في "زمن قانون صيبا" السياسي داخل "بقايا الوطن"..!

ملاحظة: قدم القائد التاريخي وحارس "الشرعية العتيق" شيخ المناضلين سليم الزعنون "ابو الاديب" درسا في علم القانون لعضو التنفيذية المستقيل رسميا، صائب عريقات، ان القانون هو قانون ولا خروج عنه مهما كان الأمر..تحية لحارس الشرعية الأمين ورفضه لـ"قانون صيبا" الجديد!

تنويه خاص: للزهار هل بحثك عن استلام السلطة في الضفة سيكون شرطا من شروط "اتفاق التهدئة - الهدنة"..طيب وين بدك تروح عندها بميناء غزة البحري الى قبرص..يا محمود وحد الله وعد الى الخمسة قبل الحكي..من شانك!

"قانون صيبا" و"مجلس الوجبة السريعة"!

كتب حسن عصفور/ كشفت التصريحات المتلاحقة لفريق "عقد المجلس الوطني بمن حضر"، عن مدى الارتباك المصاب به نتيجة اللهاث وراء اعداد طبختهم الخاصة دون تدقيق كاف، الفلسطيني المصاب بـ"دهشة مداها 10

سنوات"، مما يحدث تجاه مشروعه الوطني، الذي بات تحت خطر هو الأشد منذ نكبة الانقسام عام 2007..لا يحتاج بذل أي جهد لتلمس الارتباك والربكة والتخبط!

أقوال "زمرة مجلس بمن حضر"، مثيرة للإستفزاز الوطني، ويصرحون بلا ملل كأنهم يتحدثون عن "مناسبة إجتماعية"، وليس عن مسألة تمثل مفصلا جوهريا في المسار الوطني الفلسطيني..

ولأن البعض، يصر على استمرار مخاطبة الفلسطيني من "وراء حجاب الإستهبال"، فهو يقول ما يناقض ما قاله قبلها، او ما يقوله أحد من ذات الفريق، ولعل مسألة الاستقالات ونفيها و"ليلة القبض على أمان سر التنفيذية"، كان نموذجا ساطعا على كيفية "صناعة القرار"، في هذا الزمن الذي استحق فعلا اعتباره زمن "قانون صيبا"، لتمرير كل ما يجب تمريره من وراء "الشرعية الفلسطينية" وفق القانون الرسمي وليس "القانون المختطف"..

ولأن المسألة أخطر مما يفكر "صبية القوم السياسي"، فإن المخاطر المباشرة لما يفعلون، هو فتح الباب مشرعا أمام القيام بأي خطوات مضادة، وايضا تحت مسمى "حماية الشرعية"، ولندقق قليلا في الموضوع بعيدا عن "العصبوية الفصائلية"..

لنقم بعملية حسابية بسيطة، حيث أن عدد الغائبين عن "جلسة المقاطعة" في رام الله، سيفوق كثيرا عدد الحاضرين، لو افترضنا ان "فريق مجلس الوجبة السريعة" تمكن من النجاح في مساعيه بعقد جلسة طارئة استثنائية، وهو ما يفتح الباب واسعا لقيام مجموعة من الغائبين - المغيبين، لعقد دورة طارئة أيضا، وبذريعة سياسية - قانونية "حماية الشرعية" ومنع خطفها، خاصة، وأن هناك كتلة برلمانية كبيرة لحركة حماس في المجلس من خلال عضوية المجلس التشريعي..وأن الغاضبين من سياسية الرئيس عباس وتجاهله لهم سيكون عنصرا محفزا، وفريق الفصائل التي قد ترى أنها لن تسمح بتهميش

مكانتها ودورها التاريخي في منظمة التحرير لحساب "طوارئ فاصائلية"، لم تعد تملك من الحضور سوى المسمى والأسماء، التي لو غضب عليهم مدير عام الصندوق القومي، والمرشح بقوة لعضوية اللجنة التنفيذية لتم ارسالهم الى البيت لقضاء بقية العمر في مشاهدة "أفلام الكرتون"..

ولأن المسألة ليست بحثا عن أبواب نزاع افتراضية، لكنه يبقى احتمال إن لم يفكر به الرئيس عباس ومن حوله يقعون بذات الفخ الاستهتاري الخنوعي لمشهد ما قبل انتخابات 2006..ولذا فكل الاحتمالات قائمة، ومنها عقد جلسة طارئة للغاضبين والمغيبين من حضور "جلسة الوجبة السريعة"..

ولأن القضية المركزية، هو كيف نحمي الشرعية، فمتاحها أولا بيد الرئيس محمود عباس، بأن يعيد تقييم المشهد وفقا للتطورات، وأن لا يصر على العناد السياسي، على المضي بمسار يشكل قمة الخطر، تحت شعار "عنزة ولو طارت"، بل عليه أن يعيد التفكير التقييمي وناظمه "الرجوع عن الخطأ حق وفضيلة"، ويمثل قوة وهيبة سياسية لا يتمتع بها الا من آمن بقضيته، وبأن مصلحة الشعب فوق أي مصلحة مهما اتخذت من مسميات..

وليفكر الرئيس عباس، ماذا سيخسر لو انه دعا الى عقد "الإطار القيادي المؤقت"، او وفقا لتسمية حركة فتح "إطار اعادة تفعيل منظمة التحرير"، فتلك ليست القضية، وليعرض كل ما له أمام هذا "الإطار" وعلى ضوء البحث والتدقيق السياسي يكون القرار..

وإن لم تعجبه هذه الفكرة، كون بعض فريقه يعتقد انها فرصة للتخلص من حماس، ومن كل ما سبق الاتفاق عليه تحت مسمى "الشرعية الجديدة"، فليذهب الى مقترح قوى اليسار الفلسطيني حول دعوة المجلس بكامل هيئته، من أجل تجديد "شباب المشروع الوطني الفلسطيني"، وفقا للتطورات منذ آخر جلسة عامة في قطاع غزة عام 1996، ولن يصعب اللقاء لو حاول الرئيس ذلك مع مصر أو الأردن او الجزائر، بل وتونس أيضا يمكنها استقباله تكريما لفلسطين ولروح الخالد ياسر عرفات..

بذل مزيد من الجهد لحماية "الشرعية الوطنية - السياسية - التمثيلية" أكثر نفعا وقيمة تاريخيا وسياسيا من دعوة خاصة محدودة لطرد بعضا ممن لم يعد الرئيس عباس يطيق حضورهم، لكن فلسطين القضية والمشروع تحتاج من من يتحمل منصب الرئيس أن يكون "مزاجه الخاص" في منزله ووعائلته...وليس في الشأن العام..

مجددا الفرصة لا تزال بيد الرئيس عباس قبل غيره لمنع "النكبة الرابعة" وعنوانها "تدمير الشرعية باسم حماية الشرعية"..ولو حدث مجلس "الوجبة السريعة"، يصبح "عقد مجلس مضاد" مطلبا لكل من لم يشرك بها..

منع الخطر من "مقر الرئيس"..ووقوع الخطر في "مقر الرئيس أيضا"، ولا توجد منطقى وسطى بينهما..فأي خيار تميل لها دفة الحاكم في فلسطين..السؤال مفتوح والمطارد له ايضا مفتوحة..!

ملاحظة: شعار أهل لبنان في مظاهرة التخلص من أكوام القمامة "طلعت ريحتكم"، تشكل إغراءا لاستنتساخها في فلسطين، وستكون أكثر قيمة من "إستنساخ المالكي" لمفاوضات 5 + 1..!

تنويه خاص: دعوة شباب غزة للتحرك لاعتصام أمام منزل الرئيس عباس في غزة، رافعين راية فلسطين فقط، مطالبين بإنهاء العبث القائم وحضور الرئيس الى غزة فأل خير!

قل خيرا أو..بلاش!

كتب حسن عصفور/ بين حين وآخر، يصر البعض المسؤول في "بقايا الوطن"، من الحديث بطريقة تفرض على الانسان التفكير هل يقرأ هذا أو ذاك ما تلفظ به، تحت بند تصريحات، بعد أن يتم نشرها في مختلف وسائل الإعلام، والتي باتت حاضرة بقوة طاغية، وإن حدث وعاد لها لا نعرف ما سيكون الشعور، هل سيصاب بـ"حالة غثيان" كما هو متوقع من غالبية من

قرأ أو إستمع أو سمع لها..وربما يصاب بنوبة بكاء نظرا لما قرأ سخافة وسذاجة وعبطا..

موظف سام كبير بدرجة وزير أو ما يماثل، يتحدث عن أنه بدأت "الترتيبات" للذهاب الى مجلس الأمن من أجل إنتزاع قرار" يضع نهاية للإحتلال الاسرائيلي..ليتزامن معه، وبذات التوقيت مسؤول شريك له، نظريا في مكان "سمع القرار"، الى أن هناك "مشاورات ترمي الى معرفة مدى "جهوزية أو إستعداد الدول لمناقشة قرار في مجلس الأمن حول انهاء الاحتلال"، ليخرج عليك ثالث، صاحب الخبرة الأوسع في "إنتاج اللغو السياسي"، بأن "القيادة" ستبدأ الاتصال بالشقيقة الأردن للإتفاق على "كيفية الذهاب" الى مجلس الأمن..

فيما يقفز الى "المشهد" آخر ليعلن بشكل حاسم جدا، وبـ"ثقة يحسد عليها"، قولا فصلا، ان "القيادة" - لم يعد معلوما لها تعريف – ستفكر في القريب العاجل بتنفيذ قرارات المجلس المركزي، ومنها وقف التنسيق الأمني..

وما أن تخرج من صدمات اللغو ذاك، لتصعق بتصريح لمنصب سامي في فصيل مركزي، يقسم ان الرئيس عباس باق في "مناصبه"، وأن الحديث عن "خلافته ليس سوى أمنية إسرائيلية"..

وتظن أن "شهرازد طلع عليها الصباح لتسكت، ولكن لا شهرزاد ولا شهريار بكل ما لهما من سطو وقوة قادران على وقف ما لا يقف "عكا سياسيا"، ففجأة يخرج عليك "مجاهد اسلاموي" ليعلن باسم الله والمقاومة والشعب وأي مارق طريق، ان حركته "المجاهدة" إنتهت من بناء "جيش تحرير فلسطين والقدس"..وطبعا من شدة الحماس نسي أن يخبر الإمة عن ساعة الصفر ليبدأ "التحرير العام والشامل"..

وبالتزامن معها، تنتشر مقولات أن "باب جهنم" سيفتح على دولة الاحتلال، إن هي استمرت في المضي قدما بارتكاب جرائمها أو تدنيس المقدسات، بل

أنها ستدفع الثمن مضاعفا لدم الرضيع ووالده، وانها لن تفلت من العقاب والرد الفوري السريع..

تصريحات لا تحتاج لأن تبذل "جهدا عقليا" لتدرك أنها ليس سوى "طق حنك"، وبلا أي قيمة سياسية وتخلو من أي "صدق"، ولكنها تعكس مدى الاستخفاف الذي انتشر في السنوات الأخيرة بالشعب الفلسطيني، وربما قدرة التحمل التي تميز هذا الشعب يظنها أمثال هؤلاء المستخفين بأنها "استسلام" تتيح لهم المضي قدما في نهج "الاستغباء العام"..

تصريحات كتلك ليست سوى انعكاس لحالة فراغ سياسي حقيقي لفصائل أصحاب الأقوال، بل وتعبير عملي عن "العجز الكلي" لمواجهة الواقع بما فيه والرد عليه، صورة تعكس شكلا من اشكال "الهزيمة الكامنة" أو "الشلل الفعلي" أو "الخوف الكبير" الكامن بداخل مطلقي نظريات "الرد قادم" و"باب جهنم سيفتح"، و"سوف نبدأ" و"سنعمل" و"نفكر"..

وما يتجاهله كل هؤلاء أن الشعب الفلسطيني يعلم يقينا، انهم ينطقون كذبا كما يتنفسون، لأن من يريد أن يفعل لا يتحدث بمثل تلك "الصيغ المجهولة" ..

ليت لهؤلاء أن يتابعوا بعضا مما قالته مجموعات شبابية قبل ايام فقط، لتواجهة "مؤامرة الإونروا"، دون شعارات ضخمة جدا، وبلا أي لغة تهديدية أعلنت أنها بدأت في تنفيذ الرد على تلك المؤامرة..خطوات قد تبدو بسيطة غير حاسمة عند "أصحاب الكلام الكبير"، لكنها خطوات بدأت لتستمر، وهم يؤمنون أن الفعل الكبير يبدأ بخطوة..هكذا تعلموا من مسار الكفاح والثورة..القول والفعل متوازيان..

لذا ومن أجل أن يبقى بعض "الاحترام" لتاريخ فصائل المتحدثين ولهم شخصيا، ليتهم يأخذون "هدنة كلام" أو "فترة صمت" تريح الناس وربما تريحهم أيضا..

هل هذا كثير !

ملاحظة: قرار المحكمة الأميركية بتدفيع منظمة التحرير والسلطة 655 مليون دولار عقوبات، هل من مسؤول يحترم الناس ويحكي لهم شو القصة..أم هذا يحتاج لبحث وتفكير وترو..مصارحة الناس والله ليست عيبا ولا نقيصة..

تنويه خاص: رحل نور الشريف..فنان عشقته فلسطين لأنه عشقها كما لم يعشقها غيره من أهل الفن..نور ذهب وهو يعلم أن شعب الجبارين يحفظ له كل ما قدم لقضيته وأمته وعروبته..سلاما ايها الشريف!

كفى "بهلوانية سياسية"!

كتب حسن عصفور/ كان التقدير أن تفتح "جريمة الحرب" المضافة لسجل الجرائم التي لم تتوقف، "نار جهنم السياسية والمواجهية" مع دولة الاحتلال ووجودها الاحتلالي في الضفة والقطاع، جريمة تجد إجماعا كليا من العالم أجمع، بما فيه داخل دولة الكيان حكما وحكومة ومعارضة بأنها إرهابية، خرج على أثرها آلاف من المعارضيين الاسرائيليين مطالبين بـ"القصاص" لمرتكبيها بل ومطالبين نتنياهو وجيشه الخروج من الضفة وإنهاء الاحتلال..دون أن يطالبوه بالاختيار بين "قصاص فردي أو غيره..قصاص صريح: إخرج من الارض الفلسطينية المحتلة فورا وعد"!

"إنتفاضة سياسية إعلامية" أنتجتها جريمة العصر" بحرق طفل وإسرته بسبب هويته، هي جريمة حرب عنصرية أيضا، وتداعت القيادة الرسمية للقاء عاجل وأصدرت بيانها المتكرر بعد كل "جريمة تهز الأركان" بأنها سوف تعمل كذا وكذا ولذا ولأن وبسبب..بيان أعلن أن "دفع الثمن لمجرمي "تدفيع الثمن" لن يكون أبدا، ما دام الحال على ما هو الحال الفلسطيني الرسمي، وأن الجريمة ضد آل دوبشة طفلا وأسرة ستدخل "أرشيف اللطم والندب"، كما سبقها غيرها، من تدنيس المقدسات وتهويد الأرض واستيطانها، وجريمة

إعدام أحد قيادات حركة فتح على الهواء، وأمام العالم من جيش الاحتلال، وليس من قبل منظمة مجهولة..

ولأن "السخرية والاستخفاف" باتت سمات ونمط في الحركة الرسمية، خرج علينا من ينتج "معادلة جديدة" تقوم على قاعدة "ألإختراع العبقري المسمى على إسرائيل أن تختار بين كذا أو كذا"..قبل سنوات طويلة إدعى أحدهم من "الخلية الخاصة جدا جدا"، أنه إكتشف سلاحا سريا لإرباك دولة الكيان سلاح يقول على "إسرائيل أن تختار بين السلام أو الاستيطان"، ولأن اللغة ورنتها الموسيقية باتت هي الأهم في "مقاومة هز الأكتاف السائدة" بات ذلك القول وكأنه مبدأ من مبادئ "الفعل الثوري المقاوم"..تردد في كل مكان وأنشد حيثما أمكن له النشيد..

مقولة تجاهل قائلها أن دولة الكيان ومنذ "ألإختراع العبقري" ضاعفت النشاط الاستيطاني، مع تهويد غير مسبوق مرات ومرات، ومع ذلك يصر "القائل على مغناته البلهاء" دون أن يرى ما هو خيار دولة الكيان..

وفجأة، وبدلا من العمل المباشر لتنفيذ ما إتفق عليه وطنيا في أكثر من "لفاء" بالبدء الفوري لـ"فك الارتباط" بمنظومة الاحتلال، من خلال وقف كل أشكال "التنسيق الأمني والإقتصادي" والعمل على تطبيق اتفاقات جنيف على أراضي دولة فلسطين المحتلة، وفقا لبيان المجلس المركزي الأخير، وأيضا ما كرره بيان "القيادة العامة للفصائل" بعد الجريمة الجديدة..

بدلا من تنفيذ ذلك، خرج علينا الرئيس محمود عباس بمقولة يمكن إعتبارها خرقا جديدا لكل المتفق عليه، عندما قال لوفد اسرائيلي معارض جاء رافضا للإحتلال وجرائمه، قائلا "على إسرائيل أن تختار بين الارهاب أو السلام"، ولم ينس التأكيد على مبدأه الثابت أن لا أحد سيقوم بجرنا الى أي عمل لا نوافق عليه..والمعنى هنا "غاية الوضوح - لا مقاومة شعبية ولا يحزنون"..."هدوء فهدوء فهدوء"، و"إصبر وما صبرك الا بالله" وليس

"وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ"!

ليكن خياره ما يكون، فالشعب هو وحده صاحب الحساب، لكن ما ليس مسموحا به استمرار سياسية "الاستهبال" و"الفهلوة السائدة"، فكيف يمكن لرئيس دولة فلسطين، أن يقول ما قال على "اسرائيل أن تختار بين الارهاب والسلام"، وكأنها لم تختر منذ زمن بعيد، قبل استلامه الحكم أثر إغتيال الخالد المؤسس وأب "الوطنية الفلسطينية" الى آخر ما تقوم به يوميا قتل وإغتيال واستيطان وتشريد وحصار وتهويد.. أليس ذلك إرهاب منظم تقوم به دولة الكيان، وهي تقوم به منهجا وسياسة فكرا وثقافة..

المسألة ليس ملاحقة كلمة هنا أو هناك، بل في إطلاق "مفاهيم" تشير وكأن دولة اسرائيل وحكومتها الراهنة، التي هي أكثر الحكومات اختيارا للارهاب رسميا، باعتراف يهود معارضيين قبل بني فلسطين..مقولة الرئيس عباس تزيل صفة الارهاب عن حكومة نتنياهو، وتمنحها فرصة التفكير للخيار بين "ألارهاب أو السلام"..

قول يجب أن يحذف فورا والاعتذار عنه، وأن المسألة جاءت في غير سياقها، وأن دولة الكيان وحكومتها هي المسؤولة المباشرة عن "الارهاب المنظم والفردي"، وأن ذلك طريقها ونهجها ومبادئها..ولذا فشعب فلسطين له حق الرد والفعل بكل ما سمحت به قوانين "الامم المتحدة والتشريعات المقرة رسميا ودوليا"، قبل أن نقول أن "لكل فعل رد فعل مساو له في القوة معاكس له في الإتجاه"..

القضية الفلسطينية ليست "حقل تجارب" لاختراع لغوي يتم الفرح بمدى "رنين العبارة" على إذن قائلها، بقدر ما يحتاج لقول يكون له رنين فعل يعلم المحتل أن شعب فلسطين لا زال هو "شعب الجبارين"..ودونه ليحتكم الكل الوطني الى آلية محاسبة تليق بهذا الشعب الذي يستحق خيرا وأفضل!

ملاحظة: نكتة سياسية أصدرتها حكومة نتنياهو لتمتص "غضب العالم" بعد حرق الرضيع بقولها ان الفاعلين هم من أنصار "اليهودية السياسية" على

طريقة "الاسلام السياسي"..وكانها الجريمة الإولى والأخيرة..الحق مش عليكي يا حكومة الشر!

تنويه خاص: تطاول أحد الاعلاميين المصريين على القيادة الفلسطينية تجاوز المسموح والمعقول.. النقد مسموح جدا بأعلى درجاته لكن ليس من حق أي كان التطاول غير الاخلاقي مهما كان التبرير..!

كي لا يقال عنه "مجلس عباس الوطني"!

كتب حسن عصفور/ تتناثر الحكاوي عن عزم الرئيس محمود عباس الذهاب لعقد المجلس الوطني الفلسطيني، تحت يافطة "تجديد الشرعية"، أو بالأدق كما يروي أهل النميمة في فلسطين لـ"تجديد شباب الشرعية"، التي أصيبت بهرم عمري قد يكون وصل الى بعض مظاهر "الهرم السياسي"..

وتناثر الكلام عن تشكيل "لجنة ثلاثية مصغرة" من "اهل الثقة جدا لدى الرئيس عباس"، للقيام بكل ما يلزم لتنفيذ تلك الرغبة "الجامحة"، على أن تكون بأسرع ما يمكن زمنيا، ولتكن خلال شهر سبتمبر - أيلول، والذي كثيرا ما ارتبط عند الشعب الفلسطيني بتسمية "أيلول الأسود"، لأكثر من سبب وسبب..

من حيث المبدأ، يجب عقد المجلس الوطني الفلسطيني أمس قبل اليوم أو غدا، باعتباره المرجعية العليا للشعب الفلسطيني، بصفته "البرلمان العام" وصاحب السلطة التشريعية التي عليها أن تكون قادرة على التطوير والمحاسبة لأجهزة منظمة التحرير وتراقب مسارها، وبالتأكيد منها السلطة الوطنية، مجلس كان له أن ينعقد فورا بعد اغتيال الخالد ياسر عرفات ليقرر القادم السياسي بعد رحيل رأس رمح الحركة الوطنية، اغتيالا معلوما..

وكان للمجلس أن ينعقد فورا بعد انتخابات عام 2006، التي خضع الرئيس عباس بها لأمر أمريكي، اعترف به خلال لقاء في العاصمة القطرية مع وفد من حماس وبحضور الأمير تميم، عندما قال أنه تم تهديده كي يجري تلك الانتخابات وهو يعلم نتيجتها، فخضع خوفا لهم، وحدث الذي حدث..
وكان يمكن للمجلس أن ينعقد بعدها ليعيد مأسسة العلاقة الداخلية بعد أن أصبحت حركة حماس جزءا رسميا من "الشرعية الفلسطينية"، حتى لو أنها لم تعلن ذلك رسميا، فهي لا تعتبر نفسها جزءا منها لأسباب عدة، بعضها منطقي وكثيرها غير ذلك، لحسابات "البديل المنتظر"، ولذا كان للمجلس أن يحتوي حماس ضمن "الشرعية الفلسطينية الوطنية" بـ"الحب او بالاكراه"، باعتبار أن أعضاء المجلس التشريعي هم أعضاء في المجلس الوطني، وحماس فازت بـ74 عضوا منهم عضو تركها بعد الفوز ليصبح ضمن "طاقم الرئيس الخاص"..

وكان للمجلس ان ينعقد فورا بعد انقلاب حماس على "الشرعية" عام 2007 وخطف قطاع غزة، وما أحدثه ذلك من شرخ هو الأخطر تاريخيا على الحركة الوطنية الفلسطينية ومشروعها العام، ما قاد في النهاية الى منح دولة الكيان أحد أهم "الهدايا السياسية" التي عملت من أجلها منذ اغتصابها لغالبية الوطن الفلسطيني..

وكان له أن ينعقد ليبحث "البديل التشريعي" للسلطة الوطنية بسبب تعطيل او تغييب المجلس التشريعي المنتخب..

وكان للمجلس أن يعقد فور اتخاذ الأمم المتحدة قرارها التاريخي بالاعتراف بدولة فلسطين عضوا مراقبا، في قرار 19/ 67 لعام 2012، قرار أعاد للشرعية الفلسطينية حضورها الغائب قانونا ضمن الشرعية الدولية، منذ عام 1948، رغم الاعتراف النسبي بمنظمة التحرير الفلسطينية بعد العام 1974..

وأخيرا كان للمجلس الوطني أن ينعقد بعد "أتفاق الشاطئ" عام 2014 والذي أسس حكومة متفق عليها بين حماس وفتح وموافقة غالبية فصائل العمل الوطني، ما رآه البعض خطوة هامة لكسر رحلة الانقسام المشؤومة..

ولكن مع سبق لم ينعقد المجلس الوطني، رغم عقده جلسة خاصة بمن حضر لانتخاب اعضاء جدد في التنفيذية بديلا عمن رحل عام 2009، وهي خطوة كانت "قانونية" رغم تشكيك حماس وبعض الفصائل بها..

ولأن كل الذي سبق من أحداث سياسية تاريخية، كانت تفرض، وبلا تردد عقد جلسات للمجلس وليس جلسة واحدة، ولكن القيادة الرسمية لم تخطط يوما لذلك، لحسابات لا يعلمها الا الله والقائمون والعارفون من "الخلص للعارف العام"، ورغم أن آول وآخر إجتماع لـ"الإطار القيادي الفلسطيني المؤقت"، في شباط 2012 والذي عقد في القاهرة، أقر ضرورة انتخاب مجلس وطني جديد، حسب مبدأ التمثيل النسبي الكامل ووضع معايير لآلية الانتخابات وفق الممكن والمستطاع، ولكن انضم ذلك القرار لـ"أرشيف اتفاقات المصالحة والوحدة والاصلاح العام"..

اليوم الحديث عن انعقاد المجلس الوطني يشكل "مفاجأة سياسية"، رغم أهيمة الانعقاد وضرورته، ولكن اذا كان لا بد من عقده فيجب أن يكون وفقا لأسس وطنية متفق عليها:

أولا: عقد الاطار القيادي المؤقت فورا لكي يتم التوافق على انعقاد المجلس الوطني" ولاقرار بعض الخطوات الهامة ومنها:

بحث تركيبة المجلس الجديدة، سواء باجراء انتخابات ضمن الممكن والمسموح، أو ايجاد آلية متفق عليها لذلك..

#بحث جدول أعمال المجلس السياسية والتنظيمية، ومنها اللجنة التنفيذية الجديدة ورئاسة المجلس الوطني، والبرنامج السياسي والأهداف المقبلة..

التأكيد على انهاء المرحلة الانتقالية مع دولة الكيان، ووقف كل الاتفاقات معها، واعلان دولة فلسطين بديلا للسلطة الوطنية، ووقف الاعتراف المتبادل مع اسرائيل الى حين الاعتراف بدولة فلسطين وفقا لقرار الأم المتحدة نصا وروحا.

الغاء قرار المجلس الوطني عام 1996، والذي طالب بتعديل "الميثاق الوطني" حسب ما تم الاتفاق عليه في اعلان أوسلو، والبدء بصياغة ميثاق جديد للمجلس الوطني، ودستور جديد لدولة فلسطين..

ثانيا: الخطوات التفصيلية كثيرة، ولكن قبل كل ذلك لا بد من "توافق وطني عام" حول المشاركة والانعقاد، وليس الاكتفاء بمن يرغب الحضور، وتجاهل المستجدات التنظيمية – السياسية في المشهد الفلسطيني..

ثالثا: أي انعقاد للمجلس الوطني دون مشاركة حماس والجهاد الالاسلامي، ضمن تركيبته الأساسية باعتبار أنها قوى رئيسية كما فتح وفصائل المنظمة الإخرى، سيعني أول ما يعني تكريس "الانقسام الوطني" في كل مؤسسات الشعب..وهو ما سيقود لاحقا لولادة "جسم مواز او بديل" للشرعية الفلسطينية المعلومة تاريخيا..

رابعا: إن التسرع بعقد المجلس الوطني، دون ترتيبات جديدة واتفاق عام، سيعني موضوعيا انهاء "الشرعية التاريخية" وفتح الباب أم ولادة "شرعيات جديدة" ضمن مقاس "المشاريع السياسية"، خاصة المشروع الاسرائيلي لفصل قطاع غزة، ولتقاسم الضفة وظيفيا..

حماية "الشرعية الوطنية" ليس بفتح الباب "شرعا" لتقسيمها، والحريص على الشرعية وتجديدها بل وتعزيزها في ظل المؤامرة المعلومة جدا، يجب أن يغلق كل الأبواب أمام المتربصين بها، وهي تستحق ذلك كواجب وطني، ودونها تكون رحلة "قبر الشرعية" بدأت وتم تقديم "الخدمة التاريخية" للحركة الصهيونية بشطب الممثل الشرعي الوحيد لشعب فلسطين..

المسألة تحتاج تفكير وطني بعيدا عن "ثقافة الثأر الشخصي والانتقام السياسي"..فالوطنية الفلسطينية لا تحتمل تجارب "صغار السياسة"، مهما حملوا من ألقاب..نريده مجلسا وطنيا عاما شاملا وليس مجلسا قد يكتب عنه في التاريخ "مجلس عباس لانهاء المجلس الوطني"!

ملاحظة: "تسوية البنك العربي" مع القضاء الأميركي لم نسمع تعليقا فلسطينيا واحدا، وكأنهم موافقين عليها رغم ما تسببه من سوابق كريهة!

تنويه خاص: عفكرة لماذا لم يشعل نجل اسماعيل هنية وما يحمله من مناصب، تواضع أخيرا واستقال من بعضها، أي تساؤل على مواقع التواصل الاجتماعي..هل لو كان نجل عباس أو غيره من قيادات فتح - السلطة فعل ما فعل لمرت بصمت كما حدث لسلام اسماعيل هنية!

لن أعتذر كما كتبت..وعقد المجلس باطل..يا "أبو الاديب"!

كتب حسن عصفور/ بعد أن تم الاعلان عن وجود "صفقة " بين الرئيس محمود عباس ورئيس المجلس الوطني الأخ "ابو الأديب"، ذهب البعض لينال بداية مما كتبت بأن "أبو الأديب هو حارس الشرعية العتيق"، وبأنه يدرك قبل الجميع بأن أي عقد جلسة لمجلس الوجبة السريعة في رام الله" بقيادة "فريق صيبا لخطف الشرعية"، ليس سوى كسر للقانون الأساسي لمنظمة التحرير ولوي عنقه، ليس للدفاع عن الشرعية الوطنية، بل لجرفها نحو "مستنقع سياسي"، هو الأخطر على القضية الفلسطينية، منذ النكبة الكبرى الإولى عام 1948، حيث إغتصب الوطن وسرقت الأرض..وما سيكون في منتصف سبتمبر (أيلول) في رام الله هو إغتصاب جديد للشرعية والقضية والمشروع الوطني العام..

هذه حقيقة يعلمها خير من الكل، رئيس المجلس الوطني، ولكن ما حدث يتعاكس بالمظهر مع تلك المعرفة، كما قال القائلون، ومن القول بعض الحق،

ولكن قد لا يكون كل الحق فيما حدث من "صفقة تسوية"، كما يقول بعض آخر، حيث يرون أن بالإمكان "حماية الشرعية - القانون"، حتى لو عقد المجلس جلسته بأي مسمى كان وتحت حماية "جيش الاحتلال"، فليس بالضرورة أن يحقق "فريق صيبا لخطف الشرعية" مرامه السياسي، وربما ينجح بعض الذاهبين لـ"جلسة رام الله" أن يحبطوا تلك "المؤامرة المعلومة لكل وطني فلسطيني"، كما يقول ذلك الفريق..

ولأن القضية الوطنية أخطر كثيرا، من وضعها حتى بند "الإحتمالية السياسية المجهولة"، مضافا لها ان "الفاعل في حركة الحضور ليس الفلسطيني، بل عنصر أمن احتلالي"، فلم يكن مقبولا قبول تلك "الاحتمالية"، لأنها ستفتح "باب جهنم السياسي" على المصير الوطني، خاصة وأن ميزان القوى العام في المشهد الفلسطيني لم يعد كما كان يوما، وأن حركة حماس تحولت الى حاضر بقوة في المشهد، ليس داخل "بقايا الوطن" فحسب، بل وخارجه، ويتم التعامل معها من قبل غرب وشرق لغاية في نفسهم..الى جانب بروز ملموس جدا ولامع لحركة "الجهاد الاسلامي"، وأصبحا قوتان مركزيتان في الحاضر القائم!

جلسة رام الله لمجلس الوجبة السريعة، باطل شرعا، حتى لو تم "رضوخ الأخ ابو الأديب" تحت عملية "إبتزاز سياسي" مارسها الرئيس محمود عباس، عبر تهديده بإحداث فراغ" في الرئاسة والتنفيذية" ولن يعود لها، وليتحمل ابو الأديب مسؤوليته عندها..

"صفقة سياسية تشكل زواجا بالإكراه ودون توكيل من صاحبة العصمة فلسطين"، ويعيد ذلك المشهد جوهر الفيلم المصري الخالد، "شيء من الخوف"، عندما فرض "الفتوة - البلطجي عتريس (محمود مرسي) على والد "فؤادة (شادية) زواجه منها بالاكراه والتهديد والبلطجة، رفضت "فؤادة" وارتعد الأب ومن معه، فقرروا تزوير موقف "فؤادة" ليقولوا للبلطجي "موافقون"..وخطفت "فؤادة"، ولكنها قاومت الى أن إنفجر أهل البلدة جميعا،

وشعار لن يزول ضد كل ظلم وقهر وخطف أعلنوها مدوية ان "زواج عتريس من فؤادة باطل.."!..

وما سيكون قادما من "خطف جلسة لمجلس وطني" تحت سطوة المحتل، سيكون باطلا..باطلا باطلا بالثلاثة المقدسة في ثقافة شعب فلسطين الكفاحية.."جلسة مجلس رام الله باطلة يا أبو الأديب"!

عنوان المعركة المقبلة، ليس انها باطلة قانونا وسياسية فحسب، بل انها معركة كي لا ينجح "فريق صيبا" بخطف "الشرعية الوطنية" بعد فعلته، وهذا يتطلب تحركا بكل أشكال التحرك المشروعة لمواجهة "المؤامرة السياسية ونتائجها"، ما يستدعي من كل قوى "رفض المؤامرة" اللقاء السريع لتنسيق الجهد والتحرك قبل أن "تقع الفاس في الراس"، كما قال الأكبرون من اهلنا يوما..

والتحرك هنا يجب أن يكون من قوى تؤمن أن بـ"الشرعية الوطنية" التي شكلت رافعة الثورة المعاصرة لتحمي منظمة التحرير، كما أن طرف يبحث مواجهة المؤامرة عليه أن يكون من قوى لها موقف سياسي لا يتناقض والموقف الوطني العام من "الأحداث الكبرى"، وخاصة المؤامرة السياسية الأميركية لتقسيم دولها، وتحديدا الوضع في مصر وسوريا وليبيا، ولا مكان داخل التحرك السياسي لأي قوة تكون ضمن قوى تتآمر على سوريا ومصر..وفي القبل سياسيا يكون الرفض الشامل لأي صفقة مشبوهة تكرس "فصلا لغزة أو دولة مؤقتة أو تقاسما وطيفيا في الضفة"..هذا هو المفتاح السياسي لمن يبحث حماية "الشرعية الوطنية" ورفض المؤامرة - الفتنة الكبرى..

وقد يظن بعض قادة "حماس" أن "جلسة رام الله" ستكون "فرصتهم التاريخية" لـ"خطف الشرعية من باب التفافي"، وهذا "وهم سياسي" على قادة حماس أن يقذفوه في "بحر الخليج من شاطئ الدوحة"..فالشرعية الوطنية لن

تسمح لأي كان بسرقتها، دون أن يكون قدم شهادة "الولاء لها" بكل ما بها ولها سياسيا وقانونا..

مواجهة "فريق صيبا" لـ"خطف الشرعية" لن يكون بـفريق "الهجمة المرتدة"، وايضا لـ"خطف الشرعية" بمظهر آخر..

مواجهة "المؤامرة" ممكنة جدا، ولكنها لا تحتاج لـ"تأتأة فكرية - سياسية"، بل الى حسم واضح وقاطع، ولا "وسطية هنا"..فالشرعية ليست "لعبة للمساومة"..وعدا ذلك سيكون لـ"كل حادث حديث" كما هدد الرئيس عباس قبل أيام بعد اعلانه تقديم الاستقالة، دون أن يخبر الشعب هل تراجع عنها أم كانت "فرقعة لوز ابتزازية" لا غير!

ملاحظة: حديث المناضل الكبير د.رمضان شلح به ما يستحق التقدير بأن "التهدئة ليست مقدسة"..وان "فصل غزة بممر مائي جريمة سياسية"..وبه ما يستحق الإستغراب بأن ينفي "مفاوضات غير مباشرة" بين حماس ودولة الكيان، في حين "كبير مفاوضي حماس خالد مشعل أكدها"..مفارقة يا دكتور مش هيك!

تنويه خاص: حتى الساعة غير واضح موقف بعض قوى اليسار من "جلسة رام الله لخطف الشرعية"، وبالتحديد الجبهتين و"فدا"، هل سيشاركون أم يرفضون ام ينتظرون "قدرا سياسيا" كما ينتظر البعض "هدايا بابا نويل"..بدها نحنحة يا شباب!

مخابرات لـ"حماس" = حظرا لـ"حماس" قانونا!

كتب حسن عصفور/ انتشرت أخبارا واسعة في وسائل اعلام متعددة، عن قيام حركة "حماس" إنشاء جهاز "مخابرات" لها في قطاع غزة، لاستكمال حلقة "دوائرها الأمنية الخاصة"..ولم تنف حماس تلك الأخبار، رغم ما بها

من رسائل سياسية خطيرة جدا، تقلب كثيرا من "الوقائع السياسية - القانونية" لو حدث فعلا مثل ذلك الخبر..

من حق حماس وغيرها، أن تقوم بفتح النيران بكل أسلتحها ضد الرئيس محمود عباس وسياسته، أكان موقف الحركة صوابا أم لم يكن، لتختلف كما يحلو لها من الخلاف، ولتنشر كل ما يخطر ببالها من أقوال وأوصاف ترمي بها الرئيس عباس، فتلك بعضا مما هو سائد منذ زمن في مسرح الأحداث العامة في فلسطين، قبل الانقلاب الأسود عام 2007، وبعده..

ولكن، لكل اختلاف أو حتى خلاف حدود، لو تم تجاوزها تسير المسألة نحو خطر يفوق جدا تقديرات البعض، ولذا فالاعلان عن تشكيل "حماس" جهازا للمخابرات العامة يمثل تجاوزا لكل الأشكال "المسموحة وغير المسموحة في التعبير او الردح السياسي السائد"..

ولأن المسألة هذه تمثل تغييرا نوعيا في العلاقة الداخلية، ورسالة يمكن اعتبارها رسالة "شؤم" فوق ما هو متوافر منها بكثرة شديدة منذ الانقسام الأسود وحتى تاريخه، فخطوة كهذه تعني قبل كل ما تعني اعلان حركة حماس، رسميا سحبها الاعتراف بـ"شرعية الرئيس عباس" باعتباره الرئيس المنتخب، حتى لو تجاوز مدته القانونية منذ زمن بعيد، كما كل المؤسسات المنتخبة، ومنها المجلس التشريعي..

فجهاز المخابرات، ووفقا للقانون الأساسي وبعد تعديلاته الخاصة عام 2003 للتجاوب من فرض رئيس وزراء لفلسطين لتقليص سلطات الخالد ياسر عرفات، أكدت أن جهاز المخابرات تابع بشكل مباشر للرئيس، وبالتالي لا مكان لأي جهاز خارج تلك "الدائرة"..

حماس تمتلك من المسميات كل ما هو قائم، أمن وطني وشرطة وجهاز أمن داخلي، أسمتها بذات التسميات الواردة بالقانون، وربما تجاوزت في تسمية قواتها العسكرية بقوات "الأمن الوطني"، ولم يتوقف أحد عند التسمية رغم

مخاطرها في مفهوم التبعية القانونية، كونها أيضا قوات خاضعة لسلطة الرئيس، حيث يعين قائدها ويقيله أيضا..

ولكن، ما اقدمت عليه حماس، لو لم تقم بنفيه فورا، يعلن انتقال حركة حماس الى نقطة "التمرد الأخيرة" على النظام الفلسطيني، بأنها لم تعد تعترف بوجود رئيس منتخب للسلطة الوطنية، وانها إستكملت حلقات "الانشقاق السياسي - القانوني"، بعد سحب "الشرعية من الرئيس" ما قد يؤدي بها الى تسمية "رئيس مؤقت" خاص بها لمناطق نفوذها..

والحق أن تصريحات بعض قادة حركة حماس في الآونة الأخيرة، تلمح كثيرا الى ذلك، وتصاعدت نغمة التهديد والوعيد، ولم يخف بعض قادة الحركة ونوابها من اعتبار الرئيس غير شرعي ومنتهية ولايته، وتم التعامل مع تلك التصريحات، باعتبارها جزء من "حركة الردح السياسية" في مظهر الانقسام الكريه جدا..

وما كان بالتقدير، أن تلك التصريحات ليس سوى محاولات جس نبض حماس لرد الفعل على ما ستقوم به من خطوات تالية، تمهد الطريق لما سيكون من تكريس لتلك التصريحات قانونا، بتشكيل "جهاز أمني من أجهزة السيادة الرئاسية"..

وبالتأكيد، لا يمكن لحماس أن تقول غير ذلك،أو أنها لا تقصد من وراء ذلك التشكيل سوى "تعزيز قبضتها الأمنية" بعد اتساع حركة "التمرد على سيطرتها العسكرية" ونشوء "جماعات مسلحة" يمكن لها أن تكسر هيبتها أمام الغرب ودولة الكيان، وهي في مرحلة "تفاوضية" معهم حول معادلة الوزير الألماني "التنمية مقابل الأمن"، ولذا ستحاول أن تبحث تبريرات ساذجة وسخيفة بكل الطرق دون أن تضع يدها مباشرة أمام السبب الحقيقي لخطوتها تلك..

حركة حماس، بتشكيلها جهاز مخابرات تحاول استكمال حلقات تشكيل "الحالة الكيانية الخاصة" لقطاع غزة، ضمن المشروع التركي - القطري الاسرائيلي،

ورعاية أمريكية وترحيب بعض أوروبا، ولذا فهي تسارع الزمن وبكل "الذرائع" لتكريس أعمدة تلك "الحالة الكيانية الخاصة"..

ولعله فات حركة حماس، ان ذلك الوهم لن يجد له طريقا مهما كان سلوك الرئيس عباس وفريقه الخاص سياسيا، حتى لو وصل الى ابرام "صفقة على حساب الشعب ومشروعه الوطني المتفق"، فحسابه وعقابه بيد الشعب والكل الوطني، وليس "حكرا سياسيا" أو "ماركة خاصة" لحركة حماس، والتي تمثل في كثير من ممارستها السياسية - الأمنية الوجه الآخر لذلك الفريق..

وتتجاهل حماس أن خطوتها المخابراتية الجديدة، تعطي للرئيس محمود عباس الحق في اعلان "حركة حماس" حركة "خارج القانون" و"غير شرعية"، اي حظرها وملاحقة كل منتم لها باعتبارها حركة سرية تهدف لاسقاط الحكم وسحب الشرعية، وطبعا لن يجد أي من فريق الرئيس صعوبة في وصفها من "التآمر الخياني" حتى شراكتها لتصفية الرئيس..

ما لم تعلن حماس رسميا أنها ليس جادة بتلك الخطوة، وأنها تعلم حدودها "السياسية - القانونية" في الاختلاف والخلاف، تكون وضعت نفسها في "المحظور" والذي ينتظره كل "فريق الرئيس عباس" منذ زمن، بل وهناك من طالب به قبل ذلك ايضا..

المسألة هذه لا يجب أن تكون جزءا من التلاعب السياسي، لأنها رسالة تهديد سياسي للشرعية، ولو سقطت فلا شرعية لأحد، سوى شرعية الاحتلال والفوضى السياسية التي ستحضر بديلا..

ننتظر اليوم قبل الغد تراجع حماس كليا عن تلك الخطوة، قبل أن تشهد الساحة الفلسطينية "حربا جديدة" تكون غطاءا لتمرير "صفقة المؤامرة الكبرى" بـ"تقاسم الضفة وظيفيا" و"فصل قطاع غزة" في كينونته الخاصة..

المؤامرة معلومة للجميع ولكن أدواتها ترتعش حينا رهبة من رد فعل "شعب الجبارين"..

ملاحظة: مثير للدهشة بعض ما جاء في تصريحات وزير الخارجية الفلسطيني، أنه "إكتشف مسارات سياسية أهم من المسار التفاوضي"..وكأن الحركة السياسية الفلسطينية دوليا قبل أن يكون وزيرا أو جزءا من المشهد لا تعني له شيئا..فعلا ليس كل كلام نافع يا دكتووورر!

تنويه خاص: أنباء عن قيام أجهزة حماس الأمنية استدعاء طاقم النائب أشرف جمعة للتحقيق حول مظاهرة الفعل الانساني في رفح..لو صدق ذلك فتكون دخلت في المحرم واستجابت لبعض "الناعقين" ضد المظاهرة، باعتبارها تهديد لوجود سيطرة حماس وقبضتها الحديدية..حذار فحذار فحذار!

"ململة شعبية فلسطينية"..لـ"كسر الصندوق"!

كتب حسن عصفور/ فعلا أنه شعب من "طراز خاص"، هذا الشعب الفلسطيني، الذي يثبت أن مقولة الخالد ياسر عرفات الدائمة بأنه "شعب الجبارين" لم تكن لرفع معنويات ولا لبث روح كفاحية غير التي به، لنرى ما يحدث في المشهد الراهن، الذي حاولت "فرق الموت النفسية" بكل تلاوينها، أن تدفعه نحو "اليأس والاحباط" وصولا الى درجة الاستسلام، كي يحلو لها تنفيذ أخطر مراحل "المشروع التهويدي" لتصفية القضية الفلسطينية..

من وسط كل "رحلة الاحباط المدروسة جدا"، بين "أطراف متنوعة" بدأت بوادر "ململة شعبية فلسطينية" في الضفة والقطاع، بل وفي الشتات أيضا، "ململة تبدو وكأنها خارج الصندوق كليا ولكسره ايضا"، بل وعلى غير المعتاد من شعب تحت نار الاحتلال والانقسام..

كان من المنطقي، بل والمطلوب، أن تتحرك غالبية شعبية للرد على فاشية المحتلين وتطور ارهابهم وحقدهم، خاصة بعد ارتكاب جريمة من أبشع "جرائم الحرب" والعنصرية بحرق عائلة دوابشة كان ضحيتها طفل وأب وأم تنتظر، جريمة في غير المكان والزمان، تهز أركان المعمورة، ولكن فريق

"الإحباط العام" أصدر أدوات "التخدير المؤقتة"، وتعامل مع الجريمة العنصرية الكريهة الى حد خارج الوصف، وكأنها "حادث سير مروري"..

ولأن المنطق لم يعد هو "الناظم" لشعب فلسطين، إنطلقت حركة شعبية مفاجئة في محافظة رفح جنوب قطاع غزة، منددة باستغلال شركة الكهرباء وسلطتها والمتحكمين بها، فعالية شارك بها جمع غفير بلا بحث في "الهوية الفصائلية"، الكل خرج ليقول "كفى استعباط"، وأن ارهاب التسلط لن يكسر شوكة من يبحث أن يكون "حرا وكريما" في آن..

تحرك أربك "اجهزة حماس الأمنية"، فلا يوجد ما يحول دون أن يصرخ مواطن ضد القهر الاجتماعي، لكن مطبلي التسلط قادوا حركة ارهاب فكرية غير مسبوقة، وهم الذين يدعون كذبا أنهم غير ذلك..وفي أول إختبار لـ"ململة شعبية" لرفض "الاستعباط"، انهارت جدران أكاذيب حماس وأجهزتها وبعض من كتابها ليسقطوا شر سقطة في وحل "الفاشية السياسية - الفكرية" ..لكن الرسالة خرجت وانطلقت ولا راد لها..

ولأن الحسابات ليس بيد "فرق المحتلين والمحبطين والمنهزمين"، ومع شعب ينبض بـ"جنون افعل غير المحسوب"، أخذت مجموعات وخلايا ولجان مسارا للتعبير عن قوة الارادة الوطنية، التحرك ضد "مؤامرة سياسية إنسانية" مسماها "أزمة الإونروا"، ولأن الشعب بدأ يدرك في الراهن "ما حك جلدك غير ظفرك"، انطلقت حركة لجان شعبية من أهل الضفة والقطاع لمواجهة المؤامرة بما يملكون من وسائل، وهم يعلمون أن لا أحد يمكن أن يقف مانعا لهم أو "حائلا بينهم والتحرك"، فمن يفعل أجهزة وسلطة واحتلال سيكون جزءا من "المؤامرة"..

"ململة شعبية بثوب الإونروا" هي حركة تأتي لتعلن أن "لا مكان للإحباط" على طريق لا مكان للإستسلام، ومعها أخذ بعض شبان بلدات وقرى بتشكيل ما بات معلوما بإسم "لجان الحراسة" في مواجهة "فرق الارهاب اليهودية"، فعل شعبي يلتف على "سكون الرسمية الفلسطينية وخدرها العام"..

ولأن "الململة سلوك له وسائله الخاصة"، فقد شهدت مدينة نابلس أول مظاهرات إحتجاج شعبية ضد سياسة بلديتها، ودون الغوص في "تفاصيل الأزمة ومسبباتها"، فالأهم أن أهل المدينة قرروا أن يكسروا روتين الحياة التقليدي، وفجأة نزل الآلاف الى الشوارع هاتفين" الشعب يريد رحيل الرئيس"..والمقصود هنا "رئيس البلدية"، وليس "رئيس السلطة" كما يظن الظانون سوءا..

حركة قد يراها البعض فعل لتحسين "شروط الحياة" اليومية، وربما رفض لسلوك ومنهج إدارة "حكم محلي"، لكنها انعكاس لمنهج "حكم عام"..

ولكن، قد يسال سائل، وما لذلك من قيمة والمحتل يواصل استيطانه وتهويده وارهابه، بل يسابق الزمن لتمرير الأخطر في مشروع التصفية، دون أن يجد من يردعه حتى بالحسنى..بل وأن جناحي "بقايا الوطن" لا صلة لواحدها بالآخر، الا ما ارتضى "أباطرة الانقسام" وطغمة الاحتلال الفاشية"..

والحق في بعضه، ولكن ليس الحق كله، فمن يعرف أهل فلسطين يعلم يقينا أن "الغضب المخزون" ينفجر في الزمان والمكان دون ترتيبات مسبقة، وبلا "قوالب جاهزة"..ولذا فـ"الململة الراهنة" هي "بشرة خير" لتكريس مقولة الخالد الدائمة، أنه "شعب الجبارين"..وعلى من يعادية ستدور الدوائر..

"الشعب قرر كسر الصندوق"!

ملاحظة: بعيدا عن "التعصب" أو "التفذلك السياسي"، لو كان هناك من يبحث "حلا سياسيا" لمأزق المشهد القائم، فما تقدم به د.احمد يوسف من "نقاط عشر" تشكل عامودا هاما لأي حل بلا خاسر والكل به منتصر..نقاط لإختبار ذكاء "أقطاب الانقسام" ولا نود القول اختبار "وطنيتهم"!
تنويه خاص: أن يحتل خبر اعتقال قريب للرئيس السوري مساحة اعلامية مذهلة، فتلك بعضا من اوجه الكارثة التي نعيش..مجرم تم اعتقاله ويجب رجمه بما يستحق..لكن "الضجة العالمية" تثير السخرية من تفاهة المدعين حضارة زائفة!

من "حماس" الى "عباس"..شكرا لـ"تعاونكم"!

كتب حسن عصفور/ سيسجل تاريخ حركة "حماس" السياسي، ان ما كان لها من "حضور سياسي طاغ" جاء في "زمن الرئيس محمود عباس"، وله الفضل الكبير فيما تحقق لها من "شرعية سياسية"، ما توقعتها قيادة الحركة يوما لو لم يكن هذا "الزمن العباسي"..

بعد ما يقارب من عام على انتخاب الرئيس عباس، أجريت الانتخابات التشريعية الثانية، بأمر امريكي صريح، وتحت التهديد المباشر للرئيس عباس، حسب اعترافاته الشخصية - مسجلة صوتا وصورة في "أرشيف القصر الأميري القطري -..

وجاءت النتائج لتفتح مرحلة جديدة، لتصبح حماس، القوة الأعلى حضورا في المجلس التشريعي، وفرضت رئاستها، بقوة القانون على حركة فتح رافعة الثورة المعاصرة، بعد أن قدمها جزء من قيادتها قربانا لصعود حماس..

مرحلة لم تكن ضمن أي سيناريو فلسطيني قبل "الزمن العباسي"، بل أن احد ابرز قيادات الحركة تحدث يوما بأنه هذا "الحدث"، لمنكن نحلم به بأقل منه كثيرا، وطالبنا بأقل من نصف ما تحقق من أبو عمار..ولكن حدث الذي حدث..

ولأن حركة "حماس" لم تدرك قيمة فوزها "التاريخي" وهزيمتها "التاريخية" للحركة القائدة في الثورة والمنظمة، استمرت في تفكيرها "الإخواني" القائم على مبدأ "المسكنة حتى السيطرة" لتبدأ رحلة "التمكين" فعلت ما فعلت "انقلابا أسودا" في قطاع غزة، في محاولة لإقامة "سلطتها الخاصة - الخالصة"، ضمن وعد أمريكي - اسرائيلي عبر "الصديق الأقرب للرئيس عباس دولة قطر"، والتي كانت لعبت "محللا لإنقلاب حماس وخطف غزة"،

فوقعت في "شرك العزلة السياسية" والعداء مع الكل الوطني، بل واهل قطاع غزة..

بعد أشهر قليلية من "الإنقلاب الأسود"، خرج أهل القطاع من شماله لجنوبة ومن شرقه الى غربه، في مظاهرة قاربت المليون في ذكرى رحيل الخالد ياسر عرفات، مظاهرة تنتفض للشرعية الفلسطينية ورمزها ومؤسسها ابو عمار، وترفض روح الاستسلام التي برزت ضمن بعض من لم بحافظوا على "ارث الحركة والزعيم"، واعلانا صريحا لحركة حماس أن سلاحكم لن يكسر شوكة أهل "غزة هاشم وياسر عرفات"..

وكان، الاعتقاد أن تهب "القيادة الجديدة لفتح والسلطة" برعاية "الثورة الشعبية" غير المسبوقة في الوطن، عندما يخرج كل سكان القطاع تقريبا عدا "مجمع حماس" لتقسم قسم الثورة بروح الشهيد ابو عمار، ان يواصلوا المشوار..ولكن ذهبت المظاهرة الأهم الى مكانها في "الذاكرة الانسانية الفلسطينية"..

تغولت حركة حماس في القطاع مع بداية ظهور عناصر "فك ارتباط" بين قيادة حكم السلطة في الضفة وبين أهل القطاع..وكشف أحد مستشاري الرئيس عباس حالة "فك الارتباط" تلك صبحية العدوان الاسرائيلي عام 2008، عندما تطوع عبر مقابلة تلفزية ليبرر حالة العدوان التي كان ثمن قصفها الأولي فقط أكثر من 100 شهيد من أبناء "شرطة حماس"، فرأى ذلك المستشار ان حماس هي من يتحمل المسؤولية عن ذلك..ولا زال المستشار يعمل حتى ساعته مستشارا..

ولأن "فك الارتباط" بالقطاع كان "قرارا رئاسيا"، واصل اعلام السلطة في حينه، وبالتحديد تلفزيونه ببث برامجه المعتادة من مسرحيات مصرية قديمة الى أغان لمن يحب البعض الإستماع لهم..مفاجأة لم يتوقعها أحد له حس وطني، وليس إنتماءا أو مسؤولية، فربحت حماس كل ما خسرته خلال عام ونيف نتيجة سلوكها، برجرة قلم عباسية..

ولأن مظاهر "فك الارتباط" لا حصر لها، وكان لها الأثر الكبير لتعزيز "خطف حماس" لغزة، ومع كل حرب عدوانية ضد القطاع كانت حماس تحيل نتائجها الى "نصر لتعزيز قدرتها" في موازاة غياب كلي لمظاهر المواجهة والغضب ضد المحتلين في الضفة، رغم عملية تهويد واستيطان لا وصف لها، جرائم حرب ترتكب يوميا دون أن تحرك ساكنا في صاحب العصمة السياسية برام الله، سوى اطلاق عبث الكلام حتى بات سخرية ومسخرة، والأشهر منها القول بأن على "اسرائيل أن تختار بين السلام أو الاستيطان، فتختار اسرائيل الاستيطان وينتهي الكلام..

وتبدأ جرائم حرب من قبل الطغمة الفاشية الحاكمة في تل أبيب ليعود ذات القوم لترديد شعار مشتق من شعارهم، أن على اسرائيل ان تختار بين الارهاب والسلام، فتختار الارهاب، فيعودوا لقراءة الفاتحة على من سقط شهيدا وتنتهي عبارات النصب العلني..

وكانت قمة السخرية السياسية يوم أن اغتالت دولة الكيان القيادي الفتحاوي زياد ابو عين لتهب "القيادة الرسمية" بسرعة البرق وتعلن أن هذه "الجريمة لن تمر"، فدعت لعقد جلسة طارئة للمجلس المركزي وتنتهي بقرارات لو نفذ اي منها لإنقلبت المعادلة على رأس الاحتلال..ولكن كما هو الدائم العباسي ذهب التهديد وبقيت الجرائم..

ولم تترك حماس الفرصة تفوتها، ففتح قنوات اتصالها للبحث عن تعزيز مكانتها للسيطرة على قطاع غزة، فكان الشروع في تفاوض باي مسمى يسمى، يرمي في نهاية الأمر الى "فصل القطاع"، تحت شعار "التنمية مقابل الأمن"..

واثر ذلك "غضبا وطنيا عارما"، وخوفا حقيقيا على إمكانية نجاح مشروع سبق إسقاطه منذ العام 1955 وتم قذفه في سلة الزبالة بمكتب الخالد ياسر عرفات "المنتدى"، المطل على بحر غزة..وظن الظانون ان الفرصة السياسية وصلت الى الرئيس عباس وفريقه للإنتقام السياسي من حماس على

"خطفها القطاع"، ويعلن باسم الحق العام عن اعلان دولة فلسطين فوق أرض "بقايا الوطن" كي يقطع الطريق على "المؤامرة الكبرى" التي بدأت تطل برأسها من بوابة "فصل القطاع"..

لكن السبيل لم يكن رفضا لمشروع بكل مخاطره، فذهب وفريقه الخاص، ودون اتفاق وطني ليتقدم بمشروع الى مجلس الأمن توافق عليه مع واشنطن، اضاع جوهر قرار الأمم المتحدة حول دولة فلسطين، في قضايا الحدود والقدس، وكمنت له الادارة الأميركية، فأخذت التعديل "الفلسطيني" ثم عرقلت وجود أصوات كافية لمناقشته، صبيانية سياسية لا يقوم بها إلا من لهم مسميات يعرفها أهل فلسطين..

وبعد أن ضاق الخناق السياسي أكثر على مشروع - مؤامرة فصل قطاع غزة، وفي ظل غياب أي فعل كفاحي لمواجهة مشروع الاحتلال وسياساته في الضفة تحت شعار "حماية النظام السياسي من الانقلاب"، فتح الرئيس عباس، بلا مقدمات معركة وهمية مع البعض في الضفة، بدات مع مؤسسة سلام فياض وضع لها "إعلام الرئيس عباس" شعار كشف "مؤامرة امارتية للقيام بانقلاب على الرئيس عباس والشرعية"..وسقطت المؤامرة بأسرع من سقوط الكلمات من أنف فرقة الاتهام الخاصة، وصمت المتهمين وانزوا وراء مزبلة في أحد شوارع رام الله انتظارا لـ"مؤامرة جديدة"..

ولم يطل الانتظار، حتى جاءت "مؤامرة ياسر عبدربه الامارتية الثانية"، وقبل البحث والتدقيق قرر الوالي البدء في مواجهة "المؤامرة" فقاد بنفسه "الانقلاب السياسي الجديد"، فعزل عبدربه من موقعه كأمين لسر اللجنة التنفيذية في مسرحية فاقت كل مسرحيات نجيب الريحاني هزلا، ليقدم عريقات لملئ الشاغر، وعريقات هو المفاوض الوحيد الباق منذ فريق مدريد الذي تشكل تحت ضغط أمريكي لشطب المنظمة والقدس، ليواصل صعوده حتى اصبح "الخليفة المنتظر"..

ولأن الخطوة الانقلابية العباسية ليست كافية، فكانت الخطوة التالية ليدعو الى "جلسة استثنائية" لمجلس الوطني ليكمل الانقلاب، ولأنهم خارج "القانون الفلسطيني"، لم يعلموا بنصه، فإنكشفت عورتهم، وإجبروا بعد موقف رئيس المجلس الوطني الى تعديل مطلبهم، ورضخوا لأن تكون جلسة عادية، لكنهم يخططون لما غير ذلك.. فاختاروا مكانا يحمل حق المرور له ضابط أمن اسرائيلي..

مؤامرة ترمي، لو نجحت وهي قطعا لن تر النور، الى فرض نظام جديد يلغي طابع منظمة التحرير في مرحلتيها ما قبل انطلاق الثورة المعاصرة وما بعدها وتمريرها الى "رؤية مدريد"..

حماس هنا وجدت ضآلتها التي كانت غائبة لتبدأ رحلة "التوريث الرسمي" للمنظمة عبر حملة سياسية عامة بأن "المنظمة ليست ارثا لهؤلاء"..ولتعمل على تشكيل "بديل سياسي" لهم..

حماس ستكون أول فريق يبرق للرئيس عباس مهنئا لو فاز بما أراد وستكون له من "الشاكرين الساجدين" لما قدم ما لم يكن ضمن أحلامهم..

ما يحدث من فريق عباس الخاص هو محاولة لـ"خطف الشرعية" وفتح الباب لمشروع بيريز للتقاسم الوظيفي في الضفة، ومنح الاشارة الكبرى لتمرير مشروع فصل غزة..مخطط لم يعد يمكن لكذب الحديث عن "مؤامرة" يخفيه..

هل يعقل لوطني فلسطيني أن يتحدث عن "مؤامرة ضد الشرعية ترضى عنها أمريكا وتحميها قوات جيش الاحتلال"..صبية القوم لا يخجلون..

من حماس الى عباس شكرا لكم ولن ننسى فضلكم!

ملاحظة: حديث احد اعضاء "فريق صيبا" ان موعد عقد جلسة رام الله استند الى يوم استقالة الرئيس واعضاء في التنفيذية يكشف لوحده مدى هزالة هؤلاء!

تنويه خاص: رسالة أحد قيادات الاخوان في قطاع غزة، الى قيادة حماس تستحق الدراسة فعلا..فلن تجد وصفا لهزالة فكر الجماعة - الحركة لإدارة الشأن العام كما تلك الرسالة..رسالة تقول لحماس "لست مؤهلة" لقيادة شعب ولا شريك فاعل في قيادته قبل التعديل الجذري سياسية وثقافة وادارة!

هل تكسر "الجهاد" معادلة "التهديدات الفارغة"!

كتب حسن عصفور/ بلا أدنى جدال، تحولت "التهديدات الفصائلية" بعد كل عملية إجرامية ترتكبها دولة الكيان العنصري، الى حالة من "أشكال السخرية السياسية" يتم تناولها دون أدنى اهتمام، مشهد ساخر ومستخف الى أبعد الحدود من غالبية شعبية فلسطينية لـ"فصائل الكلام"، ولم يعد التعبير عنها غائبا عن الحضور على مختلف مواقع الاعلام التقليدي، عبر آراء صريحة بأسماء كاتبيها، أو على مواقع "التواصل الإجتماعي" - الاعلام الحديث والنشط وغير المنضبط - ..

وعلى تلك المواقع الحديثة، تصبح اللغة بعد خروج تصريح لهذا الفصيل أو ذاك الناطق، مسرحا للهزء مما يقال، بعد تجارب مريرة من ذات الفصائل وذات الناطقين، أو مضافا لهم بعض ممن يرى ان بات من حقه أن يكون حاضرا في "حفلة الكلام التنكرية" تلك..

والواقع القائم يميل جدا الى مجال الهزء والسخرية، في ظل واقع السواد السياسي العام، وتصل السخرية الى حد المناشدة أن لا يواصل ناطقي "فصائل الكلام العام" تهديداتهم بعد الجرائم، غير المتوقفة أصلا، التي ترتكبها قوات الاحتلال ومنظماته الفاشية السرية، بأسماء مستعارة من "يهود فاشيين عنصريين"..

وأشهر تلك التهديدات المعاصرة، التي أصابت غالبية أهل فلسطين، وطنا وشتاتا بالغمة والخيبة، ما كان بعد جريمة اغتيال القيادي الفتحاوي ورئيس

لجنة مقاومة الاستيطان والجدار، زياد أبو عين، اغتيال على الهواء مباشرة مشهد كان له وحده، دون أي بيان استعراضي أن يحيل الأرض نارا تحت أقدام "الطغاة - الغزاة"، وتسارع "الركب القيادي" الى لقاء قرأت به الفاتحة وشربت القهوة السوداء حزنا وحدادا، ونقلت وسائل الاعلام الرسمية مشهد "حزن عميق"، وأصدر الركب بيانا أوليا بلغة الرد والثأر لدم الشهيد..

وتداعى المجلس المركزي الفلسطيني ليعلن "كبشة قرارات" أقلها وقف كل أشكال التنسيق الأمني وتعليق العلاقة الاقتصادية، وفتح الباب أمام الذهاب الى المحكمة الجنائية الدولية لملاحقة مجرمي الحرب حكام تل أبيب..وشكلوا لجنة "الأربعين"..وكان ما كان من فعل يسمى في لغة العرب "فارغا"..وصفر النتيجة..

ولأن دولة الاحتلال لا تتوقف بجرائمها ضد الفلسطيني، أرضا وكيانا ومقدسات ووطن، فأنها استباحت كما لم يحدث قبلا، مدينة القدس ومقدساتها، وفعلت ما يطيب لها جرائما وتهوديا، وتسابقت "فصائل الردح العام" لتهدد وتتوعد، من قائل من داخل "المقاطعة - مقر الرئيس محمود عباس الرسمي"، بأن اسرائيل فتحت عليها "باب جهنم"، الى ناطق باسم "كتائب حماس القسامية"، أن على دولة الاحتلال إنتظار "ردا مزلزلا" قريبا جدا، حتى انتهى الأمر بهزلية لا بعدها ولا قبلها، بقول اسماعيل هنية رئيس حماس في القطاع، بمقولته "سنقطع اليد الآثمة التي تمتد الى أقصانا"..عبارة فتحت "باب جهنم" على هنية للسخرية والتسلية في ظل الكآبة التي فرضتها "فصائل النكبة المعاصرة"..أكثرها حضورا بأن قطع اليد الآثمة بات مسماها "تفاوضا من أجل فصل القطاع"..

والحق، أن مسلسل الهزل الكلامي لم يتوقف، ولن يتوقف مهما حدث سخرية وهزلا وتنكيتا من الشعب وجيرانه، لأن "الدجل السياسي" بات حاضرا بقوة لا بعدها قوة، وليس هناك من مشهد كان له أن يحدث "زلزالا سياسيا كونيا"، لو أنه في مكان غير المكان وفي زمن غير الزمن، ومع قوى وفصائل غير التي هي حاضرة، مشهد حرق عائلة دوابشة رضيعا وابا وأخا وأما..حرق

نازيعلني لم يترك مجالا لأي كان الا وإجبر على الإدانة والاستنكار قرفا وإشمئزازا من "جريمة عصر" لا بعدها جريمة..حرق طفل وعائلته..

اهتز العالم كلاما، وقرأت القيادة الرسمية الفاتحة على روح الشهيد، مع وعد بالذهاب الى مجلس الأمن والمحكمة الجنائية، ليصبح الوعد لاحقا الى "دراسة وتشاور"، وهان أن الشعب ينتظر نتيجة "تلك المشاورات والدراسات والحيثيات"..

ولكن وفجأة، نكتشف أن كل الجهود باتت تتجه لخوض "معركة الاستقلال الوطني الكبرى" لعقد المجلس الوطني الفلسطيني، وتحرير فلسطين من "الطغمة الاحتلالية الجديدة وقائدها ياسر عبدربة"..تشكلت "خلايا سرية" وفتحت الأبواب والاتصالات وذهبت الوفود، وأعين لا تنام من أجل تحقيق "النصر المبين لتطهير اللجنة التنفيذية ورئاسة المجلس الوطني"..وليتم تأجيل ملاحقة المحتلين اليهود الصهاينة فتلك معركة طويلة الأمد..تحتاج لـ"تفرغ وطول تفكير وتدبير"..يا مسخرتنا المعاصرة..!

ولكي لا نعود لدائرة "تصريحات الهزل والاستخفاف" بالعقل الفلسطيني، فإن النصيحة واجبة لقيادة حركة "الجهاد الاسلامي"، والتي أعلن جناحها المسلح "سرايا القدس" قبل أيام، بأنها لن تقف صامتة أمام تطورات اعتقال الأسير البطل محمد علان، والحق أن الرجل "صنع عنوانا مشرقا لفلسطين" بكل ما بها وسط "حالة الكذب العام"، وخلق مشهد أعاد صورة الفلسطيني المقاوم - الذي يكسر العدو بصموده وقوة الارادة، التي باتت مفقودة جدا عند من يدعي "الأمر والشوري"..

تصريحات "سرايا القدس" تهديدا بأن أي "حدث سيء ينال من الرمز علان" سيقلب المعادلة رأسا على عقب..وستدفع دولة الكيان ثمنه غاليا جدا..تهديد صريح جدا، لا يحتاج لأي ترجمة أو تفسير..فالجهاد الاسلامي وعبر جناحها المسلح تعلن أن "حياة محمد علان تساوي التهدئة طويلة الأمد"..ودونها فلا تهدئة ولا يحزنون وكل سيدفع ثمنا..

تهديد يستحق التوقف جدا، لأنه مطلقه حركة لا تتحدث كثيرا كما غيرها، ولم تفتح "ابواب جهنم اللغوية" على دولة الكيان، ولم يسجل عليها دخول "بازار الرسائل التي لا تكتب اصلا"، ولكنها المرة الإولى التي تقول كلاما واضحا جدا. "حياة علان مقابل التهدئة" والعكس صحيح..!
تهديد صريح، وبداية كل الأمل والأمنية ان يخرج البطل محمد علان منتصرا حيا من معركة الارادة الوطنية وكسر شوكة العدو..ولكن لو حدث المكروه بات "الدين علنيا على حركة الجهاد..ولذا فقبل فوات الآوان إما أن تعيد قيادة الحركة لغة البيان بما يتناسب والممكن..او تستعد لكل ما يجب أن يكون!

تهديد لا نتمنى حدوثه، لأن الأصل انتصار محمد وخروجه سالما بطلا..ولكن لا نتمنى أن يكون تهديدا مضافا الى رسائل السخرية المعاصرة..والقول الفصل لأهله في حركة الجهاد..

ملاحظة: حديث يدور عن تشكيل "عقد احتكاري جديد" في الضفة الغربية من أجل "البحث عن النفط"..العجب العحاب أن من قال ذلك مسؤول شركة اقتصادية كبرى..وحكومة "البلدية الموسعة - السلطة سابقا كما قال قيادي فتحاوي" بلا خبر ولا علم..يا للمهزلة!

تنويه خاص: وثيقة سرية أصدرها مركز أمريكي تتهم دولة الكيان الاحتلالي "اسرائيل"، بأنها "أصل حكاية داعش"..لو صح الكلام هل يمكن للجامعة العربية أن تستغل تلك الوثيقة، وتطالب باعتبار دولة الكيان دولة "إرهابية"..لم يتم سؤال القيادة الرسمية الفلسطينية لأن جدول أعمالها مثقل جدا..طلب مستحيل ولكن دائما لنا أمل بـ"الممكن"!

هل نشهد "احتيالا سياسيا" باسم جلسة المجلس العادية!

كتب حسن عصفور/ كان المقدر، وفقا للتقاليد السياسية أن يخرج فريق "مجلس الوجبة السريعة" ويعتذر من الشعب الفلسطيني، على أنه حاول الخديعة ومارس النصب والاحتيال السياسي بكل الطرق "غير المشروعة"، عندما أعلن الرئيس عباس وعدد من أعضاء التنفيذية، أنهم تقدموا باستقالاتهم، وعليه يطالبون بجلسة استثنائية للمجلس، لتنتخب لجنة جديدة، وترسم "طريقا كفاحيا" جديدا، وفشلوا شر فشل لم يكن ضمن حسابات ضيق الأفق والعنطزة التي لبستهم..

وبدلا من الاعتذار والإنزواء الى الوراء قليلا، بعد أن أعلن "حارس الشرعية الحقيقي"، وليس المدع، بأنه لا أحد فوق القانون، اي كان اسمه ولقبه، رئيسا ام خفيرا، وبأن "الشرعية الوطنية الفلسطينية"، مقدس سياسي لا عبث به أو له أو عليه، وغير ذلك ليس سوى "خطف وتدمير"، عادوا ليمارسون وقاحة غير معهودة، بل وصلافة لم تحدث، ووصل الأمر بهذا الفريق "فريق صيبا"، مالك أسرار الملك، ان يدعي انهم لم يطلبون "جلسة استثنائية"، وبيانهم بصوته وصورته لا زال يرن في آذان الشعب بـ"نشاز سياسي" لم يكن له مثيلا..

ولأن "الكذب السياسي - القانوني" كان عنوان معركتهم، فإن الحديث عن اتفاق الرئيس محمود عباس، الذي انشغل بوقته لترتيب "جلسة المجلس"، مع الأخ سليم الزعنون "أبو الأديب" ، وفقا لناطقي "جلسة الوجبة السريعة"، على عقد جلسة عادية للمجلس الوطني، وإن لم يكتمل النصاب تتحول الى جلسة استثنائية ولكن لتنتخب "اللجنة التنفيذية" بكاملها من جديد، على طريقة "لفتك ما لفتك انا جاهزلك"!..

ولأن العنوان - الحكاية، اصلها غير قانوني، فما يقال يمثل "إختراقا" للقانون أكثر "صفاقة" مما كان قبلا، الحديث عن دورة عادية تؤدي الى جلسة استثنائية ما لم يتكمل النصاب، ليس سوى

مناورة - مؤامرة" بثوب جديد، و"طريق التفافي" على القانون والشرعية..

فمن حيث المبدأ والقانون الأساسي، توجه الدعوات الى عقد جلسة المجلس الوطني العادية، بتاريخ ومكان الجلسة، ومعها جدول أعمال واضح، ومحدد، والمفترض أن يكون لها ترتيب كاف من رئاسة المجلس ومكتبه، بحيث يتم التواصل مع أعضاء المجلس كافة، بعد مراجعة دقيقة لسجل العضوية، واعلان عضوية المنتخبين الجدد من المجلس التشريعي..

أما المكان، فتلك هي مفتاح العملية برمتها، حيث أن مدينة رام الله، التي أعلن "فريق صيبا لجلسة الوجبة السريعة"، انها المكان المقبل، لا تصلح مكانا توافقيا لعقد جلسة من المفترض انها تكون "جلسة تاريخية"، كما يد "المدعون" حيث ستكون "ردا تاريخيا على المشروع الإسرائيلي"، ولنفترض أهم صادقون تماما، وأن الكذب السياسي ليس هو الأصل في روايتهم، فتلك الجلسة "التاريخية"، تتطلب توافقا وطنيا يشمل مختلف القوى دون إستثناء احد، من فريق "المولاة الرسمي"، مرورا لبعض المختلفين مع الرئاسة القائمة وفريقها، الى فصائل تقيم في سوريا، الى جانب حركتي حماس والجهاد بما أصبحا عليه من قوة مركزية فلسطينية، ليس داخل "بقايا الوطن" فحسب، بل وخارجه أيضا..

إن كان البحث في اعداد مشروع كفاحي كرد على المشروع الاحتلالي، فذلك يتشرط الكل الوطني، وإن كان ضمن ما سيكون بحثه كيف يمكن أنهاء الانقسام بكل مظاهره، فلا حديث في غياب أطراف رئيسية كحماس والجهاد، الى جانب أن البحث سيكون شاملا "الفكرة الإسرائيلية لتمرير مشروع فصل غزة"، ما يفرض وجود حماس كقوة وأعضاء..

ولأن رام الله تحت الاحتلال الكامل، حسبما يعلن قادة السلطة، وأنها لا تملك اي قدر من الفعل أمام قدرة المحتل، فذلك يعني أن دخول أعضاء المجلس من خارج الضفة ليس مضمونا، لأنه بيد الأمن الاسرائيلي، وهو ما يخل بمبدأ قانوني معلوم جدا، يعرف بتكافؤ الفرص السياسية، بل ان امن الاحتلال

بامكانه منع أي عضو من داخل الضفة ذاتها، الى جانب ان قطاع غزة، لا خروج الا برضا أمن الاحتلال، وهذا يشير ان الى الحاكم بأمره في حضور المجلس الوطني هو "السيد شالوم"، فهل يظن "فريق صيبا" ان "شالوم" سيكون حريصا على عقد مجلس وطني بكامل هيئتة ضمن ما يقال أنه سيكون..ولن نشارك من يدع "بغير تأكيد"، ان "السلطة وأجهزتها أيضا ستمنع من تريد منعه"، ولنتعبره اشاعة لا أكثر!

وعليه رام الله ليست مدينة توافقية، ويجب البحث مسبقا في المكان قبل الزمان، ولا يوجد ضغط يؤدي الى الانتقاص من شرعية جلسة المجلس الوطني "التاريخية"، ويمكن ترتيب ذلك بسهولة مع الاردن ومصرومنها مقر الجامعة العربية، والجزائر وتونس، وإن ضاق بهم الحال يمكن للرئيس عباس ان يطلب من صديقه الحميم امير قطر بعقدها في الدوحة..تلك مسألة مركزية يجب أن تكون واضحة أمام رئاسة المجلس ومكتبه، قبل توجيه الدعوات، لأن الخطر يبدأ منها..

والى الانتقال أن تتحول من جلسة عادية الى جلسة استثنائية، ويحلو لها فعل ما يحلو لها، فذلك ليس سوى عمليات نصب سياسي علني وصريح، ويكشف حقا ان الهدف ليس برنامجا كفاحيا كما يكذبون بل هو طريق جديد لـ"خطف الشرعية الوطنية" بأي طريقة ممكنة، والبدء في إعداد "منظمة تحرير جديدة بمقاس خاص"، تنهي مرحلة تاريخية من كفاح الشعب الفلسطيني، وتمهد لمرحلة جديدة عنوانها الدفع بقوة لتنفيذ مؤامرة دولة الاحتلال لفصل غزة، ووضع حماس أمام خيار الانفصال بالاكراه، وهناك من يتمنى من بينهم ذلك، وتبدأ عملية تقاسم الضفة دون القدس المحتلة/ وطي صفحة قرار 194 الخاص بحق العودة للاجئين الفلسطيني ضمن ترتيبات تجري على قدم وساق كشف عن بعض منها السياسي الإردني الفلسطيني المخضرم طاهر المصري..

الجلسة العادية وفق القانون لا يمكنها أن تتحول الى "جلسة استثنائية" أبدا، ولا يحق لأي كان أن يلوي عنق الحقيقة القانونية لتمرير مؤامرة رأسها الحقيقي "منظمة التحرير بروح الشقيري وياسر عرفات والثورة المعاصرة"..

وهنا مجددا نلجأ الى "درع الشرعية وأخر قلاعها الوطنية ابو الأديب"، ان الوطن - القضية ومنظمة الثورة فوق الجميع، كان من كان..والتحايل القانوني لتمرير مؤامرة سياسية لن يمر، ولعبة مكشوفة ومفضوحة..وليكن الوضوح هو سيد الدعوة..ولا يحق العبث بها!

وسؤال الى الأخ ابو الأديب كيف سيكون مصير الميثاق الوطني في دعوة المجلس العادية..هل يذكر انها مطلب اسرائيلي لا زال قائما!

مجددا لـ"فريق صيبا" وأصحاب جلسة الوجبة السريعة، هزمتهم وطنيا وسياسيا وشرعيا ولن تمر المؤامرة بثوب جديد صناعة أمريكية..ولنا وقفة أكثر تفصيلا حول محاول اعادة انتاج منظمة تحقيقا لأمنية روس وترتيباته منذ العام 1988..مؤامرة قبرها الخالد ياسرعرفات عادت تطل برأسها مجددا..الحديث بها وعنها يستحق النقاش وليس المرور السريع، لو كان للعمر بقية!

ملاحظة: حمساوي غير متحمس للمعرفة، يقول أن حركته لم تتفاوض مع اسرائيل..يا متحمس ليش ما تتعب شوي وترجع تقرأ اتفاق التهدئة اللي عملته حماسك في عهد حبيبك مرسي..وبعد ما تقرأه احكي أو إصمت..فـ"الجهل ليس حلا يا مصوف زمانك"!

تنويه خاص: كل ما يعلى الصوت بالتهديد للرد على تطاول المحتل، وان "الصبر قد ضاق" وأن "الرد قريبا جدا" ارسل برقية لدولة الكيان ناموا بأمان!

والله زمان ..يا موسكو!

كتب حسن عصفور/ ربما لو تجرأ كاتب أو صحفي عربي، قبل سنة من تاريخه وتحدث عن "إنعقاد قمة عربية مصغرة" في موسكو العاصمة الروسية، لاعتبر ذلك أحد مظاهر "الزهايمر السياسي"، الذي بدأت بعض ملامحه تنتشر منذ محاولة أمريكا إغراق المنطقة في "فوضاها الحقيرة"، كي تحجر اندلاع "ثورة حقيقية" تعيد للمنطقة، تحررها من المستعمرين سياسية وأنظمة ومنتجات فكر وسياسة، وكرامة انسانية تعيد زمن الفخر بأنك عربي له قامة شاهقة في زمن ناصر.. وبحثا عن حياة كريمة بتوازن اجتماعي خبزا لمواطن بدون تلك المظاهر غير الانسانية والمعروفة في بعض بلدان امتنا بـ"طابور العيش"..

ولكن الامة وشعوبها قررت أن تكسر شوكة تلك "الفوضى" فكرا ومخططا وأدواتا، وتعيدها الى حيث عاشت طويلا في جحور وتحت "اقدام الشعوب"..

أن ترى 3 زعماء عرب لهم دور محوري، بل ومركزي في قادم المشهد السياسي العربي والاقليمي، يلتقون في موسكو، بالرئيس أو بالأدق بالزعيم الروسي فلاديمير بوتين، الذي تمكن أن يعيد لروسيا بريقها السياسي، بل ويعيد لها بعضا من ملامح "الاتحاد السوفيتي" ليس في "الفكر والعدالة الاجتماعية"، فالرأسمالية هي الأقوى في روسيا الجديدة، ولكن دور روسيا لمساندة من يبحث أن يكون بعيدا عن "الارهاب الاستعمار الأميركي"..

لقاء - قمة موسكو، أحدث رسالة سياسية تعلن أن "المشهد السياسي الاقليمي" لن يكون كما كان في السنوات العشرينية الأخيرة، وان المنطقة لن تكون تابعة بالموافقة أو بالقوة القهرية لأمر يصدر من "موظف سنترال البيت الأبيض" الأميركي، وذلك لا يعني أن القادم سيكون بلا أمريكا او تدخلها، فتلك أمنية تاريخية لم تأت بعد، لكن مسار تحكمها وهيمنتها المطلقة، انتهى تاريخيا بالمعني العام..وتلك بداية الانتصار..

موسكو، التي تستقبل قادة ثلاث من زعماء الإمة، مصر، الاردن والامارات، في ذات الزمن، تعيد خط الحرارة الى زمن الاتحاد السوفيتي مع المنطقة، رسالة تحمل الكثير جدا، فلم يسبق أن تواجد ذلك في أي عاصمة غير عربية، بل وربما لم يحدث في عاصمة عربية، دون مناسبة أجتماعية أو قمة عامة..ولذا فهي ليس "صدفة سياسية" جاءت على هامش رحلة سياحية، بل كانت بترتيب واتفاق مسبق، لتقول لأمريكا اولا والعالم ثانيا، هنا جديد فكروا به جيدا..

وبعيدا عن جدول أعمال القادة، والذي بات منشورا ومعلوما بكل تفاصيله وقضاياه ومواضيعه، في كل وسائل اعلام الكون وبلغاته كافة، فإن "الحجيج السياسي العربي" الى العاصمة الروسية خلال عام 2015، سجل نقطة تحول لم تكن حتى في "العصر الذهبي" للعلاقات العربية - السوفيتية، قادة يأتون بفرح دون حرج، وقادة قادمون، الملك سلمان بعد أن كان نجله الشاب الصاعد بقوة للمشهد، فيما أمير قطر على قائمة الانتظار، وهو يعلم يقينا ان موسكو اليوم ليست كما هي قبلا..

ولأن المسالة ليست عاطفة وحبا وشوقا لحنين ماض، طبعته علاقة كانت تمثل ركنا من أركان الواقع السياسي - الفكري، صداقة سوفيتية عربية، كان أطفال كثير من العرب يعلمون عن الاتحاد السوفيتي اكثر كثيرا ما يعلمون عن امريكا، لكنها مسألة تأتي في سياق "إعادة التوازن" للمشهد العالمي، بما ينعكس على الوضع الاقليمي، وهو ما يمثل المفتاح لصياغة العلاقات العربية مع أي طرف خارجي..ويفتح الباب واسعا لعودة "الدور الإقليمي العربي الجمعي وليس الفردي"، واندحارا لنظرية أمريكية سادت زمنا، ان لا دور إقليمي للعرب دولا أو جماعات، وفتحت الباب لكل من هو غير عربي ليحاول ملئ الفراغ..

ووسط ذلك الزحام، يتطلع الشعب الفلسطيني أن يكون حاضرا بقوة ضمن ذلك "الحراك الرسمي العربي الجديد"، وهذا يفرض ضرورة صياغة بداية مختلفة لـ "القيادة السياسية الفلسطينية" بشقيها "الرسمية الممثلة في منظمة

التحرير ومن هم خارجها، وتحديدا حماس والجهاد" للتفكير مليا في المتغير الدولي - الاقليمي، وأين ستكون القضية الفلسطينية ومكانتها في ذلك المشهد القادم بقوة تفوق قدرة "بعض الصبية" على ادراكها..

على عاتق "القيادة السياسية" يقع تحمل "المسؤولية نحو البحث عن جديد الفكرة والابداع" للقضاء على ثقافة الهزيمة عبر ثقافة الانقسام، ودحر ثقافة السرقة والخطف لبعض من "بقايا الوطن"..فلسطين تفرض حضورها بقوة التاريخ وعدالة المشروع، وتخسر دورها لتهالك من يتحمل مسؤوليتها كل باسمه وصفته..

لنقرع باب "الحراك الحق" كي يعود لفلسطين القضية والوطن بريقا بعد "صدأ مفروض" بفعل فاعل بات معلوما..

ملاحظة: ما قيل عن محاولة حمساوية لشطب مسمى غسان كنفاني عن مدرسة لاستبدالها باسم تركي، رسالة هاملة بأن طريق حماس ليس التجذر في فلسطين، ولكن للبقاء خارجه..من لا يعلم ثقافة شعبه وقيمة مثقفيه ليرحل مبكرا قبل أن يرحل بطرق غيرها..وليت قادة حماس جميعهم اسما اسما يعتذرون للشعب قبل غسان عن فعلتهم المنحطة جدا..

تنويه خاص: رفض حاضرة الفاتيكان ان يكون اسمه ضمن مشروع فلسطين لرفع العلم الوطني على "سرايا الأمم المتحدة"، قرصنة إذن لمن يلتهي عن قضاياه لترتيبات جهولة خارج النص الوطني!